IranianAffairsMagazine - No.20 - Fep 2023

شؤون إيرانية

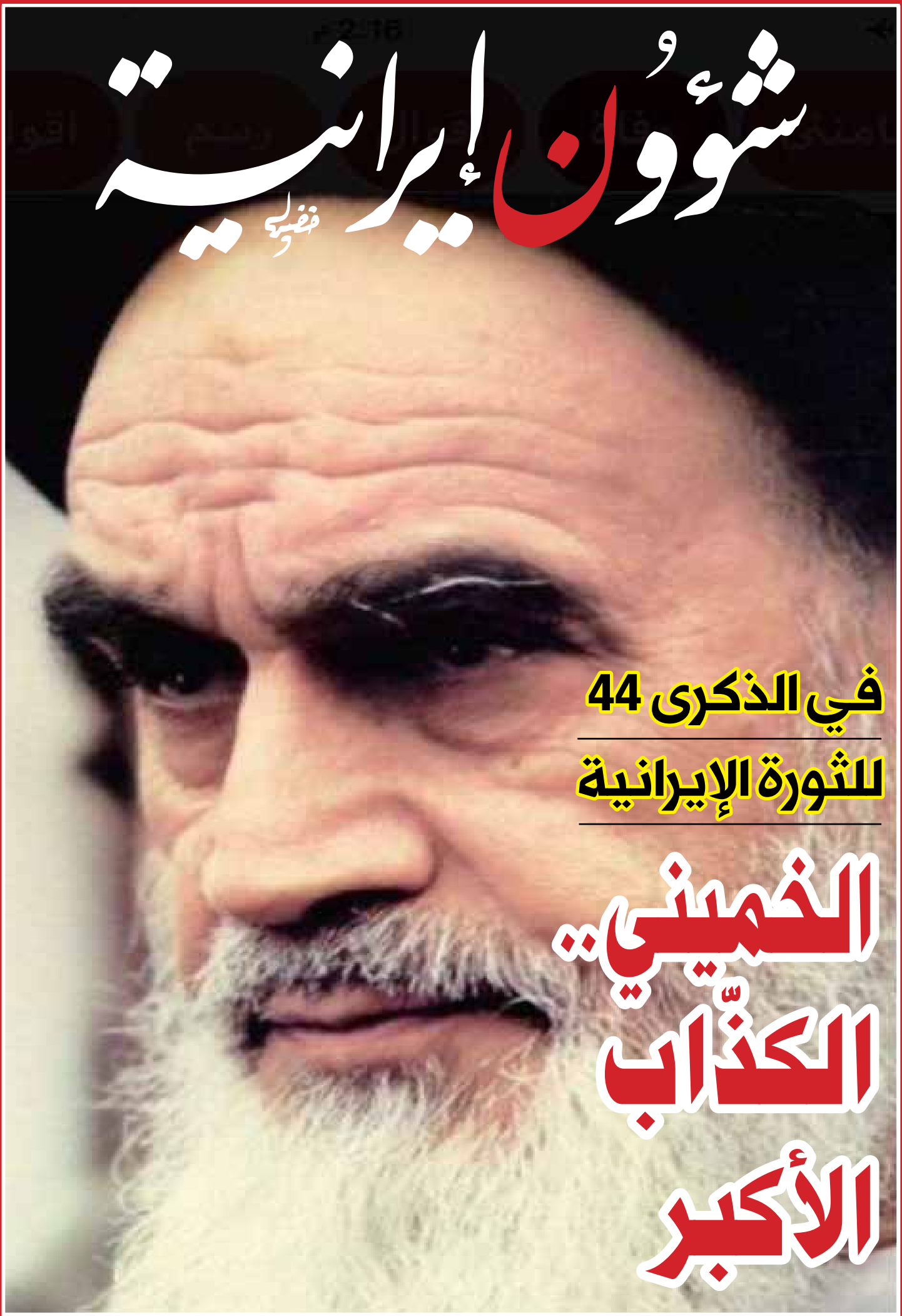

في الذكرى 44 للثورة الإيرانية

الخميني الكذّاب الأكبر

مصر 30 جنيه مصري- السعودية 20 ريالاً – الكويت 1,5 دينار – الإمارات 20 درهماً – مملكة البحرين 2 دينار – سلطنة عُمان 2 ريال – لبنان 5000 ليرة – الأردن 3 دينار – الجزائر 500 دينار – المغرب 50 درهمًا – تونس 10 دنانير – فلسطين 10 دولارات
Austria,France,Germany and Italy: EURO 10 – United Kingdom £5 – USA $10.

من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية

«إن مصر هي بوّابة الحرمين الشريفين، مقدسة أرضها قداسة أرضهما، وقضيتها هي أهم قضايا المسألة الشرقية. فإذا عزت انتصرت ديار الإسلام، وإذا أصابتها الجراح أحدثت الفساد في جسد الأمة الإسلامية، لأن العروق بين مصر وجسد الأمة شديدة والاتصال، إنها أهم مواقع الشرق وروح الممالك الإسلامية».

هكذا قال جمال الدين الأفغاني عن مصر، التي تربطها بأفغانستان علاقات وطيدة تعود إلى زمن الفراعنة، حيث احتوت مقبرة الفرعون توت عنخ آمون، الذي حكم مصر في القرن 14 قبل الميلاد، على العديد من المصوغات الذهبية المطعمة بأحجار اللازورد الكريمة، كان مصدرها محافظة «بادخشان» شمال شرق أفغانستان.

وعلى مر التاريخ، تمتعت أفغانستان بمكانة مهمة بالنسبة لمصر ومصالحها القومية؛ نظرا لأنها واحدة من دول آسيا الوسطى، التي تعاظم ارتباطها بمنطقة الشرق الأوسط؛ بعد انهيار الاتحاد السوفييتي في أواخر ديسمبر من عام 1991م، وما ترتب عليه من سقوط التنافس القطبي وتحول الولايات المتحدة إلى قطب أوحد يطرح مشروعاته للشرق الأوسط على الساحة، كيفا يشاء وأنى اقتضت مصالحه، لتشمل المنطقة كلها بما فيها أفغانستان بالمفهوم الواسع للجغرافيا السياسية.

وقد مرت العلاقات المصرية الأفغانية، على ما يقارب الستين عاما، بمرحلتين مهمتين، الأولى كانت فيها هذه العلاقة بين البلدين المسلمين تقليدية من جميع الجوانب، وامتدت لثلاثين عاما، من عام 1922م، وحتى عام 1952م، والثانية كانت مزدهرة في جميع المجالات، وامتدت لربع قرن تقريبا من عام 1952م وحتى عام 1979م،أي أن هذه العلاقة، محل الدراسة، لم تشهد تحولات كبرى؛ ولعل مرد ذلك إلى سببين: السبب الأول أن كلا البلدين لا يجمعهما جوار جغرافي مشترك يمكن أن ينجم عنه بروز خلافات بينهما على غرار ما حدث بينها وبين إيران وباكستان أو بينها وبين الاتحاد السوفييتي السابق؛ إذ تفصل بينهما مسافة تبلغ 3,579,70 كم، كما لم تكن مصالحهما المشتركة قد اتسعت أو تشابكت إلى الحد الذي قد يفضي إلى توتر أو صدام بينهما. والسبب الثاني أن العلاقات بينهما لم تكن قد تعرضت لمحك عملي على مستوى السياسة الخارجية المباشرة تجاه بعضهما البعض، ومن ثم فقد اكتفى البلدان بمجموعة من السياسات والتحركات الدبلوماسية التقليدية والمعتادة، التي قامت على مجموعة من القواسم المشتركة التي أفضت إلى حرصهما الدائم على تعزيز علاقات التعاون.

وهذه الدراسة عن العلاقات المصرية- الأفغانية، هي الأولى من نوعها في العالم العربي، وهي نتاج جهد بحثي وتاريخي كبير قام به الأستاذ الدكتور سعيد الصباغ، أستاذ الدراسات الإيرانية المعاصرة بكلية الآداب جامعة عين شمس، الذي يتفرد بين الباحثين العرب المعاصرين بدراساته الضافية والموثقة في الشأن الإيراني، وها هو يقدم لنا الدراسة التي بين أيدينا عن موضوع لم يُكتب فيه من قبل، ولا يحظى بكثير من الاهتمام، على الرغم من أن أفغانستان هي تقع في إحدى دوائر الأمن القومي المصري والعربي.

شؤون إيرانية

مجلة تصدر عن:
مركز الخليج للدراسات الإيرانية
لندن / القاهرة

www.alkhalej.net

العدد 20

السنة الثانية

رجب 1444هـ - فبراير/ شباط 2023م

رئيس المركز
شريف عبد الحميد
Sherif Abdelhamied
Center-in-Chief

مستشار المركز
د. عبد القادر نعناع

مستشار التحرير
د. شادي العفيفي

مجلس التحرير
محمود رأفت
مروان محمود
أحمد النعماني

المراسلات:
البريد الإلكتروني (التحرير):
alkhalejnet@gmail.com

الاشتراكات:
السنة الواحدة (اثنا عشر عدداً) تشمل تكلفة البريد
داخل مصر:400 جنيه مصري – اتحاد بريد عربي:
100 دولارًا أمريكيًا –
أوروبا وأفريقيا: 120 دولارًا أمريكيًا – أمريكا
وكندا: 130 دولارًا أمريكيًا –
باقي دول العالم: 150 دولار أمريكي.

الاشتراكات
باسم رئيس التحرير: sherif5566@gmail.com
هاتف: 201002686541+
واتس آب (المركز): 201015039040+
واتس آب (المجلة): 201145773008+

أزمة إيران «مفتوحة على المجهول»

احتفل النظام الإيراني وأنصاره، في فبراير/شباط الحالي، بالذكرى الـ 44 لثورة 1979، التي أسقطت نظام الشاه محمد رضا بهلوي، وأقامت حكم الملالي الحالي، بزعامة المرشد الأول موسوي الخميني، وسلفه علي خامنئي.

جاءت الاحتفالات الرسمية بذكرى الثورة هذا العام، في ظل أزمة وجودية يعيشها ملالي طهران، وعلى وقع احتجاجات شعبية هي الأعنف والأطول من نوعها، ضد نظام حكم البلاد خلال العقود الأربعة الماضية بالحديد والنار، وأدى إلى جعل إيران «دولة مارقة» بمعنى الكلمة، لا تعادي جيرانها العرب فحسب، بل تعادي المجتمع الدولي برمته.

لم تحقق الثورة خلال هذه العقود شيئًا يُذكر للشعوب الإيرانية، فبعد 44 عامًا من انتصارها، ما زال الاقتصاد الإيراني مرتبطًا بالخارج، ومازال عموم الناس في البلاد فقراء، بل إنهم ازدادوا فقرًا بسبب مغامرات الملالي السياسية، وإنفاقهم مئات المليارات من الدولارات على «تصدير الثورة»، وعلى الدعم المالي للجماعات الشيعية المسلحة خارج البلاد.

ولم تمر الذكرى الرابعة والأربعون للثورة مثل سابقاتها، فالأزمة أعمق مما يُعتقد، لكونها أزمة متصلة بأسس النظام وطبيعته وهويته، وبالتقلص الحاد في قاعدة النظام الشعبية. ولذلك فإنها أزمة «مفتوحة على المجهول».

وبعد أكثر من أربعين عامًا ونيّف، اكتشف الإيرانيون أن الثورة لم تأت لهم بالخبز، ولا بالحرية، ولا بالكرامة، كما كانوا يظنون، بل إنها بددت ثروات إيران الكبيرة في مغامرات عبثية في الداخل والخارج معًا، وأودت بالبلاد إلى نفق مظلم في نهاية المطاف.

لقد أوصل الملالي، بعنادهم وتجبّرهم، البلاد على حافة الهاوية، ولم يعد أي إيراني يأمن على نفسه في ظل دولة دينية تلجأ إلى إعدام معارضيها، لمجرد أنهم رفعوا صوتهم معترضين ضد ممارسات هذا النظام الجائر، الذي يبدو أنه يعيش أيامه الأخيرة.

«شؤون إيرانية»

الأخبار

6 الحكم بالإعدام على إيراني ألماني مُدان بـ«الإرهاب»

7 تجدد الاحتجاجات الواسعة في عدة مدن إيرانية

8 مشروع قانون في الكونجرس لمواجهة خطر المسيرات الإيرانية

الافتتاحية

12 الخميني.. الكذّاب الأكبر

الملف السياسي

16 الملالي يحتفلون بذكرى الثورة.. والاحتجاجات مستمرة

19 كيف انقلب «الخميني» على رفاقه؟

22 44 عامًا على الثورة.. حصاد الهشيم

تقارير

48 «رسائل سياسية» وراء هجوم أصفهان

52 هجمات سيبرانية إيرانية تستهدف ألبانيا

المرأة الإيرانية

40 مأساة المرأة الإيرانية تحت حكم الملالي

عروض كتب

43 كيف حافظ الملالي على بقائهم 44 عامًا؟

مقال

50 الحرب المؤجلة على إيران: أطر ومعوِّقات

كاريكاتير

الحكم بالإعدام على إيراني ألماني مُدان بـ«الإرهاب»

■ حُكم على المعارض الإيراني الألماني جمشد شارمهد، الذي أعلن عن توقيفه في أغسطس/آب 2020. بالإعدام لتورطه المفترض في اعتداء إرهابي على مسجد في العام 2008، على ما أعلن موقع «ميزان أونلاين» التابع للسلطة القضائية.

وجاء على الموقع أن «جمشد شارمهد، زعيم مجموعة تندر الإرهابية، حكم عليه بالإعدام بتهمة الإفساد في الأرض من خلال التخطيط لأعمال إرهابية وقيادتها». وبحسب البيانات، يمكن استئناف الحكم أمام المحكمة العليا.■

الإيراني الألماني جمشد شارمهد وهو يحضر الجلسة الأولى لمحاكمته في طهران فبراير الماضي

مزيد من تدهور العملة الإيرانية بعد العقوبات الأوروبية

■ واصلت العملة الإيرانية انخفاضها، بعد العقوبات الجديدة التي فرضها الاتحاد الأوروبي، حيث وصل سعر الدولار إلى أكثر من 500 ألف ريال إيراني في مكاتب الصرافة، للمرة الأولى، وسط حالة من العزلة السياسية. وارتفع سعر صرف اليورو الواحد إلى نحو 530 ألفاً و500 ريال. وفرض الاتحاد الأوروبي عقوبات جديدة على المسؤولين الإيرانيين يوم الاثنين 21 الشهر الجاري، بسبب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في الاحتجاجات الأخيرة. ووفقًا لخبراء، تمثل العقوبات والعزلة السياسية التي تعانيها إيران سببًا رئيسيًا وراء تراجع قيمة الريال. كما أثار توقف المفاوضات الخاصة بإحياء اتفاق فيينا النووي لعام 2015، قلق المتعاملين في سوق الصرف الأجنبية، حيث بات مستقبل الاتفاق يكتنفه الغموض. وعلى مدار السنوات العشر الماضية، فقد الريال أكثر من 90 في المائة من قيمته أمام اليورو.

وأعلن الاتحاد الأوروبي، فرض عقوبات جديدة على مسؤولين وكيانات من إيران، لدورهم في قمع الاحتجاجات الشعبية بالبلاد. وتستهدف العقوبات الجديدة 32 شخصاً وكيانين، وتشمل وزير الثقافة والإرشاد الإسلامي ووزير التربية والتعليم، إلى جانب سياسيين ومسؤولين آخرين. وتأتي الحزمة في وقت تظاهر فيه آلاف المعارضين للحكومة الإيرانية قرب مقر الاتحاد الأوروبي في بروكسل.

وفي خامس حزمة عقوبات ضد طهران، بسبب قمعها الاحتجاجات، فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات جديدة على إيران تشمل تجميد أصول وحظر تأشيرات على أكثر من 30 كيانًا ومسؤولًا، بينهم وزيرا التعليم والثقافة. وتطال التدابير الجديدة 32 شخصاً وكيانين، وتستهدف خصوصاً نواباً ومسؤولين قضائيين وسلطات سجون، متهمين بالضلوع في حملة القمع.

وتشهد إيران منذ 16 سبتمبر/أيلول، تحركات احتجاجية أعقبت وفاة الشابة مهسا أميني (22 عامًا)، بعد أيام من توقيفها من قبل «شرطة الأخلاق» في طهران، على خلفية عدم التزامها القواعد الصارمة للباس في البلاد. وأوقفت إيران ما لا يقل عن 14 ألف شخص خلال الاحتجاجات، وفق الأمم المتحدة.

من جهة أخرى، قال وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، إن الكرة في ملعب إيران للتوصل إلى حل لكسر الجمود المتعلق بالمحادثات حول برنامجها النووي، واتهمها بدعم العدوان الروسي على أوكرانيا. وأضاف

لوحة تعرض أسعار العملات في محل صرافة بطهران

بلينكن، في أثناء زيارته لأثينا، أن الولايات المتحدة ملتزمة مع (إسرائيل) بضمان عدم حصول طهران على «سلاح نووي». وأفاد في مؤتمر صحافي مع نظيره اليوناني نيكوس ديندياس: «لا يوجد جديد. كان الرئيس جو بايدن واضحًا للغاية في أن كل الخيارات مطروحة على الطاولة».

وحدّ اتفاق عام 2015 من البرنامج الإيراني لتخصيب اليورانيوم، ما جعل من الصعب على طهران تطوير أسلحة نووية، وذلك مقابل رفع العقوبات الدولية. وتنفي إيران باستمرار، سعيها لامتلاك سلاح نووي. وكانت إدارة بايدن تسعى لإحياء اتفاق عام 2015، أو ما يطلق عليها خطة العمل الشاملة المشتركة، التي انسحب منها الرئيس الأميركي السابق دونالد ترمب عام 2018، لكن المحادثات وصلت إلى طريق مسدود في سبتمبر/أيلول الماضي.

واتهم الوزير الأمريكي، طهران، بالفشل في التواصل من أجل حل المسألة، قائلاً إن الاتفاق ليس مطروحًا على الطاولة الآن. وأضاف: «ما زلنا نعتقد أنه فيما يتعلق بالبرنامج النووي، فإن الطريقة الأكثر فاعلية واستدامة للتعامل مع هذا التحدي هي الدبلوماسية. ولكن في هذه اللحظة، فإن هذه الجهود مؤجلة لأن إيران ببساطة لا تشارك بطريقة مجدية». وأضاف: «الكثير يعتمد على ما تقوله إيران، وعلى ما تفعله وعلى ما إذا كانت ستشارك أم لا». وأردف: «في غضون ذلك، شهدنا بالطبع تزويد إيران روسيا بطائرات مسيرة لمساعدتها في العدوان على أوكرانيا».

تجدد الاحتجاجات الواسعة في عدة مدن إيرانية

■ تجددت الاحتجاجات في طهران ومدن إيرانية أخرى؛ إذ أظهرت مقاطع فيديو (الجمعة) خروج مظاهرات ليلية في عدة أحياء في طهران، وفي مدن كرج وأصفهان وقزوين ورشت وأراك ومشهد وسنندج، وغيرها. وأظهرت مقاطع على الإنترنت تجدد الاحتجاجات في إيران بعدما شهدت الأسابيع الأخيرة ما بدا أنه تباطؤ في حدتها، وردد المشاركون هتافات تطالب بـ«إسقاط النظام الإيراني». وفي مقطع من مدينة مشهد الشيعية المقدسة في الشمال الشرقي، ردد محتجون هتاف: «أخي الشهيد... سنثأر لدمك».

وتزامنت المسيرات التي خرجت في مدن من بينها طهران مساء (الخميس) واستمرت حتى الليل، مع مرور 40 يومًا على إعدام اثنين من المحتجين الشهر الماضي. وبينما بدا أن الاحتجاجات تراجعت في الأسابيع الماضية، ربما بسبب عمليات الإعدام أو القمع الوحشي، فإن فعاليات العصيان المدني استمرت دون انقطاع. وترددت أصداء الهتافات الليلية المناهضة للنظام في أحياء طهران ومدن أخرى. ويرسم شباب تحت غطاء الليل رسومات جدارية تندد بالنظام، أو يحرقون اللوحات الإعلانية أو اللافتات المؤيدة للحكومة على الطرق السريعة الرئيسية.

وقالت 5 ناشطات أفرج عنهن (الخميس)، في بيان مشترك، إنهن مدينات بحريتهن لتضامن «شعب وشباب إيران المحبين للحرية»، بحسب منشورات على مواقع التواصل الاجتماعي. وأضفن: «اقترب يوم الحرية». ووقف كثير من النساء اللاتي كن من بين عشرات السجناء الذين أفرجت السلطات عنهم أخيراً، أمام الكاميرات دون وضع غطاء للرأس. ولم تظهر السلطات أي تهاون بشأن سياسة الحجاب الإلزامي، التي تمثل إحدى السياسات الرئيسية في البلاد. وأفادت وسائل إعلام إيرانية في الأسابيع الأخيرة بإغلاق العديد من المحال والمطاعم والمقاهي بسبب عدم الالتزام بقواعد الحجاب.

وطالب مسؤولون إيرانيون النقابات العمالية بتطبيق أكثر صرامة لقواعد الحجاب في المتاجر والشركات في طهران. وتلقت الطالبات اللائي لا يلتزمن بقواعد الحجاب الصارمة تحذيرات الشهر الماضي بمنعهن من دخول جامعة طهران، في حين ذكرت وسائل إعلام محلية أن نحو 50 طالبة مُنعن من دخول جامعة أورميه في الشمال الغربي لمخالفتهن قواعد الحجاب.

ويقول نشطاء حقوقيون إنه منذ بداية الاحتجاجات في سبتمبر/أيلول، قُتل ما لا يقل عن 529 شخصًا في المظاهرات بينهم 71 قاصرًا، وفقًا لنشطاء حقوق الإنسان في إيران.

محتجون يطالبون بإطلاق سراح السجناء السياسيين بعد صلاة الجمعة في زاهدان

واعتقلت السلطات أكثر من 20 ألفًا آخرين وسط حملة قمع عنيفة في محاولة لإسكات المعارضة. ولم تقدم إيران منذ شهور أي أرقام إجمالية للضحايا على الرغم من اعتراف الحكومة، على ما يبدو، بإجراء «عشرات الآلاف» من الاعتقالات في وقت سابق من هذا الشهر.

وبحسب السلطة القضائية، فقد تم شنق 4 أشخاص على الأقل. وأُدين كرامي، بطل الكاراتيه البالغ من العمر 22 عامًا، وحسيني بقتل أحد عناصر ميليشيا «الباسيج» شبه العسكرية.

وقالت منظمة العفو الدولية، إن المحكمة التي أدانت كرامي اعتمدت على اعترافات قسرية، في حين أشار محاميه إلى أن موكله تعرض للتعذيب. كما تم إعدام شخصين آخرين في 8 و12 ديسمبر/كانون الأول.

في غضون ذلك، نظم إيرانيون من أنصار «مجاهدي خلق» والمجلس الوطني للمقاومة الإيرانية، (الجمعة)، بالتزامن مع مؤتمر «ميونيخ للأمن»، مظاهرة كبيرة في ميونيخ للتعبير عن دعمهم لانتفاضة الشعب الإيراني للإطاحة بنظام الملالي. وردد المتظاهرون تطلعات الشعب الإيراني الرافض لديكتاتورية الملالي، وتعزيز إقامة جمهورية ديمقراطية في إيران. وتحدث ممثلو المجالس التشريعية الفيدرالية والتشريعية للولايات وشخصيات ألمانية في المظاهرة التي نظمها المكتب التمثيلي للمجلس الوطني للمقاومة الإيرانية في ألمانيا وجمعيات إيرانية من جميع أنحاء ألمانيا.

من جانبه، حضّ إمام جمعة زاهدان وأبرز رجال الدين السنّة المتنفذين في إيران عبد الحميد إسماعيل زهي، المسؤولين في إيران على تلبية مطلب أغلبية الشعب في إجراء استفتاء على نظام الحكم، مشددًا على أنه «حل للأزمة الحالية» في إيران. وبعد أسبوع من تأييده مقترحات الزعيم الإصلاحي ميرحسين موسوي لصياغة دستور جديد وعرضه للاستفتاء وإقامة انتخابات حرة، عاد إسماعيل زهي لتجديد تأييده لدعوات الاستفتاء، مؤكدًا أن هذا هو «الحل للأزمة الحالية في إيران».

وصرّح، في خطبة جمعة زاهدان، قائلًا: «ينبغي ألا يصرّ أحد على طريقته ورأيه، ويجب أن نرى النظام الذي تريده الأغلبية. وعلينا الانصياع لرأي الأغلبية لحل الخلاف». وتابع أن «الناس هم من يقررون مصيرهم وينتخبون الحكام»، مشيرًا إلى خلاف بين جزء كبير من الشعب الإيراني، والمؤسسة الحاكمة. وفي الوقت نفسه حضّ إسماعيل زهي كبار المسؤولين على الحوار مع المنتقدين والسجناء السياسيين.

وانتقد إسماعيل زهي ما سمّاه «القراءة الواحدة» من الدين الإسلامي «المسيطرة» على البلاد منذ 44 عامًا، وفقًا لما نقله موقعه على «تلغرام». وقال: «في انطباعنا وقراءتنا من الإسلام، لا يوجد إعدام، والاعترافات القسرية مرفوضة ولا قيمة لها». وأشار إسماعيل زهي إلى إطلاق عدد من السجناء؛ بمن في ذلك النشطاء السياسيون وعدد من الموقوفين في الاحتجاجات الأخيرة، بعد عفو اقترحه الجهاز القضائي وحظي بموافقة المرشد الإيراني علي خامنئي. ووصف إسماعيل زهي الخطوة بـ«الإيجابية»، لكنه طالب بإطلاق سراح جميع الناشطين السياسيين، قائلًا: «لقد قلت من قبل إنه إذا كانت لدينا سلطة، فلن نسمح للسجين السياسي بالبقاء في السجن لليلة واحدة. نرحب بالآراء والانتقادات».■

إيران تحكم بالسجن 8 أعوام على أستاذ جامعي بارز

■ حُكم على الأستاذ الجامعي الإيراني المؤثر سعيد مدني غفروخي، الموقوف منذ مايو/أيار 2022 في طهران، بالسجن 8 سنوات، كما ذكر محاميه لوكالة الصحافة الفرنسية، (الخميس).

وقال المحامي محمود بهزاد راد، إنه «حُكم على موكلي بالسجن 8 سنوات بتهمة تشكيل جماعة معادية وسنة واحدة بسبب دعاية ضد النظام»، وأوضح أن الحكم نهائي.

واعتقل غفروخي (62 عامًا) أستاذ علم الاجتماع في جامعة العلامة الطباطبائي في طهران في منتصف مايو/أيار. وقال محاميه إنه بسبب جمع الأحكام يفترض أن يمضي أطول عقوبة وهي 8 سنوات.

ومدني نشر كتبًا عدة عن الآفات الاجتماعية في إيران، خصوصًا الدعارة والعنف ضد المرأة وإساءة معاملة الأطفال أو إدمان المخدرات. وقد أوقف مرات عدة وحكم عليه بالسجن ست سنوات في 2012. وقال المحامي: «منذ أن كان موكلي في السجن استشاره بعض المسؤولين لإيجاد سبل للتعامل مع العنف» خلال المظاهرات التي اندلعت بعد مقتل مهسا أميني في سبتمبر/أيلول.

ونشر مدني من السجن في فبراير/شباط تحليلاً مطولًا للحركة الاحتجاجية تحدث فيه عن «رؤية إيران المستقبلية». وأفرجت إيران عن عشرات الشخصيات في الأيام الأخيرة في إطار عفو أصدره المرشد الإيراني علي خامنئي بمناسبة عيد وطني.■

لقطة من أحد شوارع طهران

مشروع قانون في الكونجرس لمواجهة خطر المسيرات الإيرانية

■ طرحت مجموعة من الديمقراطيين والجمهوريين في مجلس الشيوخ مشروع قانون لمواجهة خطر المسيرات الإيرانية وتعزيز الشراكات الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

ويهدف المشروع، الذي طرح بدعم من رئيس لجنة العلاقات الخارجية بوب مننديز وكبير الجمهوريين في اللجنة جيم ريش، إلى «إعطاء طابع رسمي لاتفاقات الأبحاث والتطوير بين الولايات المتحدة وشركائها في الشرق الأوسط لإنتاج أنظمة قادرة على مواجهة المسيّرات الإيرانية».

وقال السيناتور الديمقراطي بوب مننديز لدى طرح المشروع إن «المسيرات الإيرانية تهدد بشكل فاضح الاستقرار الدولي، وتزعزع منطقة الشرق الأوسط، عبر استهداف الإمارات والعراق والسعودية، وصب الزيت على النار في الصراعات في اليمن وسوريا».

وتابع مننديز: «إيران تبيع مسيراتها إلى روسيا وهي تعلم جيدًا أنها ستستعمل ضد المدنيين الأبرياء في أوكرانيا، وهي مذنبة في عذابهم وقتلهم».

من ناحيته اعتبر السيناتور الجمهوري جيم ريش أن «الخطر من المسيرات الإيرانية يعيد رسم الأجواء الأمنية في الشرق الأوسط وأوروبا. المئات من المسيرات هددت حلفاءنا الدوليين والقوات الأمريكية والدبلوماسيين، ولقد حان الوقت لتطوير حلول خلّاقة لحمايتنا». وشدد ريش على أن التعاون مع الحلفاء «لا يصب لمصلحة الولايات المتحدة فحسب بل يسترجع سياسة الردع ضد نظام إيراني فاسد ووكلائه الإرهابيين».

مننديز والسيناتور الجمهوري ميت رومني بعد إحاطة مغلقة في مبنى الكابيتول بواشنطن

وينص مشروع القانون على وجوب تحسين الولايات المتحدة للتعاون مع حلفائها للعثور على شبكات الاستحواذ على المسيرات والصواريخ التي يستعملها الحوثيون في اليمن وغيرهم من وكلاء إيران، والكشف عنها ووقفها. ويشير إلى أن حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة يواجهون تهديدات طارئة ومتزايدة من أنظمة المسيرات، وأن الأبحاث المشتركة وعمليات التطوير لمواجهة هذه المسيّرات ستخدم مصالح الولايات المتحدة وحلفائها، وتخفف من وطأة الاعتداءات وتعزز الردع والاستقرار في المنطقة.

وخصّ المشروع بالذكر مشاريع التعاون والتنسيق مع كل من المملكة العربية السعودية والإمارات والعراق والبحرين والكويت وعمان وقطر واليمن.■

طهران تحيي ذكرى الثورة... ورئيسي يهاجم الاحتجاجات

■ نظمت السلطات الإيرانية مسيرات حاشدة بمشاركة الآلاف من أنصار النظام في إحياء الذكرى الـ44 لثورة 1979، في وقت جدد فيه الرئيس الإيراني هجومه على الاحتجاجات الشعبية التي تشهدها البلاد منذ سبتمبر/أيلول الماضي، ما أسفر عن مقتل أكثر من 500 متظاهر في حملة القمع التي شنتها الأجهزة الأمنية.

ونزل الآلاف إلى شوارع طهران ومدن إيرانية عدة في مسيرات راجلة؛ لإحياء ذكرى سقوط نظام الشاه، بعدما اقتصرت في العامين الماضيين على مسيرات سيّارة ودراجات نارية بسبب «كوفيد - 19».

وكانت المسيرة المركزية في طهران نحو ساحة آزادي (الحرية) التي تعد من أبرز معالم العاصمة وتحمل رمزية كبرى، إذ تدفق إليها الآلاف من الشوارع المحيطة وهم يلوّحون بالعلم الإيراني، وفق ما نقلت «وكالة الصحافة الفرنسية».

وردد المشاركون هتافات منها «الموت لأمريكا» و«الموت لإسرائيل». وعلى غرار السنوات الماضية عرضت قوات «الحرس الثوري» نماذج من صاروخي «عماد» و«سجّيل» الباليستيين، وطائرة مسيّرة من طراز «شاهد 136».

ورفع المشاركون صور المرشد الإيراني الأول (الخميني) وخلفه، علي خامنئي، إضافة إلى قاسم سليماني، العقل المدبر للعمليات الخارجية في «الحرس الثوري»، الذي قضى بضربة أمريكية مطلع عام 2020.

وتناقلت المواقع الإيرانية صورًا من مشاركة الرئيس السابق، حسن روحاني، وقائد «الحرس الثوري» حسين سلامي، وقائد الوحدة الصاروخية في «الحرس» أمير علي حاجي زاده، وقائد الشرطة الإيرانية أحمد رضا رادان، ورئيس الجهاز القضائي غلام حسين قاليباف.

وبينما كان التلفزيون الإيراني يبث كلمة الرئيس الإيراني مباشرة، اخترقت مجموعة متسللين إيرانيين تدعى «عدالة علي» موقع التلفزيون الإيراني لمدة 40 ثانية.

ونشر المتسللون مناشدة؛ للمشاركة في مسيرة مناهضة للسلطة. وظهر شعار «المرأة، الحياة، الحرية» على الشاشة، قبل أن تظهر صورة خامنئي وهي تحترق. وكُتب إلى جانبها «الراعي الكذاب». وتظهر تحتها عبارة «دماء شبابنا، تتساقط من مخالبك».

وتقول منظمة «هرانا» إن 528 متظاهرًا لقوا حتفهم إثر التدخل العنيف من أجهزة الأمن

صواريخ باليستية على هامش تظاهرة طهران نشرتها صحيفة «إيران» الناطقة باسم الحكومة

الإيرانية ضد المسيرات الاحتجاجية، ومن بينهم 71 قاصرًا. وأشارت إلى اعتقال 19763 شخصًا في 164 مدينة شهدت احتجاجات. وقتل 70 عنصراً من قوات الأمن.

نظرية المؤامرة

ولم يبتعد الرئيس الإيراني كثيرًا عن سرده السابق والمسؤولين الإيرانيين للاحتجاجات، وقدم الاحتجاجات باعتبارها «مؤامرة لوقف تقدم البلاد»، وذلك في وقت تواجه فيه حكومته انتقادات بسبب تدهور الوضعين الاقتصادي والأمني، وإخفاقها في التوصل إلى الاتفاق النووي مع القوى الكبرى، بينما كانت الحكومة السابقة برئاسة حسن روحاني قريبة من إنجاز المفاوضات. وقال إن الشعب الإيراني تمكن من «إفشال» ما خطّط له أعداء البلاد من «ضغوط وعقوبات». وقال: «رأيتم ما قام به الأعداء خلال عام؟ المؤامرات التي خططوا لها؟»، مشددًا على أن الشعب «هزم العدو». وأضاف: «القضية بالنسبة إلى العدو ليست النساء أو الحياة أو الحرية، أو حقوق الإنسان أو (البرنامج) النووي... إنهم يريدون سلب استقلال الأمة الإيرانية وحريتها وحياتها السلمية».

وادعى أن «مكانة المرأة لدينا هي في أعلى المقامات، بينما مكانتها لدى الأعداء في الدرك الأسفل».

وكان الرئيس الإيراني يشير إلى شعار «المرأة، الحياة، الحرية» الأبرز الذي تم رفعه خلال الاحتجاجات التي شاركت فيها شرائح اجتماعية مختلفة، وخصوصًا النساء وطلاب الجامعات.

ونقلت وكالات حكومية عن رئيسي قوله: «عندما رأوا أن الشعب الإيراني أجهض مشروع عقوباتهم، ولم يتوقف في مجال العلم والإنتاج، ولم يتوقف أيضًا في مجال إنتاج وصادرات النفط، وكذلك على صعيد السلع غير النفطية (...) قاموا بمؤامرة جديدة، وبدأوا مشروع الفوضى وأعمال الشغب، لكي يوقفوا تقدمنا».

وعكس خطاب رئيسي القلق الذي يساور المسؤولين الإيرانيين من تحرك أطراف المعارضة في الخارج، التي تتنافس من أجل طرح بديل للجمهورية (الإسلامية)، مع دخول العلاقة المتدهورة بين الشارع الإيراني والمؤسسة الحاكمة، مستويات غير مسبوقة.

وهاجم رئيسي الولايات المتحدة على إبعادها منظمة «مجاهدي خلق» المعارضة، عن قائمة المنظمات الإرهابية. وقال: «من المستغرب أن يزيل الكونغرس الأميركي هذه الحركة، التي اعتبرها العالم كله إرهابية، من قائمة المنظمات الإرهابية». وأضاف: «هذا عار لأميركا».

كما وجه انتقادات إلى من يحاولون «تزكية» صورة نظام الشاه، متهماً النظام السابق الذي ترتبط صورته بفترة تحديث إيران، بأنه «لم يترك للبلاد إلا التخلف والإذلال أمام قوى الهيمنة». وقال: «من يحاولون التسبب في يأس الإيرانيين، سواء أرادوا ذلك أم لا يريدونه، فإنهم إلى جانب الأعداء».■

أسرة هاشمي رفسنجاني تطالب بإطلاق سراح ابنته فائزة

فائزة رفسنجاني

■ طالبت أسرة الرئيس الإيراني الأسبق، علي أكبر هاشمي رفسنجاني، بإطلاق سراح فائزة هاشمي التي اعتقلتها السلطات في سبتمبر/أيلول الماضي، بتهمة التحريض على الاحتجاج.

ونقل موقع «جماران»، التابع لمكتب المرشد الإيراني الأول (الخميني)، عن أسرة الرئيس الأسبق قولهم إنهم يتعرضون لضغوط بـ«تهمة» أنهم أبناء رفسنجاني. وقالوا: «ربما من الممكن مداواة الجروح بإطلاق سراح النساء من السجون السياسية؛ بمن فيهن أختنا فائزة».

وكانت فائزة هاشمي، من بين 30 سجنية إيرانية، وقعت على مذكرة طالبت فيها السلطات الإيرانية الشهر الماضي بوقف إعدام المتظاهرين.

جاء ذلك في وقت واصلت فيه السلطات الإيرانية إطلاق سراح ناشطين سياسيين في إطار العفو الذي وافق عليه المرشد الإيراني علي خامنئي في وقت سابق من هذا الشهر. ومن بين الذين أطلق سراحهم تبرز أسماء المخرج محمد رسولوف، والباحثة الإيرانية - الفرنسية فريبا عادلخاه، والناشط فرهاد ميثمي الذي أثارت صور له أثناء احتجازه صدمة واسعة بين الإيرانيين. وقالت صحيفة «اعتماد» الإصلاحية إن العفو شمل حتى الآن 50 ناشطًا معتقلًا.

وجاء العفو عن السجناء المدانين؛ بمن فيهم الموقوفون في الاحتجاجات الأخيرة، بشروط؛ منها أن يعبّروا عن ندمهم على ما فعلوا، وأن يقدموا التزامًا كتابيًا بعدم تكراره. وأصدر أغلب الناشطين الذين أطلق سراحهم بيانات أكدوا فيها عدم خضوعهم لأي من تلك الشروط.

وبعد تحديد الشروط؛ سارعت فائزة هاشمي إلى توجيه رسالة خاطبت فيها رئيس القضاء غلام حسين أجئي. وتقول الناشطة في الرسالة؛ التي نشرتها مواقع إصلاحية، إنها تقدم التزامًا بمواصلة أنشطتها في حال إطلاق سراحها.

وكانت شقيقتها فاطمة هاشمي قد أثارت جدلًا الشهر الماضي، عندما نشرت تسجيل فيديو بمناسبة الذكرى السابعة لوفاة والدها، وكررت ضمنًا الشبهات التي أثارتها أسرة السياسي الأكثر براغماتية في النظام، بعدما توفي إثر جلطة قلبية أصيب بها أثناء وجوده في مسبح خاص بالمسؤولين الإيرانيين.

وأفرجت السلطات الإيرانية عن مهدي نجل هاشمي رفسنجاني، بعد أكثر من 7 أعوام قضاها في السجن. وأودع مهدي هاشمي السجن في أغسطس/آب 2015 لقضاء عقوبة بالحبس 10 أعوام بعد إدانته بجرائم اقتصادية والمسّ بالأمن القومي للجمهورية الإيرانية. وقد عدّ في حينه أن الحكم الصادر بحقّه كان عقوبة «مدفوعة سياسيًا».■

واشنطن تؤكد:

سيف العدل المقيم في إيران هو زعيم «القاعدة» الجديد

■ قالت وزارة الخارجية الأميركية، إن المتطرف سيف العدل يعتقد أنه الزعيم الجديد لتنظيم «القاعدة»، مؤكدة تقريرًا سابقًا للأمم المتحدة حدّد أن الرجل هو الزعيم الجديد للتنظيم.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية نيد برايس عندما سأله صحافيون حول هذه المسألة إن تقييم واشنطن «يتسق» مع تقرير الأمم المتحدة، الذي تم توزيعه على مجلس الأمن الدولي يوم الاثنين، والذي يقول أيضاً إنه يعتقد أن «سيف العدل موجود حاليًا في إيران»، وفقًا لوكالة الأنباء الألمانية.

وأوضح برايس: «عندما يتعلق الأمر بوجوده هناك، فإن توفير ملاذ آمن لـ(القاعدة) هو مجرد مثال آخر على دعم إيران واسع النطاق للإرهاب، وأنشطتها المزعزعة للاستقرار في الشرق الأوسط وخارجه».

وقال التقرير، الذي أعده خبراء الأمم المتحدة، إن سيف العدل «هو الآن الزعيم الفعلي» لتنظيم «القاعدة»، لكن «لا يمكن إعلان قيادته بسبب حساسية (القاعدة) تجاه مخاوف (طالبان) الأفغانية من عدم الاعتراف بوفاة أيمن الظواهري في كابل، وحقيقة وجود سيف العدل في إيران».

وأصبح تنظيم «القاعدة»، الجماعة الإرهابية التي أعلنت مسؤوليتها عن هجمات 11 سبتمبر/أيلول في الولايات المتحدة، رسميًا من دون قائد منذ مقتل أيمن الظواهري في أفغانستان في غارة جوية أمريكية في أغسطس/آب الماضي.

وتولى الظواهري زعامة التنظيم عام 2011 بعد مقتل أسامة بن لادن على يد القوات الخاصة الأمريكية في مخبئه في باكستان.

يشار إلى أن سيف العدل، وهو ضابط سابق برتبة عقيد، مطلوب من قبل مكتب التحقيقات الاتحادي (إف بي آي) فيما يتعلق بتفجيرات السفارتين الأمريكيتين في تنزانيا وكينيا عام 1998، ورصدت الحكومة الأمريكية مكافآت تصل إلى 10 ملايين دولار مقابل الحصول على معلومات تؤدي إلى اعتقاله.■

اتهامات لاستخبارات «الحرس الثوري» بـ«اغتصاب» سجينات في زاهدان

■ اتهم ناشطون بلوش في إيران، جهاز استخبارات «الحرس الثوري» بـ«اغتصاب» عدد من النساء المعتقلات خلال الاحتجاجات الأخيرة، في أحدث تقرير عن تعرض سجينات للاعتداءات بالسجون والزنازنين.

وذكر موقع «حال وش» الإخباري الذي يتابع أخبار بلوشستان إيران عن كثب، أنه حصل على معلومات تظهر أن محققي جهاز استخبارات «الحرس الثوري» ارتكبوا تجاوزات ضد سجينات في مدينة زاهدان عاصمة محافظة بلوشستان المحاذية لباكستان وأفغانستان قاموا بتجاوزات متعددة خلال التحقيقات.

وأفاد الموقع، نقلاً عن معتقلات قال إنهن من بين نساء تعرضن للاعتداء الجنسي، بأن «محققي (الحرس الثوري) اعتدوا جنسيًا على معتقلات أثناء فترة الاستجواب». وأضاف: «بحسب الأسئلة الموجهة للمعتقلات، فإن محققي الحرس حاولوا تلفيق اتهامات ضد مجموعة مسجد مكي في مدينة زاهدان».

وقالت إحدى المعتقلات إن «الاعتداء والإساءة الجنسية» ضد المعتقلات من النساء والمراهقات، «كان أمرًا عاديًا». وبعد امتناعها عن الرد على سؤال حول «من قائدكم؟»، يرد المحقق: «إنك لم تتعاوني، هل تريدين أن أتحدث إليكِ بالأسلوب الخاص؟». وتشير المعتقلة إلى تفاصيل مروعة من الاعتداء، حسب النص الذي أورده الموقع المحلي.

وتشير المعتقلة إلى أنها فكرت بالانتحار عدة مرات، وقال الموقع إنها تعاني من «اكتئاب»، مضيفًا أن «الأدلة تشير إلى أن جهاز استخبارات (الحرس الثوري)، يتخذ من الاعتداء والتهديد الجنسي أداة لاتخاذ اعترافات وفبركة سيناريوهات، وقتل المحتجين، وفرض أجواء الترهيب بين المعارضين».

ونقل الموقع عن رجل الدين السني، عبد الغفار نقشبندي إمام جمعة مدينة راسك بمحافظة بلوشستان، قوله إن «الحادث مؤلم وصادم ولا يطاق».

وتشهد مدينة زاهدان مسيرات مناهضة للنظام كل جمعة، احتجاجًا على الحملة المميتة التي أطلقتها السلطات ضد المحتجين بعد وفاة مهسا أميني في ظروف غامضة أثناء احتجازها لدى شرطة الأخلاق.

الحرس الثوري خلال أحد عروضه

وتقول منظمة حقوق الإنسان في إيران إن 132 شخصًا قتلوا في بلوشستان خلال حملة القمع التي شنتها السلطات لإخماد الاحتجاجات.

وانضم أهالي المحافظة التي يشكو أهلها من التمييز العرقي والديني، إلى الاحتجاجات العامة، بعد أن احتج سكان بعض المدن على اغتصاب فتاة من قبل قيادي في الشرطة، أثناء التحقيق حول جريمة قتل.

يأتي هذا التقرير بعد أيام من تقرير نشرته صحيفة «الغارديان» البريطانية، يتضمن شهادات من 11 متظاهرًا إيرانيًا من نساء ورجال، تحدثوا عن تعرضهم للاغتصاب والعنف الجنسي والتعذيب أثناء احتجازهم من قبل قوات الأمن. وقال البعض منهم إنهم تعرضوا للاعتداء في سيارات الشرطة أو في الشوارع، أو أثناء الاحتجاز في أقسام الشرطة والسجون.

وفي ديسمبر/كانون الأول الماضي، نشرت الناشطة نرجس محمدي رسالة من سجن إفين، كشفت فيها شهادات أدلت بها سجينات بشأن تعرضهن لاعتداءات جنسية وأذى جسدي بعد اعتقالهن خلال الاحتجاجات، ووصفتها بـ«جريمة الدولة»، محذرة من أن عدم إفشائها «يتسبب في استمرار هذا الأسلوب القمعي ضد النساء».

وحينها، كتب إمام جمعة زاهدان، عبد الحميد إسماعيل زهي في تغريدة على «تويتر»: «من يعتقد أن النظام الذي يترأسه العلماء ويحمل لقب الجمهورية الإسلامية، بدلًا من الاستماع إلى صوت المحتجين، يمارس ضدهم سلوكيات مثل القتل والإعدام والاغتصاب الجنسي والتعذيب الثقيل». وفي وقت سابق على ذلك، كتب إسماعيل زهي أن «الأنباء عن اعتداء جنسي على سجينات بقصد الإذلال والقمع والإجبار على الاعترافات انعكست في وسائل الإعلام، وروايات بعض السجناء تؤكد ذلك». وأضاف في تغريدة: «إذا ثبت ذلك، بالتأكد مرتكبو هذه الجرائم أكبر مفسدين على وجه الأرض، هم بالتأكيد مرتكبو هذه الجرائم».

وكانت شبكة «سي إن إن»، أول وسيلة إعلامية قد سلطت الضوء في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، على اغتصاب معتقلات أُوقفن خلال الاحتجاجات الأخيرة. وكتب إسماعيل زهي حينها: «تتردد في وسائل الإعلام أمور مروعة عن إساءة معاملة نساء، لا يسَعني تكرارها».■

الخميني.. الكذّاب الأكبر

شريف عبد الحميد

■ موسوي الخميني دعا إلى عدم التسامح مع معارضي النظام.. و«نصب المشانق» لهم في الساحات العامة

■ بينما احتفل الملالي، مؤخرًا، بالذكرى الرابعة والأربعين لثورة عام 1979، وسط احتجاجات شعبية مستمرة، فقد برهن النظام بذلك على فشله في صناعة الدولة المدنية، وإصراره على بناء الدولة الطائفية الإرهابية، إذ تبنى الملالي بقيادة موسوي الخميني منذ البداية، وطوال العقود الأربعة الماضية، سياسة القتل والتدمير ونشر الفكر الطائفي، والمتاجرة والمزايدة على قضايا الأمتين العربية والإسلامية.

ومنذ البداية، ركب الخميني موجة الثورة ضد الشاه عام 1979، وسرق أحلام الإيرانيين بمباركة غربية، وأسس نظامًا دينيًا قمعيًا، خلافًا لرغبة الشعوب الإيرانية، في ظل غياب المؤسسات والنقابات والأحزاب السياسية.

كما تبنى الخميني وأتباعه، فكر التوحش واختطاف مقدرات الشعوب الإيرانية، بعد أن ترك ملايين الإيرانيين في حالة من الفقر والظلم، تصاعدت معها مستويات البطالة والفقر، وأصبح النظام إلى حافة الانهيار، واستمرت الإضرابات والاحتجاجات في المدن، بعد أن أدركت الشعوب الإيرانية أن الخميني كان قاتلاً مختلاً عقليًا، وأنه أغرق البلاد في مستنقع التطرف الطائفي، ومنح نظامه الفاسد القوة للقتل والدمار.

المشانق في الساحات العامة

كانت الشعوب الإيرانية الثائرة عام 1979، تبحث عن حرية وعدالة، تمكنها من العيش بكرامة، واستثمار المقدرات النفطية وغيرها التي تنعم بها بلادهم، ولا تصل إلا لقلة من الناس. ولكن الشعارات الخمينية خدعتهم، ووعدتهم بمستقبل زاهر ليس للظلم والجور فيه مكان.

غير أن الثورة التي سرقها الخميني زادت من معاناة الشعوب الإيرانية، وجرعتهم كل الويلات، التي بدأت من الفقر، وانتهت بالديكتاتورية وإصدار أحكام الإعدام الجائرة لكل معارض حر، بتهم كالردة والحرابة والخيانة العظمى. وطاولت هذه التهم الملفقة، في عملية تصفيات جسدية منظمة، كل المعارضين في الداخل والخارج.

ظهرت النيات الخبيثة للخميني في باريس، عندما اقترح عليه أبو الحسن بني صدر أن ينتخب الشعب مجلسًا لقيادة الثورة، لكن الخميني ناور والتف حول هذا المطلب لرئيس الجمهورية الإيرانية المقبل، معتبرًا أن الشعب الإيراني ليس مؤهلًا بعد لمثل هذه المسؤولية السياسية!

ودعا الخميني، في خطاب عام إلى عدم التسامح مع المعارضين، قائلًا: «لو أننا حطّمنا أقلام الصحافة الفاسدة وأغلقنا جميع منشورات المؤامرة والفساد، وقدمنا المسؤولين عنها إلى العدالة، ونصبنا المشانق في الساحات العامة، لما واجهنا الصعوبات التي نراها اليوم».

وبناءً على ذلك، جرى إعدام نحو 200 شخص في العام الأول للثورة، كان من بينهم قادة الجيش السابقين من أنصار الشاه، ورئيس الوزراء الأسبق عباس هوفيدا، ووزير الخارجية الأسبق عباس خلعتبري، وآخرون، ووصل عدد من أعدمتهم الثورة الجديدة إلى 363 شخصًا خلال بضعة أشهر فقط.

مجزرة «الأربعاء السوداء»

كانت أولى جرائم النظام الكبرى، هي مجزرة «الأربعاء السوداء»، التي وقعت في 30 مايو/أيار عام 1979، أي بعد قيام الثورة بعدة أشهر، بأمر مباشر من الخميني، وهي تعد واحدة من أكثر المذابح الجماعية دموية وبشاعة، حيث خلفت أكثر من 800 قتيل من أبناء الشعب العربي الأحوازي.

بدأت مجزرة «الأربعاء السوداء»، بفخ نصبه الخميني بدهائه السياسي المعروف، حيث وعد علنًا بأن يتم منح القوميات غير الفارسية المنضوية تحت حكم الشاه، استقلالها، وهو ما أثار الحماس في عروق أبناء إقليم الأحواز العرب، فاندفعوا إلى تشكيل وفد سافر إلى طهران للقاء الخميني، والتفاوض معه على الاستقلال. وقد كان.

وفي اليوم التالي مباشرة، جاء رد الخميني على الوفد الأحوازي، صاعقًا، حيث أمر باعتقال قائد الوفد، مما أشعل الغضب في المحمّرة، فانطلقت قوات «الحرس الثوري»، حديثة التكوين آنذاك، وبأمر مباشر من الخميني، فتحت النار عشوائيًا على الأهالي، لمدة ثلاثة أيام متصلة، مما خلف أكثر من 800 قتيل، وعدد لا يحصى من الجرحى والمصابين.

ولم تتوقف المذابح، فبعد استيلاء الملالي على الثورة، وتوطد أركان النظام الجديد في

مطلع عقد الثمانينيات من القرن المنصرم، دخلت الثورة الإيرانية مرحلتها الثانية، باندلاع الصراع بين حلفاء الأمس وقيام قادة النظام الجديد بتحديد المعارضين والخصوم السياسيين المناوئين للنظام وأفكاره وتوجهاته الجديدة، ومنهم النشطاء الأكراد، وعرب الأحواز والبلوش والأكراد، فضلًا عن البهائيين، لتبدأ موجات من النفي والتضييق والاعتقالات والإعدامات بحقّ كل هذه الجماعات، لإيمانهم بأيديولوجيات وأفكار مغايرة لا تتّسق مع أيديولوجيا الوليّ الفقيه، وهو ما كان يمثل عقبة في طريق تنفيذ النظام رؤيته ومخططاته العدوانية.

الإعدامات الجماعية

في صيف 1988، بعد قبول إيران لقرار الأمم المتحدة بوقف القتال في الحرب ضد العراق، أصدر الخميني فتواه الشهيرة التي تقضي بإبادة كل المعارضين لنظام الملالي ولنظرية الولي الفقيه، على أساس أن من يرفض ولاية الفقيه فهو من «المحاربين المنافقين والمفسدين في الأرض»، الذين تجب إبادتهم!

وكان نص الفتوى التي أصدرها الخميني هو: «آمل لكم أن تكسبوا رضى الله باستخدام غضبكم وحقدكم الثوريين ضد أعداء الإسلام. وعلى السادة الذين يتولون المسؤولية في تطبيق القانون، ألا يترددوا في ذلك أبدًا، وأن يسعوا ليكونوا أشداء على الكفار، فإن التردد في مسائل القضاء الثوري الإسلامي إهمال وتجاهل لدماء الشهداء الزكية».

وبدأ التنفيذ الفعلي لعمليات الإعدام الجماعية في الساعات الأولى من صباح يوم 19 يوليو/حزيران 1988، مع عزل السجناء عن العالم الخارجي، فقد أغلقت أبواب السجون وألغيت الزيارات والاتصالات الهاتفية ومنع تلقي الرسائل والطرود البريدية، ومنع أقارب السجناء من التجمهر في الخارج عند بوابات السجن، لكي لا يتسرب نبأ عمليات الإعدام الجماعية إلى الخارج.

الأعداد الدقيقة للسجناء المحكومين عليهم بالإعدام لا تزال محور خلاف. قد سجلت «منظمة العفو الدولية» أسماء أكثر من 4482 سجينًا سياسيًا اختفوا منذ ذلك الحين، لكن جماعات المعارضة الإيرانية تشير إلى أن عدد السجناء الذين أعدموا كان أعلى من ذلك بكثير، وربما يصل إلى 30 ألف شخص، من بينهم نساء وطالبات جامعيات، ونشطاء ليبراليين وأكراد ويساريين من الشباب، ونشطاء آخرين من

القوميات غير الفارسية، خاصة عرب الأحواز والأكراد والبلوش والتركمان وغيرهم.

لم يلتفت الإيرانيون إلى معنى هذه «المجازر المقدسة» التي ارتكبها الخميني ضد معارضيه، دون محاكمة، ولم يعوا أن المصلحين الحقيقيين يسوقون بين أيديهم دلائل الصفح والعفو عن كل الناس، وحرق كل الملفات القديمة، وأن ما فعله مرشد الملالي الأول، كان العكس تمامًا.

لقد ظل الخميني رمزًا للديكتاتورية والتسلط والقمع، على مدار العقود الأربعة المنصرمة، وسار أتباعه من الملالي على خطاه، في سحق إرادة الإيرانيين وتجويعهم، ومعاداة دول الجوار العربي، واستهدافها بالمؤامرات والخلايا الإرهابية والميليشيات المسلحة، كما حدث في أربع عواصم عربية هي بيروت وبغداد وصنعاء ودمشق.

وبمرور الأيام، في 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2022، ومع تصاعد الاحتجاجات الشعبية ضد النظام، انتشرت على مواقع التواصل الاجتماعي مقاطع عديدة لمتظاهرين وهم يضرمون النار في منزل الخميني، في مسقط رأسه بمدينة «خمين» بمحافظة مركزي وسط إيران، الأمر الذي اعتبره المراقبون تعبيرًا عن «السقوط الرمزي» للنظام، الذي بات قاب قوسين أو أدنى، من السقوط النهائي إلى مزبلة التاريخ.■

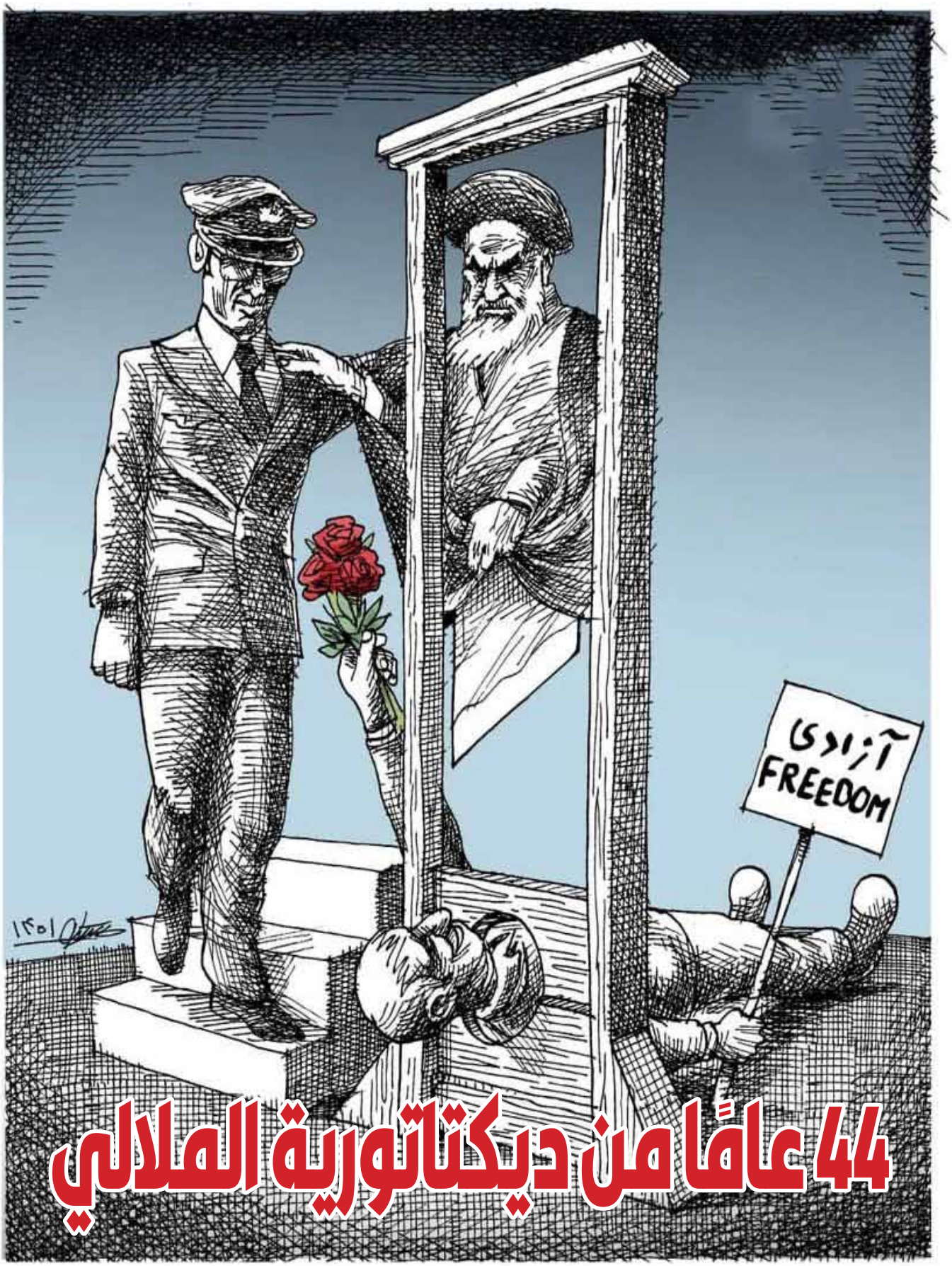

44 عامًا من ديكتاتورية الملالي

الآن، وبعد 44 عامًا من تأسيس نظام الملالي الحاكم في إيران، يبدو جليًّا للكافة أن الثورة الإيرانية التي انتصرت في مثل هذه الأيام من عام 1979، حوّلت البلاد إلى تهديد سياسي يلتحف بغطاء الأيديولوجيا، وإلى كيان معادٍ لدول الجوار، بتطلعاتها لما وراء حدودها، ونسجها علاقات مشبوهة بالجماعات الشيعية داخل المجتمعات المستهدفة، وتدخلها في شؤون الآخرين.

وعلى مدار تلك السنوات، لم تعرف إيران في ظل «ولاية الفقيه» سوى الضغوط والحروب والعقوبات الدولية والأمريكية. ورغم تصاعد العناد السياسي في طهران خلال أربعة عقود خلت، إلا أن الثمن الذي دُفع، وما يزال يدفع يُعد هائلاً، لاسيما في مستوى معيشة عموم الإيرانيين، وقدر الحريات التي حُرموا منها تحت حكم «آيات الله» المزعومين!

إن استيلاء تيار الملالي المتطرف في الثورة الإيرانية على الحكم، وإقامة نظام ولاية الفقيه، هو بمثابة أكبر عملية خداع في التاريخ الحديث جرت بحق الشعوب الإيرانية، التي لم تشعر بأي تغيير، سوى أنه قد جرى استبدال التاج بالعمامة.

وبعد عقود من حكم الملالي، لم تتم تلبية تطلّعات ملايين الإيرانيين الذين ثاروا ضد نظام الشاه، سعيًا إلى تحقيق الازدهار والحرية. فقد حصل الإيرانيون في نهاية المطاف على السلطوية بدلاً من الديمقراطية، وعلى الفساد والمحسوبية بدلاً من نظام خاضع للمساءلة والمحاسبة، وتم التضحية بحقوق الإنسان وحقوق المرأة والأقليات، تحت شعارات دينية، لا تسمن ولا تغني من جوع.

إن الثورة الإيرانية، في المحصلة، هي قصة وعود مكسورة، وفرص ضائعة، وحكومات غير كفؤة، وتشكيك دائم في القوى الخارجية، ومعاداة لدول الإقليم، وصدامات مع المجتمع الدولي، مما أدى إلى جعل إيران الآن على حافة بركان.

اختراق التليفزيون الإيراني أثناء خطاب «رئيسي»

الملالي يحتفلون بذكرى الثورة.. والاحتجاجات مستمرة

تظاهرة داعمة للمحتجين في إيران وسط العاصمة البريطانية لندن

■ فيما احتفل ملالي إيران وأنصارهم، مؤخرًا، بالذكرى الرابعة والأربعين لقيام الثورة الإيرانية التي اندلعت في مثل هذه الأيام من فبراير/شباط عام 1979، استمرت الاحتجاجات الشعبية المناهضة للنظام، للشهر الخامس على التوالي، واخترقت مجموعة معارضة التلفزيون الرسمي الإيراني، وقطعت خطاب الرئيس إبراهيم رئيسي.

وشهدت التجمعات الحكومية التي خرجت في ذكرى الثورة رفع العلم الإيراني، بينما ردد المشاركون فيها هتافات منها: «الموت لأمريكا» و«الموت لإسرائيل»، وهي شعارات تطلق عادة في هذه المناسبة السنوية.

إسراء حبيب

وتناقلت المواقع الإيرانية صورًا من مشاركة الرئيس السابق، حسن روحاني، وقائد «الحرس الثوري» حسين سلامي، وقائد الوحدة الصاروخية في «الحرس» أمير علي حاجي زاده، وقائد الشرطة الإيرانية أحمد رضا رادان، ورئيس الجهاز القضائي غلام حسين قاليباف.

دعوة إلى «التوبة»

في غضون ذلك، نظمت سلطات النظام مسيرات حاشدة بمشاركة الآلاف من أنصار الملالي، في وقت جدد فيه الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي هجومه على الاحتجاجات الشعبية التي تشهدها البلاد منذ سبتمبر/أيلول الماضي، ما أسفر عن مقتل أكثر من 500 متظاهر في حملة القمع التي شنتها الأجهزة الأمنية.

واعتبر «رئيسي» هذه المسيرات تجديدًا لـ«البيعة» للجمهورية (الإسلامية) في مواجهة احتجاجات تشهدها منذ أشهر. وأعاد التذكير بما ورد على لسان المسؤولين الإيرانيين حول اتهام «أعداء» إيران بالوقوف خلف الاحتجاجات، التي

رئيسي يشارك في الاحتفالات بمناسبة الذكرى الرابعة والأربعين للثورة

يعتبرون جزءًا كبيرًا منها بمثابة «أعمال شغب».

وخرج «رئيسي» على الملأ، وسط حشد من أنصار النظام في «ساحة الحرية» بالعاصمة طهران، حيث ألقى خطابًا جدد فيه اتهاماته للغرب بـ «التخطيط» للاحتجاجات التي تشهدها إيران منذ سبتمبر/أيلول الماضي، بعد وفاة الشابة الكردية مهسا أميني خلال احتجازها لدى «شرطة الأخلاق» التي تم تعليق عملها قبل فترة، بسبب التظاهرات المستمرة.

وتم قطع بث خطاب رئيسي على التلفزيون الرسمي، بعدما قامت مجموعة «عدالة علي» المعارضة للنظام باختراق إرسال التلفزيون الرسمي، وبث مقطع فيديو دعت فيه الشعوب الإيرانية إلى المشاركة بقوة في الاحتجاجات.

وفي سابقة هي الأولى من نوعها، استهدفت عملية الاختراق الجديدة التي استمرت لمدة 40 ثانية مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الإيرانية، إذ قطعت «عدالة علي» خطاب الرئيس الإيراني، وبثت مقاطع مصورة، مع رسائل مكتوبة موجهة إلى الإيرانيين، مفادها: «اسحبوا أموالكم من البنوك»، و«الموت لخامنئي».

ونشرت المجموعة المعارضة مناشدة؛ للمشاركة في مسيرة مناهضة للسلطة. وظهر شعار «المرأة، الحياة، الحرية» على الشاشة، قبل أن تظهر صورة «خامنئي» وهي تحترق. وكُتب

■ مجموعة «عدالة علي» قطعت خطاب رئيسي وبثت رسائل موجهة إلى الإيرانيين: «اسحبوا أموالكم من البنوك»

إلى جانبها «الراعي الكذاب». وتظهر تحتها عبارة «دماء شبابنا، تتساقط من مخالبك».

ودعا «رئيسي»، خلال خطابه، جموع المحتجين إلى «التوبة»، حتى يتمكن المرشد الأعلى لإيران علي خامنئي من «العفو عنهم»!

وقال الرئيس الإيراني إن «الغرب يقف وراء التخطيط للاحتجاجات» التي شهدتها البلاد الفترة الماضية، معتبرًا أن «محاولاته فشلت».

وزعم «رئيسي»، أن الغرب أراد من خلال «أعمال الشغب والاحتجاجات أن يثير الفتنة في إيران، وأن يشن حربًا هجينة ضد الإيرانيين»، معتبرًا أنه على الرغم مما سمّاه «الحظر الجائر» على إيران، فإن البلاد «تحظى باستثمارات كبيرة وثابتة»، لافتًا إلى أن قدراتها «تعاظمت في كل المجالات».

وأكد المراقبون أن خطاب «رئيسي» عكس القلق الذي يساور كبار مسؤولي النظام، من تحركات الأطراف المعارضة في الخارج، التي تتنافس من أجل طرح بديل للجمهورية الإيرانية، مع دخول العلاقة المتدهورة بين الشارع الإيراني والمؤسسة الحاكمة، مستويات غير مسبوقة.

الموت لجمهورية الإعدامات

جاء ذلك، فيما قام عدد كبير من المحتجين الذين خرجوا إلى الشوارع في هذه الأثناء، بكتابة الشعارات المناهضة للملالي على جدران البيوت، وزيارة المقابر التي تضم رفات رفاقهم من المتظاهرين الذين سقطوا على يد قوات الأمن، وعبروا عن معارضتهم للنظام بأشكال أخرى من «العصيان المدني».

وعبر المحتجون، الذين ضاقت بهم شوارع المدن الإيرانية بفعل القمع الأمني المفرط، من على الأسطح والشرفات ومن وراء النوافذ،

لقطة من الفيديو الذي نشرته مجموعة عدالة علي لاختراق بث خطاب رئيسي

■ ظهور صورة خامنئي على التليفزيون وهي تحترق.. وتحتها عبارة «دماء شبابنا تتساقط من مخالبك»

عن رفضهم الوضع القائم، متمنين تارة «الموت للنظام»، وللمرشد الأعلى له تارة أخرى.

وشهد عدد من أحياء طهران، ومن بينها نازي آباد وإكباتان وأمير آباد وسعادت آباد وصادقية وباغ فيض وشريعتي وسهروردي، ترديد هتافات مناوئة للنظام، ممزوجة بأصوات المفرقعات والألعاب النارية لمراسم حكومية احتفاءً بذكرى الثورة.

وردّد المعارضون في منطقة أمير آباد بالقرب من ساحة الثورة وسط طهران، هتافات مثل «الموت للجمهورية الإسلامية»، و«الموت للديكتاتور»، ردًّا على أصوات الألعاب النارية الحكومية.

فيما شهد حي لإكباتان غرب طهران، والذي يعد أهم بؤر الاحتجاجات منذ انطلاقها في 17 سبتمبر/أيلول الماضي، ترديد شعارات مناهضة للنظام وأبرز رمز له أي المرشد الأعلى، وردد المحتجون شعارات مثل «الموت للديكتاتور» و«الموت لخامنئي» و«الموت لجمهورية الإعدامات».

وكان حي نازي آباد، وهو أحد المناطق القديمة والمكتظة بالسكان في جنوب طهران، مسرحًا للاحتجاجات من على الأسطح والشرفات، وردد المحتجون شعارات مناهضة للنظام بما في ذلك «الموت لخامنئي» و«الموت للديكتاتور»، بالتزامن مع ترديد هتاف «الله أكبر» من قبل الموالين للنظام.

كما شهدت مناطق مختلفة من مدينة أصفهان وسط إيران، ترديد شعارات مناهضة للنظام في الذكرى السنوية للثورة، وردد المحتجون في أصفهان من داخل منازلهم ومجمعاتهم السكنية شعارات مثل «الموت للديكتاتور» و«الموت للنظام القاتل الأطفال».

وشهدت مدينة مشهد، ثاني أكبر مدينة إيرانية الواقعة في شمال شرقي البلاد، والتي تضم مرقد ثامن أئمة الشيعة، شهدت ترديد شعارات لأعداد من المحتجين، من بينها شعار «الموت للديكتاتور» و«الموت لخامنئي».

وفي عدة مناطق بمدينة كرج عاصمة محافظة ألبرز غرب محافظة طهران، ومنها أحياء جوهردشت وعظيمية وفرديس، فقد رد المعارضون على الألعاب النارية الحكومية بمناسبة ذكرى الثورة هتافات مناوئة لنظام الثورة وقادته، ومنها: «الموت لخامنئي واللعنة على خميني»، و«الموت لخامنئي الجلاد» و«الموت للديكتاتور».

أما مدينة كرمانشاه عاصمة محافظة كرمانشاه ذات الأغلبية الكردية الشيعية، فشهدت هي الأخرى ترديد هتافات مناوئة للنظام الإيراني، مثل: «الموت للديكتاتور» و«الموت لخامنئي» و«الموت للجمهورية الإسلامية».

وكانت مدينة سنندج عاصمة محافظة كردستان إيران، مسرحًا لاحتجاجات عارمة، بالتزامن مع مراسم إحياء ذكرى الثورة بالألعاب النارية الحكومية، حيث ردد المتظاهرون شعارات، مثل: «الموت لخامنئي» و«الموت للديكتاتور».

وفي مدينة جرجان عاصمة محافظة غُلستان ذات الأغلبية التركمانية، وبينما كان الأجهزة الحكومية تبث الشعارات الموالية للسلطة عبر مكبرات الصوت، ردت مجموعة من المعارضين عليها بهتافات مناهضة للنظام، مثل: «المرأة، الحياة، الحرية»، و«الموت للديكتاتور»، و«الموت لخامنئي».

وشهدت عدة مناطق في ميناء بندر عباس على الخليج العربي، ترديد هتافات مناهضة للحكومة، وكان من بين شعارات المحتجين في بندر عباس، «الموت لخامنئي»، وأيضًا: «لم نُقتل لنساوم ونمدح المرشد القاتل».■

■ **المصادر:**

1- إيران.. احتجاجات في ذكرى "الثورة" ومعارضون يقطعون خطاب رئيسي، موقع الشرق، 11 فبراير/شباط 2023.

2- إيران.. إحياء ذكرى الثورة بألعاب نارية حكومية وشعارات الموت للديكتاتور، موقع العربية نت، 11 فبراير/شباط 2023.

3- طهران تحيي ذكرى الثورة... ورئيسي يهاجم الاحتجاجات، موقع الشرق الأوسط، 12 فبراير/شباط 2023.

استولى على السلطة وأعدم دعاة الديمقراطية

كيف انقلب «الخميني» على رفاقه؟

عودة موسوي الخميني إلى طهران قادمًا من منفاه في باريس

مروان محمود

■ في مطلع فبراير/شباط 1979 عاد موسوي الخميني إلى طهران قادمًا من منفاه في باريس، بعدما تعهد من هناك بالحفاظ على المبادئ التي اتفق عليها الإيرانيون، الذين كانوا يتوقون للتخلص من حكم الشاه محمد رضا بهلوي.

وبعد الثورة، توقع الجميع أن إيران ستشهد بناء نظام ديموقراطي يحمي حقوق الإنسان، لكن «الخميني» كان لديه مشروعه الخاص والذي تخلى من أجله عن وعوده، وانقلب على رفاقه القدامى.

الحراك الثوري في إيران عام 1979 كان يضم أطيافًا سياسية شتى، وليس رجال الدين الشيعة من الملالي فحسب، بل كان هناك أيضًا تيار ليبرالي عريض من شرائح المثقفين القوميين الديمقراطيين المتأثرين بالثقافة الغربية، وعلى رأسهم أبو الحسن بني صدر، الذين لعبوا دورًا كبيرًا في إنجاح الثورة. غير أن الملالي قفزوا على السلطة فيما بعد، ونكّلوا برفاقهم فأودعوهم داخل السجون والمعتقلات، وقتلوا منهم عشرات الآلاف.

وكان من رموز التيار القومي، وقتها، شاه بختياري، وهو آخر رئيس وزراء في عهد الشاه محمد رضا بهلوي، والمهندس مهدي بازركان، الذي أصبح أول رئيس وزراء في حكومة الثورة؛ فضلًا عن التيار الاشتراكي الذي ضمّ فصائل اليساريين بشتى مشاربهم، ووصل عددها إلى 24 فصيلًا، من بينهم ماركسيون، واشتراكيون، ويساريون إسلاميون.

وخلال فترة قصيرة من نجاح الثورة، تم التنكيل بـ أبي الحسن بني صدر ورفاقه، الذين رأوا في الخميني من قبل ثوريًا صادقًا، وإن اختلفوا مع رؤاه الدينية، لأنّهم كانوا أقرب لرؤى ما يُسمّى بـ «الفكر الإسلامي الديمقراطي»، ولأنّهم عارضوا استبدال الدكتاتورية العلمانية بأخرى دينية.

إسقاط التحالف الوطني

شهدت المرحلة الأولى من الثورة الإيرانية، وتحديدًا بعد رحيل الشاه، نوعًا من تقاسم السلطة، قبل فيه التيار الديني أن يتصدر الساسة المدنيون المشهد، فكانت رئاسة الجمهورية من

مهدي بازركان أول رئيس وزراء في حكومة الثورة

نصيب أبي الحسن بنى صدر، وكانت حكومته مدنية بالكامل.

لم يكن «الخميني» يرغب فى تصدُّر المشهد رسميًا، حتى لا يخسر قوى اليسار، وفئات عديدة فى المجتمع الإيرانى كانت تلتقي في معارضة حكم الشاه محمد رضا بهلوى، ولكنها لا تقبل بأن يكون البديل حكمًا دينيًا.

ولكن، لم يمض سوى فترة قصيرة على اندلاع الثورة، حتى أحكم «الخميني» وأنصار تياره الديني المتشدد قبضتهم على مقاليد الحكم، وعمد هذا الحكم الديني المنفرد إلى قمع أي معارضة، وأعلن «الخميني» في مطلع أبريل/نيسان من عام 1979، عن تأسيس نظام جديد تحت اسم «الجمهورية الإسلامية»، بمرجعية «ولاية الفقيه».

وقتها، أبعد «الخميني» كلًا من اليساريين والعلمانيين الذين شاركوا رجال الدين الشيعة فى معارضة حكم الشاه. وأصبح من الواضح أن «الجمهورية الإسلامية» لن تسمح بالحريات، ولن تحقق أغلب مطالب المثقفين كما كانوا يأملون، لذلك ظهرت معارضة شديدة لحكم الملالي، أدت إلى صدام مع السلطة.

عارض «الخميني»، بني صدر كثيرًا لتبنيه أفكارًا ديمقراطية، إذ كان «الخميني» وقتها يرى الديمقراطية «فكرة غربية لا يجب الاقتداء بها». واشتد الخلاف بين الرجلين، وعلم «أبو الحسن» أن هناك نية من رجال الدين للتخلص منه، فهرب إلى مكان سري في طهران وهو لا يزال رئيسًا للبلاد.

وبعد أقل من عامين، نُفي أبو الحسن بني صدر إلى الخارج. ولم يمرّ سوى شهر على التصويت لصالح إقامة دولة إسلامية في إيران بنسبة 98%، حتى جاء الأمر بمرسوم من «الخميني» بتشكيل «الحرس الثّوري» لحماية الثورة من أصدقائها قبل أعدائها!

أسقط «الخميني» وأتباعه هذا التحالف الوطني الكبير، من ليبراليين وسنة وشيعة ويساريين وغيرهم، لصالح خطابه الديني. وشكّلت هذه الخطوة، قفزةً عن مقومات وأطراف الثورة، وجلبت المقصلة سريعًا إلى شوارع إيران.

غير أن الشعب الإيراني بتنوع أعراقه وقواه السياسية، قابل قرارات الخميني بالرفض عمومًا، لكن عدم وجود تاريخ للديمقراطية ومؤسساتها في طهران، سهّل على الخميني وأنصاره من رجال الحوزات الدينية في إيران، استخدام القمع والقتل ضد رفاقهم من الثوريين القدامى.

المؤرخون: الأحزاب اليسارية المطالبة بالحقوق الاقتصادية والإنسانية للإيرانيين أخطأت بتحالفها مع الخميني

أبو الحسن بني صدر أول رئيس جمهورية بعد الثورة الإيرانية

ويؤكد المؤرخون، أن الأحزاب اليسارية ومن بينها «حزب توده» الشيوعي، والقوى الشعبية الأخرى المطالبة بالحقوق الاقتصادية والإنسانية، أخطأت بتحالفها مع الخميني ورجال الدين على أساس أنه «عدوٌ للإمبريالية»؛ ذلك أنّ الخميني فيما بعد حظر الحزب ووجه رجاله لإعدام واعتقال عشرات الآلاف من كوادره وأتباعه، وإعدام قادته التاريخيين بعد تعذيبهم وإذلالهم بالظهور على شاشة التلفزيون للاعتراف أنّهم كانوا «عملاء للسوفييت»، وأنّهم ارتكبوا جرائم لا تُغتفر ضد الخميني، بل وضد الإسلام.

إعدام الرفاق القدامى

حين تمكن «الحرس الثوري» ذراع الخميني الباطشة من السيطرة على مقاليد الأمور في البلاد، تم حظر حزب «توده»، شريك الثورة رسميًا، وإرغام كبار قادته الذين ساندوا الخميني في إشعال الثورة على الإدلاء باعترافات كاذبة، وإعدامهم، وطيّ صفحة الحزب تمامًا.

ومثل المصير المأساوي لحزب «توده» العريق، كان مصير «منظمة العمال الثوريين» التي رأت أن ممارسات الخميني رجعية، وكذلك كان مصير «الجبهة الوطنية الديمقراطية»، وهو حزب سياسي يساري ليبرالي تأسس أثناء الثورة وشارك بفاعلية في الإطاحة بالشاه، حيث كانت كوادره من النخبة المثقفة ومن نشطاء حقوق الإنسان، كما قام بتأثير ثقافي لافت بين الشباب خصوصًا، وهذا الحزب كان هو أول من استشعر خط الخميني السياسي، وحذّر منه.

ولم يكتف نظام الملالي بإعدام اليساريين فقط، ففي سبتمبر/أيلول 1982 أُعدم صادق قطب زادة، رميا بالرصاص في سجن إيفين شمال إيران، بتهمة التآمر على الثورة، وقيادة انقلاب ضد الخميني. وكان قطب زادة مستشار للخميني ومترجمه الخاص في منفاه بالعاصمة الفرنسية باريس.

وتم تعيين «زادة» وزير خارجية للحكومة المؤقتة حتى أغسطس/آب 1980 بعد أن عاد مع الخميني، وكان يجلس في الكرسي الملاصق له خلال رحلة العودة إلى طهران على متن طائرة «إير فرانس»، وتولى مسؤولية الإذاعة والتلفزيون، وحصل على عضوية بمجلس الثورة.

وفي عام 1982 أعلن التلفزيون الرسمي الإيراني أن وزير الخارجية السابق متهم بالتآمر للإطاحة بنظام الحكم، وقتل الخميني عن طريق تفجير منزله، وتلقيه مبلغ 40 مليون جنيه من جماعات محسوبة على نظام الشاه، فاعتُقل وحُرم من توكيل محام للدفاع عنه، وصدر حكم بإعدامه رميًا بالرصاص، وأُجبر على الظهور في التلفزيون والاعتراف بتلك التهمة.

وحتى رجال الدين الشيعة الذين اختلفوا مع الخميني في توجهاته السياسية، لاقوا المصير ذاته، ومن بينهم رجل الدين عبد الرضا حجازي الذي كان أحد رموز الثورة، وأُعدم عام 1983. واستمر النظام في سياسات الإعدام التي بلغت ذروتها عام 1988 عندما أعدم نحو 3800 شخص من نشطاء الثورة في السجون، وهي الحادثة التي تقدر بعض المصادر ضحاياها بنحو 30 ألف شخص.■

■ المصادر:

1- من كتاب الدماء المنسية: كيف أكلت الثورة الإيرانية أبناءها اليساريين؟ موقع حفريات، 19 مايو/أيار 2020.

2- إيران 1979: مصير 7 أشخاص رافقوا الخميني في رحلة عودته إلى إيران، موقع بي بي سي، 1 فبراير/شباط 2019.

3- الثورة تأكل الأبناء، موقع الوطن، 11 يونيو/حزيران 2021.

4- هكذا بلع الخميني يسار إيران، موقع المصدر أونلاين، ١٦ أغسطس/آب 2014.

وسط انتشار الفقر والفساد والقمع

44 عامًا على الثورة.. حصاد الهشيم

■ محمد رضا بهلوي في حوار صحفي:
أيعتقد الناس أن أوضاعهم ستكون أفضل لو تسلّم الخميني الحكم؟!

يوسف شرف الدين

■ في حوار صحفي معه قبل أيام من سقوطه، قال شاه إيران الراحل محمد رضا بهلوي: «أيعتقد الناس أن أوضاعهم المعيشية ستكون أفضل لو تسلّم الخميني الحكم؟! ما هي الخطة الاقتصادية التي سيتمكن بفضلها من تحسين معيشتهم؟ أنا متأكد من أنهم سيخسرون كل ما أمكنهم تحصيله، وأن الخميني سوف يقود الشعب إلى الهلاك»!

ويبدو أن الشاه كان يستقرئ المستقبل بدقة، حين أدرك مبكرًا أن شعارات موسوي الخميني لن تعالج مشاكل إيران، حتى لو وصل إلى السلطة، بل ستزداد هذه المشاكل سوءًا، وستتفاقم الأوضاع في نهاية المطاف، وسط انتشار مظاهر الفقر والفساد والقمع في كافة أنحاء البلاد.

كان شاه إيران دقيقًا في توقعاته بخصوص مستقبل بلاده، حيث تسبب سياسات «الخميني» في إشعال الحروب الخارجية، وتعريض الإيرانيين لعقوبات اقتصادية قاسية وعزلة دولية لا مثيل لها، وخلق العداوات مع شعوب المنطقة العربية. بالإضافة إلى التراجع الاقتصادي والفساد السياسي والإداري والمالي ودعم الميليشيات والأنظمة القمعية في الشرق الأوسط.

وبعد 44 عامًا على قيامها، تبدو الثورة الإيرانية اليوم مثل قصة وعود مكسورة، وفرص ضائعة، وحكومات غير كفؤة، وتشكيك دائم في القوى الخارجية، وعداء مستحكم للجيران العرب الذين أيدوا الثورة في البداية، ثم سرعان ما تبيّنوا أنها تستهدف أمن وأمان بلادهم في المقام الأول.

الدولة المنبوذة

بعد مرور كل هذه السنوات، لم تتم تلبية تطلّعات ملايين الإيرانيين الذين هبّوا ثائرين في وجه نظام الشاه عام 1979، سعيًا إلى تحقيق الازدهار والحرية، لكنهم حصلوا في نهاية

فقراء إيران يأكلون من القمامة

المطاف على السلطوية بدلًا من الديمقراطية، وعلى الفساد والمحسوبية بدلًا من حكومة خاضعة إلى المساءلة والمحاسبة.

في بداية الأمر، زعم قادة ثورة عام 1979 أن الإطاحة بالملكية ستؤدّي إلى حرّية أكبر. غير أن الحماس والشعور بالتحرر الوجيزين بعد الثورة سرعان ما تلاشيا، وحلّت محلّهما «الفارسية» النظامية للدولة والمجتمع التي اعتمدها الحكّام الجدد. فبدا واضحًا في العقد الأوّل من عمر «التجربة الخمينية» أن تلك الديكتاتورية قد استُبدلت بديكتاتورية أخرى، أكثر وحشية.

وإلى ذلك، تم التضحية بحقوق الإنسان وحقوق المرأة والأقليات، تحت شعار الدين. وبدلًا من السلام، حصل الناس في إيران على الحرب الإيرانية- العراقية المدمّرة التي دامت ثماني سنوات، وخلفت ملايين القتلى.

وعلى مستوى السياسة الخارجية، تم تبذير الأموال الطائلة التي كان يمكن إنفاقها لتحسين حياة الإيرانيين، على مغامرات غير محسوبة في العراق ولبنان وسوريا واليمن، وعلى الفصائل الشيعية التي تدين بالولاء لنظام الملالي، وتدفع طهران لمنتسبيها رواتب

■ الإحصاءات الرسمية: 14% من الإيرانيين يقطنون في خيام.. وثلث سكان المدن الكبرى يعيشون في الأحياء الفقيرة

شهرية بالدولار، بينما يواجه الإيرانيون الفقر والهوان في كل مكان داخل بلادهم.

ويؤكد المراقبون أن إيران باتت لاعبًا أساسيًا في الشرق الأوسط، بيد أنها لا تملك أي صديق فعلي إقليميًا أو دوليًا. وبعد أربعة وأربعين عامًا على الثورة، لاتزال إيران دولة منبوذة، سجينة خلف قضبان أيديولوجيتها وشعاراتها التأسيسية، التي ينبذها الجيل الشاب في البلاد حاليًا.

ولذلك، يقول الدكتور صادق زيبا كلام، أستاذ العلوم السياسية في جامعة طهران، «لو أجرت إيران استفتاءً حول الجمهورية الإسلامية اليوم، لعارضها أكثر من 70 في المئة. وتشمل هذه النسبة الأثرياءَ والأكاديميين ورجال الدين والمقيمين في الريف والمدينة، على حد سواء».

وبينما تنتفض أكثر من 280 مدينة إيرانية منذ أكثر من أربعة أشهر من أجل تغيير نظام الملالي، لم يشارك في المسيرات التي تم تنظيمها مؤخرًا، لإحياء ذكرى الإطاحة بنظام الشاه، قبل 44 عامًا، سوى مؤيدو النظام فقط، ومن ترتبط مصالحهم به، فضلًا عن المنتفعين من رجال الحكم.

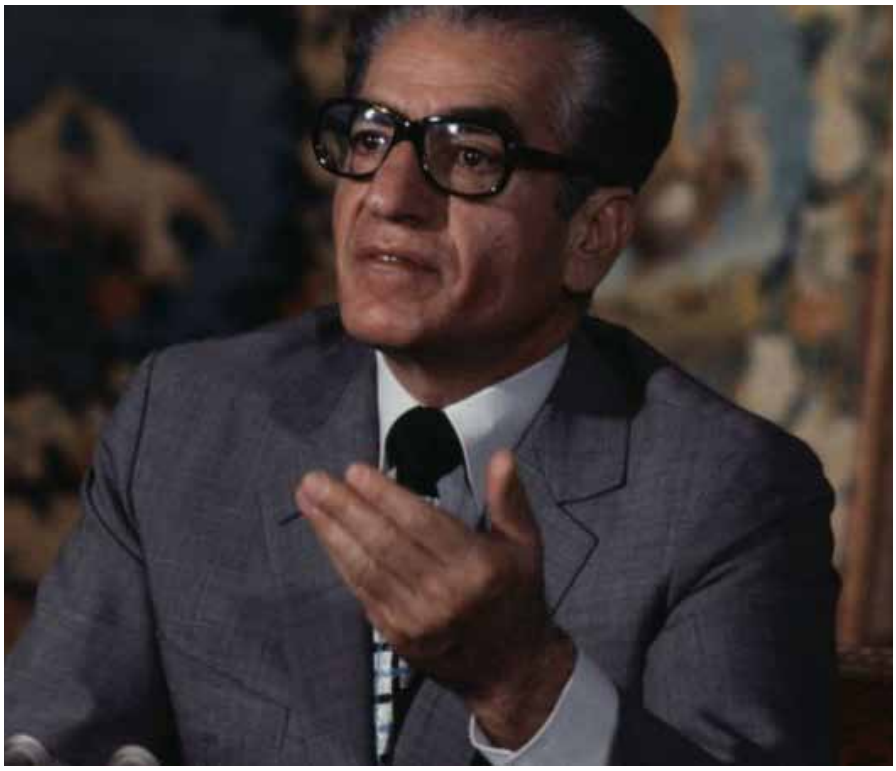

شاه إيران محمد رضا بهلوي قبل سقوطه

■ المراقبون: ثورة عام 1979 مجرد «ثورة خاملة» لم تُحدث أي تغيير في العلاقات الطبقية داخل إيران

نصف إيران الآخر

خلال العقود الأربعة الماضية، برز جدال حاد إزاء أداء إيران الاجتماعي والاقتصادي. ففيما ادّعى بعض المحللين أنه تم إحراز تقدم ملحوظ في ظل نظام الملالي، وصف بعضهم الآخر البلاد بأنها «غارقة في البؤس».

والحقيقة أن أغلبية الإيرانيين تعاني هشاشة اجتماعية اقتصادية لا مثيل لها في تاريخ البلاد الحديث، حيث تقول المصادر الرسمية ذاتها إن 12 مليون شخص يعيشون تحت خط الفقر المطلق، وإن 25 إلى 30 مليون شخص يعيشون تحت خط الفقر.

لكن التقديرات الحقيقية تشير إلى أن نحو ثلث الإيرانيين، و50 إلى 70 في المئة من العمّال، في خطر التراجع إلى ما دون خطّ الفقر. إذ يشير «مركز الإحصاء الإيراني» إلى أن 14 في المئة من الإيرانيين يقطنون في خيم وثلث سكان المدن يعيشون في الأحياء الفقيرة.

كما أن ظروف المعيشة التي يعيش فيها ما سمّاهم عالم الأنثروبولوجيا شهرام خسروى بـ «نصف إيران الآخر»، أو فقراء الطبقة العاملة ملفتة للغاية، فقد تزايد عدد الإيرانيين المقيمين في الأحياء الفقيرة 17 ضعفًا، ولا يحظى 50 في المئة من القوى العاملة إلّا بعمل متقطّع، ويعاني حوالي 10 إلى 13 مليون إيراني إقصاءً كاملًا من برامج التأمين المعنية بالصحة أو العمل أو البطالة.

ومن الأسباب الأساسية لفشل نظام الملالي، النقص في توليد فرص العمل، مع ازدياد معدّل البطالة حتّى في خلال الطفرات النفطية. وتبقى معدّلات البطالة عالية، ولا سيّما بين الشباب وخرّيجي الجامعات والنساء. وبحسب الأرقام الرسمية، فإن حوالي ثمن الإيرانيين عاطل عن العمل.

وبين الشباب، تظهر الإحصاءات أن شابًا واحدًا من أصل أربعة عاطل عن العمل، لكن بعض التقديرات تؤكد أن البطالة تصل إلى 40 في المئة من حجم القوى العاملة في البلاد. وتضع هذه الأرقام معدّل البطالة في إيران بين المعدّلات الأعلى عالميًا.

وبعد الثورة، ظل الطابع الطبقي القديم للمجتمع الإيراني على حاله، ولم يتغير شيء، مع حلول طبقة حاكمة جديدة محل أخرى كانت مسيطرة خلال زمن الشاه، ولكن بتكوين اجتماعي مختلف.

هذا الوضع الغريب، انعكس في الرسوم الكاريكاتورية السياسية التي تنتجها الصحف المعارضة خارج البلاد، في شكل صور تُظهر استبدال تاج الشاه بعمامة الملالي لا أكثر. ودفعت هذه الاستمرارية ببعض الباحثين إلى تفسير ثورة عام 1979 على أنّها مجرد «ثورة خاملة» لم تُحدث أي تغيير في العلاقات الطبقية داخل إيران.

واليوم، يظهر التفاوت بين المداخيل بوضوح بين الناس، نظرًا إلى الاستعراض الباذخ للثروة والمحسوبية الذي يتبجّح به أنجال التابعين للنظام، الذين يلقبون بالأولاد المدلّلين والذين يراهم الإيرانيون في شوارع طهران

من جهة ثانية، واجهت الحركات التأسيسية في المجتمع المدني الإيراني، أي النساء والطلاب والعمال، قمعاً نظاميًا، ممّا قوّض قدراتها التنظيمية وجعلت المجتمع المدني في إيران ضعيفًا مقارنة بالدولة.

واستهدف قمع النظام أيضًا المنشقّين من مذاهب إيديولوجية متنوعة والأقليات غير الفارسية، والصحفيين. فباتت إيران اليوم من أوّل الدول في العالم لجهة سجن الصحفيين، وقد صنّفتها منظمة «مراسلون بلا حدود» في المرتبة 170 من أصل 180 دولة.■

■ المصادر:

1- بعد مرور أربعة عقود، هل وفت الثورة الإيرانية بوعودها؟ موقع مركز بروكنجز، 11 يوليو/تموز 2019.

2- ثورة إيران تذّكر بآخر أيام الشاه! موقع الشرق الأوسط، 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2022.

«البؤس» تضاعف 3 مرات في 4 عقود

كيف أفقرت الثورة الإيرانيين؟

فقر في إيران

مروان محمود

■ في أغسطس/آب الماضي، نشرت صحيفة «جهان صنعت» الإيرانية، تقريرًا كشف أن حوالي 20% من الإيرانيين كانوا في عام 1979 تحت خط الفقر، ولكن في عام 1988 وصل هذا الرقم من الفقراء إلى حوالي 40%، وفي عام 2022، وصل عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر إلى حوالي 60% تقريبًا، موضحًا أن فقراء إيران تضاعفوا 3 مرات في 4 عقود.

وفي كتابه «إيران: أوهام القوة»، يروي مراسل صحيفة «فاينانشيال تايمز» البريطانية، الذي عمل في طهران منتصف السبعينيات روبرت جراهام، أن مدراء كبريات الشركات العالمية كانوا ينامون في بهو الفندق أو المستشفى أو حتى المسجد، انتظارًا لموعد مع مسؤول إيراني للظفر بعقود استثمارية!

وعلى الرغم من امتلاك إيران ثروات طبيعية وبشرية هائلة، وإرث صناعي كبير خلّفه نظام الشاه، فإن ثورة 1979 التي قفز عليها رجال الدين الشيعي وعلى رأسهم موسوي الخميني أفقرت الشعوب الإيرانية، ولم تزدهم إلا بؤسًا وحرمانًا وفاقة، الأمر الذي انعكس سلبًا على مستوى معيشة الإيرانيين، وأدى إلى جعل غالبية السكان يعيشون «تحت خط الفقر».

■ ثورة 1979 التي قفز عليها رجال الدين الشيعي أفقرت الشعوب الإيرانية ولم تزدهم إلا بؤسًا وحرمانًا وفاقة

وكمثال بارز على هذا التدهور الاقتصادي، يلاحظ الخبراء أن المتوسّط السنوي لمعدّل التضخم في إيران خلال الأربعين عامًا الأخيرة، يبلغ حوالي 21% سنويًا، وهو معدّل مرتفع للغاية مقارنةً بمتوسط تضخم سنوي بحوالي 8% لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال نفس الفترة، الأمر الذي ساهم في إرهاق كاهل غالبية الأُسر الإيرانية بالنفقات المعيشية المتزايدة طوال العقود الأربعة الماضية.

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق، هو: كيف أفقرت الثورة الإيرانيين، وأدت إلى تردي مستوى معيشتهم بشكل غير مسبوق في تاريخ إيران الحديث؟

متظاهرون يحرقون صورة خامنئي

اقتصاد بلا هوية

في سبيل الإجابة على هذا السؤال المصيري، بالنسبة لجموع الإيرانيين، يعزو بعض المراقبين تأخر النهضة الاقتصادية للنمو السكاني، الذي شهدته البلاد بعد ثورة رجال الدين عام 1979، وأسفر عن مضاعفة عدد سكان إيران خلال أربعين عامًا من 37 مليونًا عام 1979 إلى قرابة 88 مليونًا في الوقت الراهن، فيما يرى آخرون أن السبب في ذلك هو العداء الغربي لأفكار ومبادئ الثورة الإيرانية، وتحديدًا الولايات المتحدة، التي قادت سلسلة عقوبات دولية ضد إيران منذ قيام الثورة حتى الآن.

ولكن هناك أسبابًا جوهرية أخرى، أدت إلى هذا الوضع الاقتصادي المتدهور، حيث تبنى «الخميني» في خطاباته الثورية قبل وبعد الثورة، أفكار الاستقلال الاقتصادي، باعتماد النمو الاقتصادي على الموارد الذاتية فقط، دون أي تعاون مع الأجانب، مع ضرورة مقاومة الغرب بكل ما يمثله من قيم ومفاهيم وأفكار، تُمثل انخراطًا في العولمة الاقتصادية.

وكانت المبادئ الأساسية لإدارة الاقتصاد الإيراني، كما رآها الخميني، تميل إلى تحبيذ وجود دور قوي للدولة بمؤسّساتها وشركاتها في إدارة الاقتصاد، والخوف من نمو القطاع الخاص، وإمكانية التدخل لتقييد نموه، سواء في

■ الخبراء: المتوسط المسجل لمعدل التضخم في إيران خلال الأربعين عامًا الأخيرة يبلغ حوالي 21% سنويًا

الامتلاك، أو الإنتاج، أو الاستهلاك.

غير أنه بمرور الوقت، لم تتضح هويّة النظام الاقتصادي المتبع في إيران ما بعد الثورة، فلا هو طبق مبادئ النظام الرأسمالي كتقييد دور الدولة وتعظيم الملكية الخاصة، أو مبادئ الاشتراكية بالاقتصار على دور الدولة فقط، أو حتى مبادئ الاقتصاد الإسلامي الذي يدعم الحرية الاقتصادية، ولا يُقيد الملكية الخاصة بشكلٍ محدّد من الإنتاج، أو الاستهلاك، بل على العكس يشجع نمو الملكية والإنتاج الخاص والعام.

وهكذا، استمر تخبط السياسات الاقتصادية ما بين محاولات الانفتاح تارة، والرجوع للعزلة تارةً أخرى، وما بين الإصلاح ومناهضة الإصلاح، منذ عهد المرشد الأول للثورة الخميني والرئيس أبو الحسن بني صدر، إلى عهد المرشد الحالي علي خامنئي والرئيس إبراهيم رئيسي، إذ يأتي رئيس يتبنى سياسات إصلاحية ثم يعقبه آخر بسياسات شعبوية (أحمدي نجاد مثالًا)، بل إن السياسة الاقتصادية للرئيس الواحد قد تتغير من فترة رئاسية لأُخرى.

والمتابع لنتائج الأداء الاقتصادي للحكومات المُتعاقبة على مدى عمر الثورة الإيرانية، يتضح له بجلاء عدم اتصال السياسات والأهداف الاقتصادية البعيدة عبر الحكومات المتتالية، إذ تأتي كل حكومة بسياسات منفصلة أو حتى متناقضة مع الحكومة السابقة لها.

ونتيجة للحذر الزائد والشك في كل ما هو غربي مع قيام الثورة، نمت العراقيل التي جعلت من الاقتصاد الإيراني على مدار 44 عامًا عامًا بيئةً طاردة للاستثمارات الأجنبية، بعدما أدركت إيران أهميته وسعت في جذبه في بعض الأوقات. ومن هذه العراقيل اشتراط وجود شركاء إيرانيين مع المستثمر الأجنبي الراغب في العمل داخل إيران.

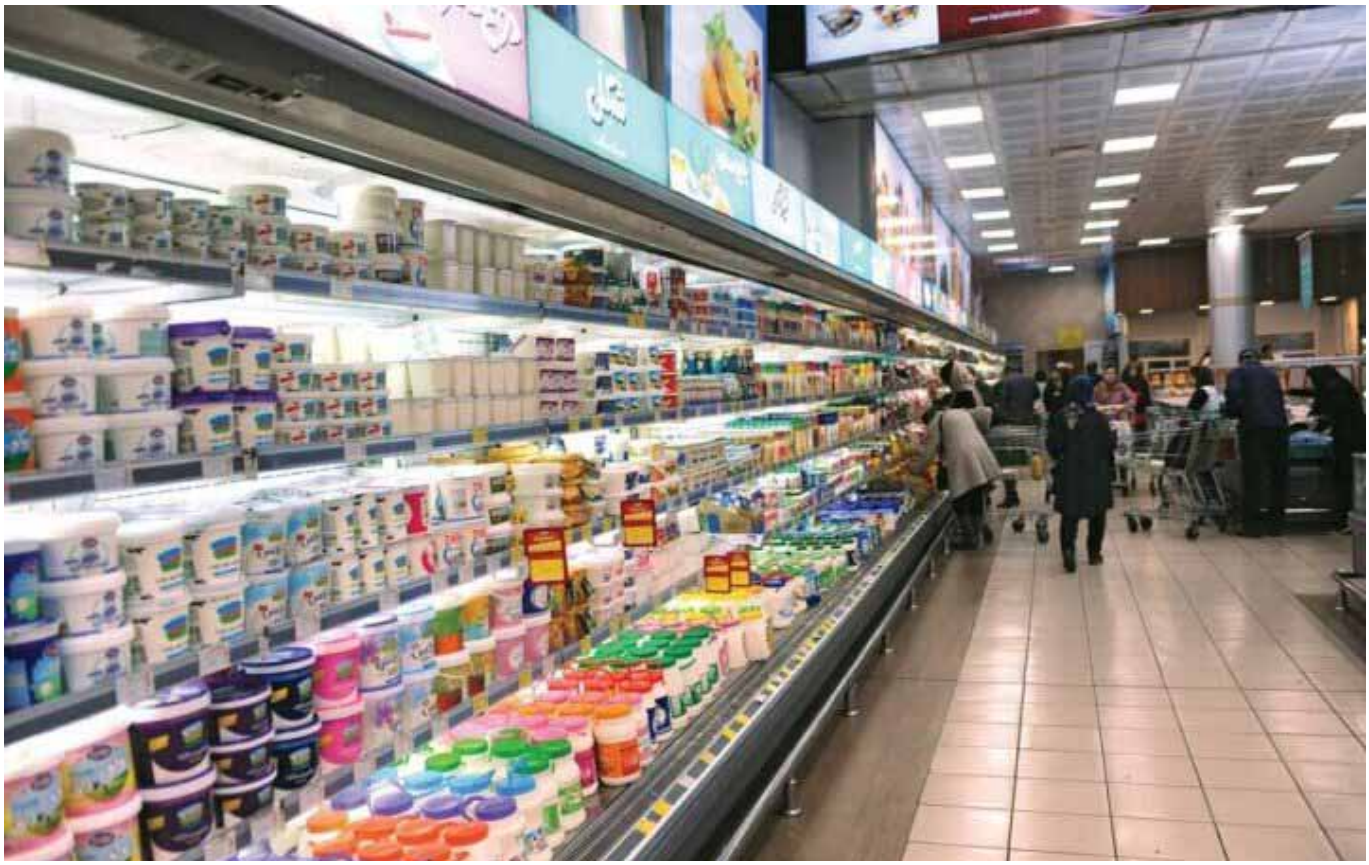

فقراء إيران تضاعفوا 3 مرات في 4 عقود

غياب الخطط التنموية

منذ استيلاء الملالي على الحكم في إيران، لم تكن هناك خطط واضحة لتحقيق تنمية شاملة للاقتصاد والبشر، من شأنها أن تُحقق الاستقرار واستدامةَ النمو الاقتصادي، وتحسُّن جودة حياة ودخل عامة الإيرانيين مع تعاقب الأجيال، بل أصبح الإيراني فريسةً للتزايد المستمر في الأسعار والبطالة المرتفعة، خاصةً بين الجامعيين والشباب، وانتشار الفقر داخل المجتمع، ليزيد بالتبعية من المشكلات الأمنية والنفسية والمجتمعية، كالطلاق والجريمة والإدمان.

ويؤكد الخبراء أن اهتمام أغلب الحكومات تركّز على مجريات الوضع القائم، بدلًا من وضع خطط واضحة لتحقيق أهداف اقتصادية استراتيجيةً، مثل رفع واستدامة النمو الاقتصادي وزيادة نصيب المواطن الإيراني منه، بالاعتماد على مصادر نمو مستقرة لا متذبذبة مثل النفط، أو تحقيق حدود معينة لمعدلات البطالة ولمعدلات التضخم، مع الالتزام بأطر وضوابط واضحة تحكم استخدام الحكومات للسياسات المالية والنقدية.

صحيح أن ضخ مئات المليارات من الدولارات من أموال النفط إلى الاقتصاد الإيراني منذ الثمانينيات، بمبالغ وصلت إلى 200 مليار دولار في بعض السنوات، ساعد في تحسين حياة الناس، على المستوى الصحي والتعليمي، لكن السيولة الموجودة في الاقتصاد تضخمت بشدة دون تحقيق إنتاج موازٍ، وزادت النفقات دون خلق موارد مستدامة.

ومع الزمن، زادت نفقات الحكومة مع تضخم النمو السكاني، وتقلّصت الموارد الحكومية، خاصّةً في سنوات تراجع أسعار النفط، فازداد عجز الموازنة، وكانت تلجأ الحكومات الإيرانية إلى البنك المركزي للاقتراض، أو طبع النقود بلا غطاء.

من جهة ثانية، يؤكد الخبراء أن بعض اختلالات النهضة الاقتصادية المنشودة كانت فكريةً وأيديولوجية، متعلّقة بالشكّ والحذر في التعامُل مع الآخر أو غير الإيراني، بجانب طموحات التوسُّع خارج الحدود وإعلاء المُعتقدات على المصالح الاقتصادية للبلاد، حيث قدرت دراسة حديثة إجمالي إنفاق طهران على أنشطة ميليشياتها في سوريا والعراق ولبنان واليمن، بحوالي 16 مليار دولار سنويًا، وذلك على حساب فقراء إيران.

وبعض تلك الاختلالات الاقتصادية كان إداريًا؛ كالفساد والبيروقراطية، والكثير منها متعلق بعقبات اقتصادية؛ إمّا ترسّخت منذ التأسيس الأوّل للجمهورية وارتبطت بالفكر الاقتصادي للمرشد الخميني والنُّخب الحاكمة، وقامت بتسييس المصالح الاقتصادية. وإمّا اختلالات استجدت استجابةً لطبيعة السياسات المتّبعة، وخلّفت مشكلات مزمنة كالتضخم وتحديات النمو الاقتصادي والفقر وتوزيع الثروة وإدارة موارد ومقدرات الدولة. وتعمّقت تلك الاختلالات مع الزمن، ولا يزال تأثيرها مستمرًا حتى هذه اللحظة.■

■ المصادر:

1- "خطأ نصف قرن".. فقراء إيران تضاعفوا 3 مرات، موقع العربية، 15 أغسطس/آب 2022.

2- نهضة اقتصاد الثورة الإيرانية.. دراسة المسبِّبات الهيكلية للإخفاق، موقع المعهد الدولي للدراسات الإيرانية "رصانة"، 10 سبتمبر/أيلول 2020.

3- تصاعد الاستياء الشعبي من تردي الأوضاع الاقتصادية في إيران، موقع المستقبل، 28 نوفمبر/تشرين الثاني 2021.

خفايا الرسائل السرية بين الملالي وواشنطن

ثورة الخميني.. «صناعة أمريكية»

إسراء حبيب

■ لم تكن مساعي الخميني من أجل حكم إيران لتنجح، لولا الدعم الكبير الذي تلقاه الملالي من الولايات المتحدة قبيل اندلاع الثورة. فقد كان من المستحيل أن يتخلى شاه إيران محمد رضا بهلوي عن الحكم، دون تأييد أمريكي واضح لرحيله نهائيًا عن عرش الطاووس.

وكانت الاتصالات الأمريكية- الإيرانية التي حدثت في أثناء وجود الخميني في منفاه الفرنسي، أشبه بلعبة قمار، فقد أسهم سوء التقدير الأمريكي في عهد كارتر، في وصول الملالي إلى الحكم.

وفي مطلع عام 1979، تبادل الخميني، الزعيم الروحي للثورة الإيرانية، رسائل سرية مع إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر من خلال وسيط، خلال فترة إقامته في منفاه بالعاصمة الفرنسية باريس، وأكدت وثائق نشرتها صحيفة «الجارديان» البريطانية أن الخميني ذهب إلى أبعد من ذلك، وحرص على ضمان ألا يهدد الأمريكيون خططه بالعودة إلى إيران، وأنه تواصل شخصيًا مع المسؤولين الأمريكيين.

وعلى سبيل «التقيّة» الشيعية، كان الخميني يتحدث دائمًا في مقابلاته الصحفية عن «كارتر» بلهجة رقيقة، حيث كان يخشى بعد خروج الشاه من إيران أن يتكرر سيناريو انقلاب 1953 وتعيد الولايات المتحدة الشاه مرة أخرى إلى العرش.

لذلك، كان يتعمد لقاء مواطنين أمريكيين عاديين، ويستغل ذلك لإبلاغهم برسائله. وتحكي وثائق رفعت عنها المخابرات الأمريكية صفة السرية عام 2019، أن لقاءً جمع بين الخميني ومواطن أمريكي يدعى «ليونارد فريمن» في ضاحية نوفل لوشاتو الفرنسية، وحمّله الخميني رسالة إلى أمريكا، أكد فيها أنه إذا سيطر على مقاليد الحكم «سيستمر في بيع البترول للولايات المتحدة الأمريكية»، مؤكدًا له ضرورة نقل هذه الرسالة إلى حكومة بلاده.

وتم تسجيل الرسالة باللغة الإنجليزية على شريط، وتسليمه إلى «فريمن» لكي ينقله للحكومة الأمريكية. واتصل فريمن بالسفارة الأمريكية في باريس، ووصلت الرسالة إلى واشنطن في نفس اليوم.

وتعهد الخميني للأمريكيين بأنه لن يعمل على «تصدير الثورة»، ولن يعادي الأنظمة العربية المجاورة؛ كالسعودية والعراق والكويت.

وقام الخميني بطمأنة الأمريكيين فيما يخص تدفق الإمدادات النفطية، ولعب ورقة سياسية في غاية الحيوية، وفي الوقت المناسب؛ إذ أقنع واشنطن بضرورة استمرار نفوذهم في إيران، وذلك لحفظ إيران بعيدًا عن متناول النفوذ السوفييتي، أو حتى النفوذ البريطاني المحتمل.

في المقابل، عبَّرت واشنطن، وقتها، بشكل علني، عن نيتها في «عدم التدخل» في عملية اختيار شكل النظام السياسي في إيران، ما دام النظام القادم سيرعى المصالح الأمريكية!

الشاه والغدر الأمريكي

دعم الغرب لرحيل الشاه عن سدة الحكم، وتأييد الثورة ضده، أكده هو نفسه في مذكراته، فقد عبر «بهلوي» عن استيائه الشديد من «مؤتمر جوادلوب» الذي عُقد في الفترة من 4 إلى 7 يناير/كانون الثاني 1979 لمناقشة الأوضاع في إيران، وضم 4 دول هي الولايات المتحدة بقيادة جيمي كارتر، ورئيس الوزراء البريطاني آنذاك جيمس كالاهان، والرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان، والمستشار الألماني هيلموت شميت. وأجمع هؤلاء الزعماء سرًا على رغبتهم في رحيل الشاه عن سدة الحكم.

وعندما وصلت هذه الأنباء إلى الشاه تأثر بشدة، وكتب في مذكراته: «قبل أسابيع من انعقاد المؤتمر بدأت الضغوط من أجل إخراجي من البلاد، وخلال أسابيع من المفاوضات كان هناك شرط مبدئي لذهابي لقضاء عطلة للخارج وهو تشكيل حكومة ائتلاف. وخلال أسابيع جاءت وفود أجنبية لزيارة إيران وطلب خروجي من البلاد، في رأى مؤتمر جوادلوب، وافقت كل من فرنسا وألمانيا على اقتراح بريطانيا والولايات المتحدة بإخراجي من البلاد».

واعترف أبو الحسن بني صدر، أول رئيس لإيران بعد إسقاط الشاه، بتلقي الثورة الإيرانية في بدايتها دعمًا أمريكيًا وغربيًا كبيرًا، حيث قال «بني صدر» في برنامج «زيارة خاصة» على إحدى القنوات الفضائية مطلع ديسمبر/كانون الأول عام 2000: «جاء موفدون من البيت الأبيض للقاء الخميني في (مافلي شاتو) منفاه في فرنسا، واستقبلهم آنذاك إبراهيم يزدي، الذي كان وزيرًا للخارجية في حكومة مهدي بازاكان. في طهران عقد اجتماع ضم السفير الأمريكي في طهران من جهة، ومهدي بازاكان الذي أصبح رئيسًا للوزراء، وموسوي أردافيلي، أحد الملالي الذي أصبح بدوره رئيسًا لمجلس القضاء الأعلى؛ خرج المجتمعون باتفاق يقضي بأن يتحالف رجال الدين والجيش من أجل إقامة نظام سياسي مستقر في طهران».

وعندما سُئل أبو الحسن بني الصدر في نفس البرنامج: هل كانت هناك محادثات سرية بين الملالي والأمريكيين سريًا؟ أجاب: «نعم،

■ صحيفة «الجارديان» البريطانية: الخميني حرص على ضمان ألا يهدد الأمريكان خططه لحكم إيران

كانت هناك لقاءات كثيرة أشهرها لقاء أكتوبر/تشرين الأول المفاجئ، والذي جرى هنا في باريس، ووقعت اتفاقات بين جماعة الرئيس الأمريكي رونالد ريجان وممثلي الخميني».

وقال «بني صدر» في نفس المقابلة: «عُقد أول اجتماع بين جماعة ريجان وممثلي الخميني، في باريس، وكان هناك اتفاق. بعدها كتبت للخميني لاطلاعه على هذه المعلومات، ولم أكن أصدق أنه كان على علم بذلك، كنت أظن أنه خارج اللعبة، إذن كيف تفسرون إطلاق الرهائن عشية أداء الرئيس (ريجان) اليمين الدستورية!».

وقال أيضًا: «جاء رضا باسنديدي، ابن شقيق الخميني إلى العاصمة الإسبانية مدريد، للقاء مسؤولين أمريكيين، ثم عاد إلى إيران وطلب

وثائق الاستخبارات الأمريكية.. الخميني الكذّاب تعاون مع واشنطن قبل ثورة 1979

مقابلتي، وقال لي إنه كان في مدريد»، وطلب الأمريكيون لقاءه، وأعطوه اقتراحات مشروع جماعة ريجان. وقال لي: إذا قبلتها سيلبي ريجان جميع طلبات إيران عندما يصلون إلى السلطة، وهددني إذا رفضتها بالتعامل مع خصومي السياسيين، هل تتصوّرون أن ابن أخ الخميني يخرج من إيران دون إذن عمه؟!

زيارة سرية

في أعقاب هروب الشاه من إيران دخلت العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والثوار مرحلة جديدة، فقد التقى وارن زيمرمن أحد كبار موظفي السفارة الأمريكية في باريس، مع مستشار الخميني سرًا، ذهب إلى مقاطعة نوفل لوشاتو بسيارة السفير الأمريكي الشخصية والتي لم تكن تحمل أرقامًا دبلوماسية، حتى لا يتعرف عليه أحد. ولم يستمر اللقاء أكثر من 20 دقيقة، واعتبر هذا اللقاء بدء عملية التواصل المباشر بين أمريكا والخميني.

وبعد ذلك، أعطى الخميني في عام 1984 الضوء الأخضر لإجراء محادثات سرية مع الولايات المتحدة، بواسطة (إسرائيل).

■ الاتصالات بين الملالي وأمريكا أثناء وجود الخميني في منفاه الفرنسي كانت أشبه بـ «لعبة قمار»

وأوضحت التقارير الصادرة حول فضيحة «إيران جيت» المدى الذي وصل إليه الخميني من الاتفاقيات السرية مع الأمريكيين. وكاد المشروع بأكمله أن ينهار، عندما قرر الملا حسين علي منتظري، أحد زعماء الثورة، إدانة الاتصالات السرية بين طهران وواشنطن، لتنتهي المسألة بإبعاد منتظري من طهران.

وفي عام 1986 قام مستشار الأمن القومي الأمريكي بد مكفارلين بزيارة سرية لطهران، وحضر والوفد المرافق له على متن طائرة تحمل معدات عسكرية لإيران، وجلب الوفد معه «كعكة» صنعت على شكل مفتاح كرمز لمفتاح الصداقة بين البلدين، والتي سرعان ما تحولت إلى عداء مستحكم.■

■ المصادر:

1- أرشيف إيران يكشف الغدر الأمريكي مع الشاه، موقع اليوم السابع، 3 فبراير/شباط 2019.

2- حقيقة العلاقات السرية بين أمريكا وإيران.. من صفقة الكونترا لحرب اليمن، موقع ساسة بوست، 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2018.

3- «الغارديان»: اتصالات مكثفة بين أمريكا وروح الله الخميني قبيل الثورة الإيرانية، موقع القبس، 11 يونيو/حزيران 2016.

4- الدعم الأمريكي السري للخميني، موقع كيوبوست، 30 سبتمبر/أيلول 2019.

بعد مرور 44 عامًا على الثورة

التاج والعمامة.. وجهان لديكتاتورية واحدة

سحر عزوز

■ الدولة الإيرانية كانت «شرطي الغرب» في المنطقة يومًا ما ثم باتت دولة مارقة يتباهى قادتها بـ «قوة من ورق»

■ في يوم 1 فبراير/شباط 1979، عاد موسوي الخميني من منفاه في فرنسا إلى إيران التي استبدلت تاج الشاه بعمامة الولي الفقيه. لكن إيران اليوم، وبعد أكثر من أربعة عقود من ذلك التاريخ تقف حائرة، فالوضع الداخلي لم يتحسن، بل ازداد سوءًا وقمعًا وفقرًا.

وبعد سقوط حكم الشاه بشكل سريع ومفاجئ، سعى الخميني وأتباعه بعد هدم النظام القديم نهائيًا، إلى تقنين وتكريس منصب القائد أو الولي الفقيه أو «نائب المهدي» أو المرشد الأعلى، في الدستور، وفي قمة الهرم السياسي للنظام، من أجل السيطرة على مقاليد الأمور في البلاد، فأصبح «التاج والعمامة» في نهاية المطاف وجهين لعملة واحدة.

وفي تصريحات شهيرة له أدلى بها عام 2109، قال الرئيس الراحل أبو الحسن بني صدر، أول رئيس إيراني بعد الثورة، إن «الخميني خان مبادئ الثورة الإيرانية بعد أن وصل إلى السلطة عام 1979، تاركًا شعورًا بالمرارة الشديدة وسط بعض من عادوا منتصرين معه إلى طهران».

وأضاف بني صدر: «عندما كنا في فرنسا تبنى الخميني كل ما قلناه له عن الديمقراطية والحرية، أعلن أنه في حكم آيات القرآن دون أي تردد. وكنا على يقين أن هناك التزامًا قاطعًا من زعيم ديني، وأن كل هذه المبادئ ستتحقق لأول مرة في تاريخنا».

وتابع قائلًا: «في فرنسا كان يؤيد الحرية. وكان يخاف ألا تصل الحركة إلى مبتغاها وأن يضطر للبقاء هناك. لم يتغير إلا عندما هبط درجات السلم من الطائرة في إيران، تمكن رجال الدين منه ورسموا له مصيرًا جديدًا، هو الديكتاتورية التي نراها اليوم».

إيران في نفق مظلم

على الرغم من مشاركة فئات شعبية عديدة في الثورة منذ البداية، كالأكراد وأهل الأحواز واليساريين وغيرهم، غير أنّ الثورة تحولت إلى «مشنقة» لهؤلاء فيما بعد، ولم ينفع التخلص من دكتاتورية الشاه في منع الثورة من إنتاج «ديكتاتورها الخاص».

قام الخميني بخلق واستحداث مؤسسات

موازية للمؤسسات القديمة في النظام، الغرض منها إضعاف النظام الملكي المتهاوي، وتقوية النظام السياسي الناهض، والتقليل من فرص الهجوم عليه، وضمان ولاء قطاعات واسعة من شرائح الشعب، عن طريق ربط مصالحها بالنظام الجديد، بشكل يقطع الطريق على أي تيار سياسي، لأن يفكر أو يسعى مستقبلاً، للانقلاب عليه.

وهكذا، باتت الدولة الإيرانية التي كانت «شرطي الغرب» في المنطقة، دولة مارقة تُسلط عليها العقوبات من كل جانب، يتباهى قادتها بقوة من ورق، يدعمون الميليشيات في الخارج بالمال والعتاد فيما يعاني أكثر من نصف البلاد من الفاقة والفقر والبطالة، يضاف إليهم القمع الأمني وغياب حرية التعبير.

وبعد أعوام طويلة من إسقاط نظام الشاه، تبيّن للإيرانيين أنه ليس هناك فرق كبير بينه وبين الخميني، سواء في القمع الذي تعامل به قائد الثورة مع معارضيه اليساريين، أو في مظاهر البذخ والغنى الفاحش التي انتشرت بقوة بين الملالي.

وعلى الرغم من الاختلاف الظاهر بين إيران في عهد الشاه وبين «الجمهورية الخمينية»، فإنهما في الواقع وجهان لديكتاتورية واحدة، تتشابهان في تطلعاتهما وطموحاتهما، وفي طريقة الحكم الديكتاتوري.

وفي حين اندلعت الثورة الإيرانية في الأساس ضد سياسات الشاه القمعية في الداخل، إلى جانب النفوذ الأجنبي المتزايد في الاقتصاد، فإنه بعد نحو 44 عامًا من إنشاء الجمهورية الإيرانية، يبدو أن المشهد الداخلي لم يتغير كثيرًا تحت حكم «الولي الفقيه»، بل إن الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في البلاد ازداد سوءًا عما كان عليه أيام الشاه.

كما أن الأوضاع السياسية لم تختلف كثيرًا بين النظام الحالي في إيران ونظام الشاه، فمن المعلوم أن كليهما كان يحكم بواسطة المقربين وأهل الثقة، ولا يسمح بأي معارضة، بل يقمعها بقوة وبوحشية.

أدخل نظام الولي الفقيه إيران في نفق مظلم، وجردها من الدولة المدنية التي تحترم الإنسان، وترعاه إلى دولة راعية للإرهاب وممولة له، ومصدر لتفشيه في أكثر من دولة، من خلال «الحرس الثوري» الذي يقود العمليات الإرهابية عن بعد، حيث تنتشر خلايا هذا النظام البغيض في عدد من الدول على امتداد قارات العالم.

يقول المؤرخ والكاتب السياسي عماد الدين

أبو الحسن بني صدر: الخميني خان مبادئ الثورة بعد أن وصل إلى السلطة تاركًا شعورًا بالمرارة الشديدة

مجزرة 1988

باقي، في كتابه «تاريخ الثورة»، إن مُجمل ما سقط من قتلى وضحايا نتيجة القمع والقتل الذي مارسه النظام الملكي الشاهنشاهي ضد الحركات السياسية بمختلف انتماءاتها وتوجهاتها الدينية والليبرالية واليسارية منذ عام 1963 وحتى انتصار الثورة عام 1979، أي على مدى قرابة عقدين من الزمن، لا يتعدى 2600 شخص.

في المقابل، أسقط نظام الولي الفقيه، الذي تأسس بعد الثورة، من الضحايا الإيرانيين أضعاف هذا العدد، بل إنه أعدم أكثر من 30 ألف شخص دفعة واحدة ضمن مجزرة الإعدامات الجماعية، التي تم تنفيذها بأوامر من الخميني شخصيًا ضد المعارضين عام 1988.

وإذا كان من الصعب التسليم بالرواية الرسمية للنظام الإيراني، ومفادها أن الثورة التي انتصرت عام 1979 كانت نتيجة التوجهات الدينية حصريًا، إلا أن المؤسسة الدينية وبما تتمتع به من نفوذ اجتماعي، عملت على استبعاد وإخراج كل القوى الأخرى الشريكة في الثورة والمعارضة من دائرة القرار بعملية تدريجية، استخدمت فيها كل الوسائل الأمنية والسياسية والدينية لتفرض نفسها، وتعطي للثورة بعدًا واحدًا دينيًا ينسجم مع رؤيتها للسلطة.

وما تزال التقارير الدولية تضع إيران في المرتبة الأولى، كدولة تقمع شعبها، وتسجن المثقفين والناشطين، إضافةً إلى نسبة أحكام الإعدام المرتفعة، دون أن يحظى الشعب الإيراني بأي اعتراف من نظامه الحاكم وأجهزته وملاليه، بأن الثورة من الأساس، لم تكن سوى ضد الشعب وحريته ومستقبله، مما يضع إيران في دائرة الضوء، خصوصًا بعد اندلاع الاضطرابات الشعبية الحالية في البلاد.

وعى الإيرانيون، بعد فوات الأوان، أنهم كانوا تحت حكم الشاه، على ما كانوا يعانونه، في حال أفضل. هذا الشعار الأخير يعيد إلينا صورًا مكررة للثورات العربية التي كان لملالي طهران إسهام مباشر في صياغتها، حتى دمرت المدن والحواضر وسوتها بالأرض، وأزهقت أرواح آلاف الأبرياء العزل، كما سحقت معها كثيرًا من الأخلاق والقيم، وأصبح قوام الإنسان داخلها هشًا غير ذي اعتبار حقيقي.

واليوم، انكشفت أكذوبة ثورة الخميني، أي بعد ما يقرب 44 عامًا من معاناة الشعوب الإيرانية وتجرعها كل الويلات، تلك التي تبدأ من الفقر وتنتهي بالإعدام لكل معارض حر، بتهم كالردة والحرابة والنفاق، طاولت هذه التهم، في عملية تصفيات منظمة، كل المعارضين في الداخل والخارج، الشعب الإيراني المتطلع كان

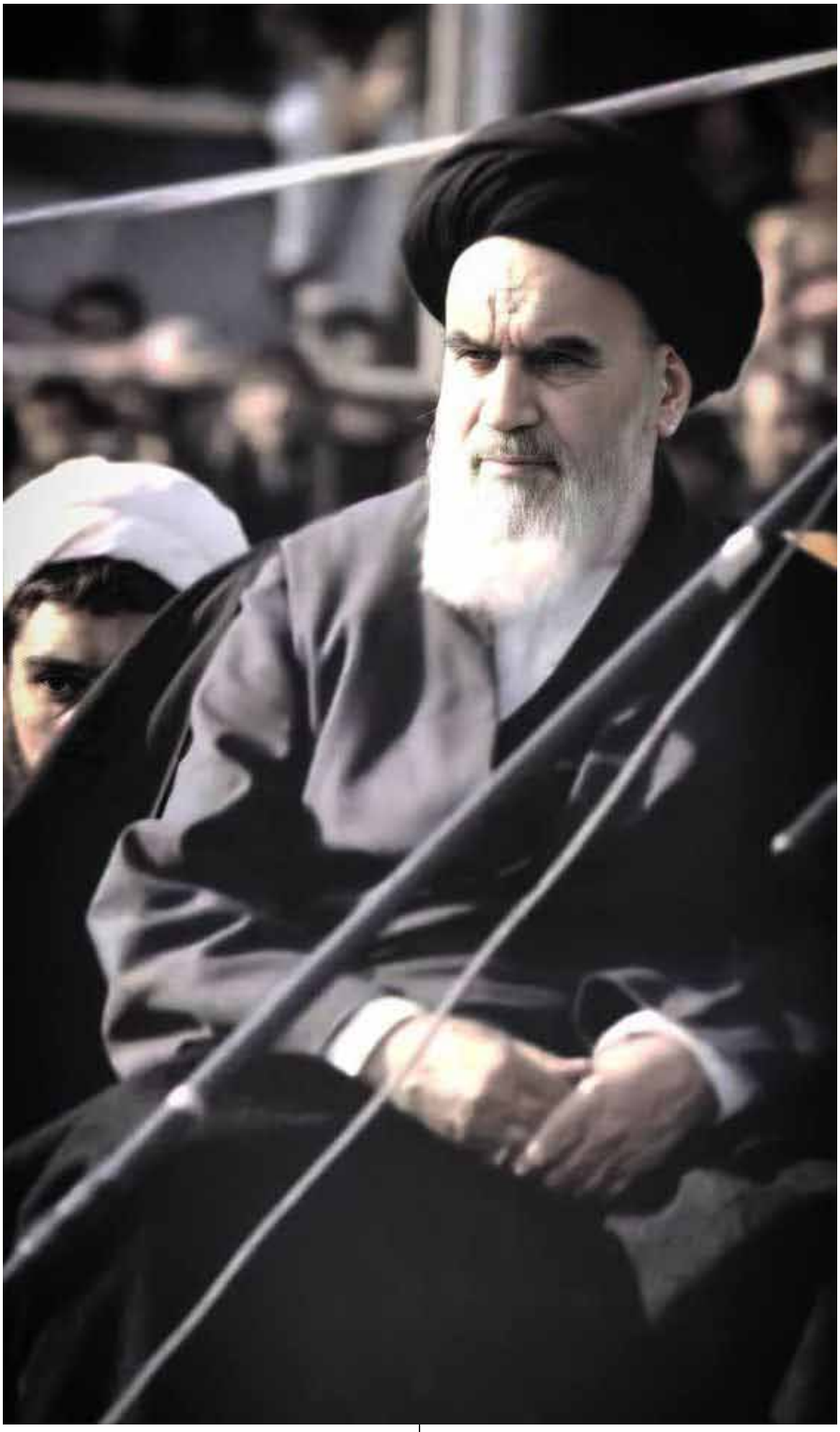

يبحث في ثورته ضد الشاه عن عدالة تمكنه من العيش بكرامة.■

■ المصادر:

1- الشاه ينافس الخميني في ذكرى الثورة الإسلامية، موقع حفريات، 2 فبراير/شباط 2019.

2- الثورات الكاذبة.. الخميني نموذجًا، موقع حفريات، 10 يناير/كانون ثاني 2018.

3- بين الشاه والخميني! موقع إيلاف، 14 أكتوبر/تشرين الأول 2022.

4- إيران بين الشاه والفقيه، موقع إندبندنت عربية، 13 أكتوبر/تشرين الأول 2022.

ما أشبه الليلة بالبارحة

«المشروع الفارسي» بين الشاه والملالي

أحمد النعماني

■ عندما قفز موسوي الخميني إلى سدة الحكم في إيران عام 1979، وأطاح بنظام الشاه الإمبراطوري، أعلن مشروعًا أطلق عليه اسم «الهلال الشيعي». وكان هذا المشروع يستهدف تمكين النظام الفارسي من السيطرة على مناطق استراتيجية في عالمنا العربي، وإحلال نظام شيعي إثني عشري هدفه الإطاحة بالأنظمة السياسية القائمة.

والمتأمل للتاريخ الإيراني الحديث، خلال العهد الملكي السابق، وما تبعه من نظام حكم الملالي، يدرك بسهولة أن كلًا من الشاه والخميني ذهب إلى أبعد مدى ممكن، في اتخاذ خطوات أساسية للحفاظ على أمنهما القومي واستقرار نظاميهما، ولم يتغير نهجهما المعلن في السعي لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في تعزيز «المشروع الفارسي».

وعشية اندلاع الثورة الإيرانية، كان الشاه محمد رضا بهلوي، يحاول رسم مستقبل جديد للمجتمع الإيراني، لا يمر عبر ثقافته وهُويته الإسلامية، بل عبر إعادة إحياء تراث إيران السابق على الفتح الإسلامي، أو «الغزو العربي» كما يسميه المؤرخون الإيرانيون، مع التأكيد المتواصل على عراقة الحضارة الفارسية القديمة، وإسهامها في الحضارة العالمية.

لم يختلف الأمر كثيرًا بعد الثورة الإيرانية، فقد سعى الخميني إلى تحقيق التفوق الإقليمي، وبنى كل منهما نهجه على أساس القومية الفارسية، مع استبعاد وتهميش العرقيات الإيرانية الأخرى، مثل الأتراك والعرب والأكراد والبلوش والتركمان واللور وغيرهم.

وادعى كل من الشاه والخميني، الإيمان بالعقيدة الإيرانية الشيعية، التي يطلق عليها الشيعة غير الفرس «التشيع الصفوي»، وهي الطائفة الجعفرية الإثني عشرية. كان الخميني

■ الهدف النهائي للدولة الإيرانية المتمثل في التفوق و«الهيمنة الإقليمية» لم يتغيّر خلال الـ 44 عامًا الماضية

يدعو إليها، في حين روّجها الشاه واعتبرها «النسخة الفارسية من الإسلام».

وخلال الـ 44 عامًا الماضية، لم يتغير الهدف النهائي لإيران، والمتمثل أساسًا في التفوق والهيمنة الإقليمية. لقد بقي الحال على ما هو عليه في ظل النظام الملكي السابق، ونظام ولاية الفقيه الحالي.

وفي عام 2017، أعلن وزير الدفاع الإيراني السابق حسين دهقان، أن العراق بعد عام 2003 أصبح جزءًا من «الإمبراطورية الفارسية»، ولن يرجع إلى المحيط العربي، ولن يعود دولة عربية مرة أخرى. واستطرد بلهجة فوقية موجّهًا كلامه إلى العراقيين العرب «على العرب الذين يعيشون فيه أن يغادروه إلى صحرائهم القاحلة التي جاؤوا منها، من الموصل وحتى حدود البصرة، هذه أراضينا وعليهم إخلاؤها»!

■ شاه إيران هو الذي احتل الجزر الإماراتية «طنب الصغرى وطنب الكبرى وأبو موسى» بإيعاز من بريطانيا

وتحلم إيران منذ تأسيس حكم الملالي بإعادة تأسيس الإمبراطورية الفارسية، وهو حلم قديم قوامه المشروعات السياسية والأيديولوجيات الدينية التي تستخدمها أدوات للوصول إلى هذا الهدف، وتُغطي الحالة القومية الفارسية بالحالة المذهبية الشيعية، لتمرير مشروعها التوسعي.

مقام القوة الكبرى

عمل نظاما الشاه والملالي من بعده، كلٌ بطريقته، على تحقيق التفوق السياسي والثقافي والحضاري، وبلوغ مقام القوة الكبرى في المنطقة التي تسمو على جيرانها. وكان لدى كل من الشاه والخميني نزعة أيديولوجية قوية للغاية، وهي ديكتاتورية استبدادية شديدة وإيمان باستخدام القمع والعنف في نهجهما للحكم، وفي سبيل تحقيق أهدافهما وغاياتهما.

إن شاه إيران هو من احتل الجزر الإماراتية، طنب الصغرى وطنب الكبرى وأبو موسى، وكان هذا بإيعاز من بريطانيا، وهو أول حاكم مسلم يعترف بـ (إسرائيل)، واعتُبر في وقت من الأوقات «شرطيًا للخليج»، وحصل على أفضلية تسليح متطورة من حليفته أمريكا.

ويقول الناشط الحقوقي الإيراني-الأمريكي كريم عبديان، إن جمهورية الخميني الإسلامية، واصلت كما فعل الشاه الإمبراطوري، السعي لتحقيق هدفها الاستراتيجي لتصبح القوة الأبرز في المنطقة، وزعيمة ليس فقط للعالم الشيعي، بل للعالم الإسلامي السني بأكمله.

وعلى عكس الخميني، كان الشاه صريحًا في آرائه وفي اعتبار نفسه «آريامهر»، أي آخر ملوك الإمبراطورية الفارسية الممتدة على مدار 2500 عام. كما كان يعزز ويروج للفكرة العنصرية المبنية على تفوّق العرق الآري وكراهية العرب. ولقد وفرت له الثروة النفطية الموارد اللازمة لتحقيق هدفه النهائي.

أنفق الشاه عشرات المليارات في احتفالات بذكرى تأسيس مملكة فارس عام 1972، لتحقيق الاعتراف به كقوة مهيمنة في المنطقة، على الرغم من أن نصف شعبه كانوا من الفقراء والأميين. وعلى نحو مماثل، أنفق الملالي اليوم المليارات للدخول إلى النادي النووي، وفي دعم وكلائهم مثل «حزب الله» اللبناني والميليشيات الشيعية العراقية، وميليشيات «الحوثي» اليمنية، بينما يعيش غالبية الإيرانيين في فقر مدقع.

في البداية، كان نظام الملالي أكثر

تعقلاً وحكمة في هذا الصدد، ولكن مع فقدان النظام دعم الشباب الإيراني وبعد رؤية غالبية الإيرانيين يغادرون «الحسينيات» وبشكل جماعي، عاد نظام الملالي هو الآخر إلى توظيف أسطورة الانتماء الآري والقومية الفارسية. وهذا الخطاب هو الذي دعم استيلاء النظام الإيراني على العراق وسوريا ولبنان واليمن، وتم توظيفه لتبرير مشاعر الكراهية ضد العرب.

التشابه بين نظامَيْ الشاه والخميني، المتعارضين ظاهريًا، واضح على أكثر من صعيد. لقد سعى كل واحد منهما إلى زعزعة استقرار الخصوم المجاورين وتعزيز مكانة نظامه في العالمين العربي والإسلامي وعلى الصعيد العالمي ككل. وسعيًا وراء هذا الهدف، اعتمد الشاه على الدعم الغربي، بينما يعتمد النظام الإيراني الحالي على الصين وروسيا.

وأظهرت تصرفات الشاه على مدار عقود، أن نواياه كانت مبنية إلى حد كبير على أساس القومية الفارسية، بالرغم من تقاربه في النهاية مع بعض الدول العربية بعدما كان لسنوات متحالفًا مع (إسرائيل)، حيث أدرك حاجته لكسب ودّ ودعم العرب ليكون قوة معترفًا بها في منطقة الشرق الأوسط.

ولكن ما قام به الشاه في أواخر سنوات حكمه لم يخدم المصالح الأمريكية- الإسرائيلية كما يجب، فقد كان هدفهم، ولا يزال، جعل إيران

■ وزير الدفاع الإيراني السابق حسين دهقان: العراق بعد عام 2003 أصبح جزءًا من «الإمبراطورية الفارسية»

مصدر تهديد دائمًا للعرب، فهناك مشروع تدمير ممنهج للمنطقة العربية، ومشروع كهذا ما كان له أن ينجح في وجود الشاه، فكان لابد أن يُستبدل.

وهذا ما حدث، فالمنطقة العربية لم تستقر منذ استبدال الشاه، وأغلب جيوشها حلت أو دمرت، ومعظم مدنها دمرت، وكثير من شعوبها هجرت، أما من بقي منهم فهم في قتال طائفي عربي ـ عربي، أججه وشارك فيه ومولّه النظام البديل في إيران.

وعلى جناح هذا «المشروع الفارسي»، لم تعد الاستراتيجية الإيرانية التوسعية خفيَّة على أحد، رغم محاولات نظام الملالي انتهاج سياسة مزدوجة ذات أبعاد متعددة؛ فطابعها الحداثي يقرُّ شكل الدولة القطرية، وفي الوقت ذاته تعمل على استعادة الإمبراطورية الفارسية ومكانتها في المنطقة، من خلال صناعة ميليشيات عسكرية شيعية داخل بعض الدول، مهمَّتُها العمل للسيطرة على الحكومات مع الإبقاء على شكل الدولة بشكل صوري، مع إدارة الدولة بواسطة أذرع طائفية تدين بالولاء للولي الفقيه الإيراني، الأمر الذي سيؤهل إيران للاضطلاع بدور إقليمي ودولي، وقد طُبقت هذه الاستراتيجية بدقة في كل من لبنان والعراق واليمن وسوريا.■

■ المصادر:

1- الثورة الإيرانية تغير النظام والهدف واحد: تكريس التفوق الفارسي، موقع إندبندنت عربية، 19 فبراير/شباط 2021.

2- لماذا استُبدل الشاه بالخميني؟ موقع القبس، 17 سبتمبر/أيلول 2018.

3- قراءة في الدستور الإيراني الحلقة (1 - 3): الخميني سعى لتكريس السلطة.. بالتمهيد لقيام دولة الفقيه، موقع الشرق الأوسط، 9 يناير/كانون الثاني 2016.

سياسة الملالي الخارجية.. من الخميني إلى خامنئي

الثورة الإيرانية.. بين «الأيديولوجيا والمصلحة»

أحمد النعماني

■ السياسية الخارجية اعتمدت «مبدأ التقية» في التعامل مع الولايات المتحدة ضمن الملف النووي

■ اتسمت عملية صنع قرار السياسة الخارجية الإيرانية على مدار العقود الأربعة الماضية، منذ عهد المرشد الأول للنظام موسوي الخميني، إلى عهد سلفه علي خامنئي، بدرجة كبيرة من التعقيد، بسبب التداخل الملحوظ بين عاملَيّ «المصلحة والأيديولوجيا»، الأمر الذي أضفى نوعًا من «الغموض» على التعامل الإيراني مع عدد كبير من التطورات الإقليمية والدولية، خلال عمر الثورة.

في دراسته الضافية «40 عامًا على الثورة الإيرانية: السياسة الخارجية بين الأيديولوجيا والمصلحة»، يؤكد الدكتور محمد عباس ناجي، الخبير بـ «مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية» في القاهرة، أن هذا التفاعل بين متغيري «المصلحة والأيديولوجيا» مر بمرحلتين رئيسيتين، منذ اندلاع الثورة (الإسلامية) عام 1979 وحتى الآن. ومن ذلك ما قام به الخميني من اتصالات سرية مع الولايات المتحدة عشية اندلاع الثورة، حين أعلى «المصلحة» فوق الاعتبارات الأيديولوجية مؤقتًا.

امتدت المرحلة الأولى ضمن عملية صنع القرار الخارجي، منذ بداية تأسيس نظام الملالي عام 1979 وحتى عام 1989، حيث كانت الأيديولوجيا هي العامل الأكثر تأثيرًا في عملية تحديد اتجاهات السياسة الخارجية الإيرانية.

وبدأت المرحلة الثانية من التفاعل بين متغيري المصلحة والأيديولوجيا، مع انتهاء الحرب العراقية- الإيرانية عام 1988، فمع تصاعد حدة الضغوط التي فرضتها الحرب، بدا أن إيران تتجه تدريجيًا نحو إجراء تغيير في سياستها الخارجية بما يتوافق، إلى حد ما، مع «المصالح الوطنية»، دون أن ينفي ذلك أن الأيديولوجيا احتفظت بدورها كمتغير رئيسي في تحديد اتجاهات تلك السياسة، خاصة تجاه بعض القضايا على غرار الصراع العربي - الإسرائيلي، وهو ما فرض نوعًا من «الغموض» على التعامل الإيراني مع التطورات الإقليمية والدولية.

شاه إيران محمد رضا بهلوي

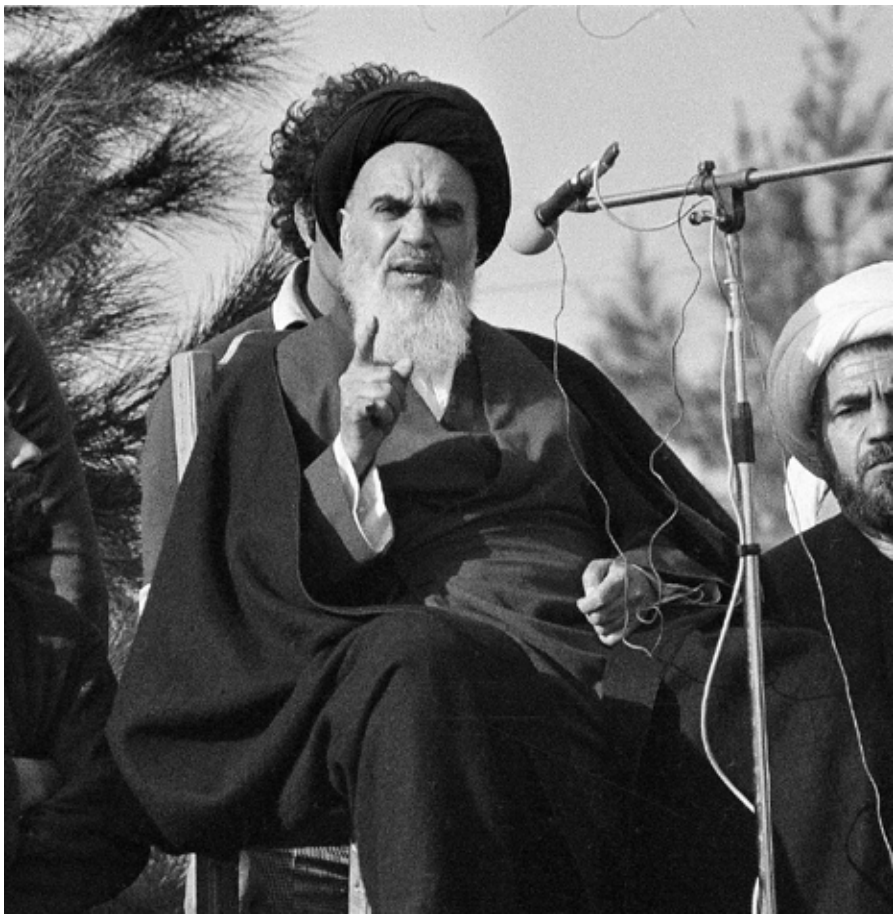

■ د. عباس:
الخطاب المسيطر في السياسة الخارجية «خطاب أيديولوجي» قولاً.. ولكنه «عملي براجماتي» فعلاً!

«المصلحة» قبل الأيديولوجيا

هذا التداخل المتغير بين المصلحة والأيديولوجيا، سوف يبقى سمة رئيسية للسياسة الخارجية الإيرانية خلال المرحلة القادمة، وفق الباحث، لاعتبارات عديدة.

أولها، أنه يمثّل أحد الأسس التي قام عليها نظام الملالي. ثانيها، أن هذا التعقيد يساعد، في بعض الأحيان، في توسيع هامش الخيارات المتاحة أمام صانع القرار الإيراني، على نحو بدا جليًا في المفاوضات التي أجرتها إيران مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتي أضفت عليها طابعًا أيديولوجيًا -إلى جانب رمزيتها البراجماتية النفعية، عندما اعتبرتها آلية لـ «درء شر» الخصوم.

وتدخل تلك الآلية السياسية في صميم الفكر السياسي الشيعي الذي يعتمد على «مبدأ التقية»، الذي يلزم الشيعي بأن يبطن أكثر مما يظهر. ثالثها، يتعلق بحرص النظام على عدم السماح لتيار سياسي واحد بالسيطرة على مؤسسات صنع القرار بمفرده، بشكل يمكن أن يمثل تهديدًا لقيادته العليا.

الصراع بين المؤسسات الرئيسية في نظام الجمهورية (الإسلامية) الإيرانية لم يكن صفريًا، أي أن اتساع نفوذ بعض المؤسسات لم يكن يعني انتفاء تأثير الأخرى. ويعود ذلك في المقام الأول إلى أن النظام كان حريصًا على عدم تكريس سيطرة تيار سياسي واحد، وبالتالي عدم تكريس سيطرة متغير واحد على عملية صنع قرار السياسة الخارجية، وإن كان ذلك لا ينفي أن تأثير أحد المتغيرين ربما يتراجع نسبيًا لصالح المتغير الآخر، وهو ما يعتمد على محددين رئيسيين:

الأول، التغير المستمر في توازنات القوى السياسية الداخلية. وقد بدا ذلك لافتًا في فترات عديدة خلال العقود الأربعة الماضية، إذ يمكن القول إن «الخطوط الحمراء» التي وضعها النظام أمام تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية -على سبيل المثال- تراجعت خلال الفترات التي وصل فيها الإصلاحيون والمعتدلون إلى السلطة.

الثاني، طبيعة التهديدات الخارجية التي تواجهها إيران. وبدا واضحًا أنه كلما تصاعدت حدة تلك التهديدات، على غرار التدخل العسكري الخارجي، دفع ذلك إيران إلى إجراء تغيير في توازنات القوى السياسية الداخلية، بشكل يؤدي إلى إحداث تغيير في تأثير المتغيرين الرئيسيين في عملية صنع قرار السياسة الخارجية، وبما يحقق «المصلحة» قبل الأيديولوجيا!

ازدواجية سياسية

يوضح د. عباس، أن الإيرانيين يتداولون مثلًا شعبيًا يقول «ياك بام و دو هوا»، أو «سقف واحد وطقسان»، ويعبرون من خلاله عن استيائهم باستمرار من حالة «الازدواجية» على المستوى العام، والتي تبدو عنوانًا رئيسيًا للتفاعلات التي تجري على الأصعدة المختلفة، لاسيما الاجتماعية والسياسية، داخل البلاد.

واللافت في هذا السياق، أن هذه الازدواجية امتدت حتى إلى السياسة التي تتبناها إيران في التعامل مع القضايا الداخلية والخارجية، والتي تبدو جلية، على سبيل المثال، في الاتهامات التي توجهها طهران باستمرار لبعض القوى الإقليمية والدولية بـ «التدخل في شئونها الداخلية».

يأتي ذلك، في الوقت الذي باتت التدخلات

الإيرانية الشؤون الداخلية لبعض دول المنطقة، وفي الأزمات الإقليمية المختلفة، رقمًا مهمًا في الأحداث، يفرض تداعيات مباشرة على معظم التطورات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، منذ عدة عقود مضت.

وفي خلال عهد الرئيس «الإصلاحي» الأسبق محمد خاتمي، الذي تولى الحكم عام 1997، قامت طهران بخطوات ملموسة نحو تحسين العلاقة مع الغرب وزيارة العديد من الدول الأوروبية، من منطلق «مصلحي» بحت.

آنذاك، كان هناك حراك سياسي في إيران حيث ضغط الإصلاحيون نحو زيادة مساحة الحرية للصحف، في حين تبنى «المحافظون» وجهة نظر متشددة، وقاموا بالقبض على العديد من أنصار منافسيهم السياسيين، ومهاجمة الولايات المتحدة وحلفائها عبر وسائل الإعلام المحلية.

وتهددت حالة التقدّم البطيء في العلاقات الخارجية الإيرانية عقب أحداث 11 سبتمبر/ أيلول 2001، ووصف الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش إيران بأنها «محور الشر»، وهو ما انعكس على إيران وجعلها تشعر بعدم الأمان، خاصة مع وجود قوات أمريكية على الحدود الإيرانية أو في دول الجوار، ما أدى في النهاية إلى فوز «المحافظين» في الانتخابات التشريعية 2004 والرئاسية 2005، وسيطرة المتشددين على مقاليد الحكم.

بحثًا عن «إمبراطورية فارسية»

يعتبر الباحث، أن الخطاب المسيطر في السياسة الخارجية هو خطاب أيديولوجي في توجهاته، ولكنه عملي براجماتي في تحركاته؛ لأسباب أمنية واستراتيجية واقتصادية، فلا يمكن وضع حدود جامدة بين ما هو أيديولوجي وما هو مصلحي، في تحركات إيران الخارجية، فكلاهما يخدم الآخر، ولا يتعارض معه بأي حال من الأحوال.

وفي إطار «المصلحة» مثلاً، كان التحالف الاستراتيجي الذي يجمع بين طهران ودمشق، وذلك على الرغم من أن رأس النظام السوري يعتنق المذهب الشيعي العلوي، البعيد كل البعد عن المذهب الإثني عشري لإيران، وهو يتبع أيضًا «حزب البعث»، الذي يعد أيديولوجيًا على طرف النقيض مع الأيديولوجية الإيرانية.

ودلالة ذلك، أن الذي يجمع نظام الملالي بنظام بشار الأسد، هو «المصالح المشتركة» التي تجاوزت كل الخلافات التي ظهرت على السطح في بعض الأحيان. وما قامت به إيران وحلفاؤها مثل «حزب الله» من دعم واضح للنظام السوري في حربه مع شعبه، جاء في سياق بسبب أهميته بالنسبة لمصالح الملالي الاستراتيجية في المنطقة، ليس إلاّ.

ومع ذلك، كان «التشيّع» عاملاً مهمًا، لم تنفصم عُراه عن عملية صنع القرار الإيراني منذ ثورة 1979، وبرز هذا العامل بشكل واضح في روابط إيران مع الجماعات الشيعية المسلحة في المنطقة العربية، فالطائفية والتوسُّعية يُميزان سياساتها الخارجية، من أجل «تسييد» وكلائها الشيعة المُتشدّدين، وتقويض الوضع الراهن الذي يُهيمن عليه السنة، وذلك بطبيعة الحال من خلال إنشاء كيان شيعي توسعي موالٍ لها متجاوز للحدود القومية، يمتد من إيران إلى لبنان ويشمل العراق وسوريا، بحثًا عن «إمبراطورية فارسية» مُنبعثة من جديد.■

من زمن الخميني إلى عهد خامنئي

مأساة المرأة الإيرانية تحت حكم الملالي

النساء الإيرانيات في الثورة المناهضة للشاه

■ لا يعبّر الشعار الشهير «امرأة، حياة، حرية»، الذي يرفعه المحتجون في إيران، منذ بدء الاحتجاجات الواسعة في منتصف سبتمبر/ أيلول من العام الماضي، عن واقعة مقتل الشابة الكردية مهسا أميني داخل مقر «شرطة الأخلاق» فقط، وإنما يعبّر أيضًا عن الرفض الشعبي لعقود من اضطهاد نظام الملالي للنساء بشكل عام، لا لشيء إلا لأنهم نساء!

ومن المعلوم أن إيران واحدة من 6 دول أعضاء في الأمم المتحدة، لم توقع على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، كما يكرس دستورها تحت حكم الملالي، كثيرًا من الحواجز التي تحول دون حصول المرأة على الحقوق الأساسية، في مجالات مثل العمل والزواج والمواطنة.

كما تخضع النساء في إيران لتمييز قاسٍ

سحر عزوز

في القانون والواقع معًا، ولا سيما في المجالات المتعلقة بالزواج والطلاق وحضانة الطفل، وحرية التنقل والتوظيف وإشغال المناصب السياسية، ولا يتمتعن بالحماية الكافية في وجه العنف الأسري وغيره من صنوف العنف، بما في ذلك ضد الزواج المبكر والقسري والاغتصاب الزوجي.

أدت هذه السياسات التمييزية، المستمرة منذ نحو 44 عامًا، باستثناء فترات زمنية قصيرة، إلى تدهور أوضاع النسوة الإيرانيات في البلاد، بشكل غير مسبوق خلال الأعوام الأخيرة، ودفعتهن إلى قيادة «ثورة النساء» التي تفجرت في نهاية العام الماضي.

خديعة الخميني

عندما حشد موسوي الخميني المؤيدين له قبل ثورة عام 1979، دعا النساء ليكنّ جزءًا من الثورة، وشجعهن على القيام بدور نشط في الاحتجاجات، ووعدهن بفرص أكبر في ظل حكومة ديمقراطية، فكانت تعبئة النساء عاملًا أساسيًا في بناء قاعدة دعم للثورة ضد الشاه.

وهكذا، شاركت المرأة الإيرانية مشاركة فاعلة في الثورة، وهو ما تجلى في الملايين من النساء اللواتي شاركن في التظاهرات الجماهيرية ضد نظام الشاه، فنزلت النساء من جميع الطبقات وخاصة الطبقة الوسطى إلى الشوارع، وكان لهن الدور الأكبر في نجاح الثورة، حيث سقطت 600 امرأة في يوم «الجمعة الأسود» عام 1979، الذي شكل الخطوة الأولى لتأسيس نظام الملالي.

ميدان جاليه

ومنذ قيام الثورة عام 1979، واستيلاء رجال الدين الشيعة على مقاليد الحكم في البلاد، تعرضت المرأة للاضطهاد والتمييز، بشكل لا مثيل له في القرن العشرين، واعتقلت سلطات نظام الملالي نساء كثيرات، بتهم شتى.

وبدأ الحراك النسائي، بعد أسابيع قليلة من قيام الثورة، فقد تظاهرت النساء في قاعة أحد المحاكم بطهران اعتراضًا على الحجاب الإجباري، بعد خطاب المرشد الأعلى الايراني آنذاك، موسوي الخميني، في يوم المرأة العالمي في 8 مارس/آذار 1979، والذي قال فيه: «لا مانع لدينا من عمل النّساء، ولكن بالحجاب».

وكانت هذه الفتوى التي أصدرها الخميني، وقضت بإلزامية ارتداء الفتيات والسيدات للحجاب في المكاتب الحكومية، هي بداية ظاهرة كراهية النساء، وقمع أكثر من نصف السكان عبر إصدار قوانين معادية للمرأة، وجعلتها هذه القوانين تهجر الحياة العامة، وتبقى حبيسة البيوت لفترة من الزمن.

فرض الخميني على المرأة البقاء في المنزل بالقانون حتى عام 1984، عندما نشبت الحرب بين إيران والعراق، وظهرت الحاجة إلى قوة المرأة، فخرج الخميني على الناس،

■ مقتل 600 امرأة يوم «الجمعة الأسود» أثناء ثورة عام 1979 شكّل الخطوة الأولى لتأسيس نظام الملالي

وألقى بيانًا قال فيه: «بإمكان المرأة مزاولة السياسة، والانضمام إلى الأعمال الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بدون وضع الأخلاق الإسلامية وسط الأخطار والمهالك».

ولجأ النظام مرة أخرى للنساء لخفض معدلات المواليد بعد انتهاء الحرب، من أجل تحسين الوضع الاقتصادي للبلاد، ومن هنا بدأت النساء في كسب أرض جديدة للتمكين. انخفض معدل المواليد لنسب أقل من نسب زمن الشاه، وانتعشت الرعاية الصحية الإنجابية للنساء في الريف، ونتج عن سياسات الدولة في هذه الفترة دخول النساء بأعداد كبيرة في التعليم العالي.

ورغم ذلك، ألغت سلطات نظام الملالي معظم القوانين التي وضعت قبل الثورة لحماية حقوق النساء، واستبدالها بقوانين جديدة، فتم على سبيل المثال تخفيض الحد الأدنى لزواج الفتيات من 18 عامًا إلى 9 سنوات، وخفض «فدية المرأة» إلى النصف مقارنة بالرجل.

في المقابل، كرّست النساء جهودهن لإلغاء أو تعديل بعض هذه القوانين التمييزية، وبالفعل حقّقن بعض الانتصارات الصغيرة، مثل رفع الحد الأدنى لزواج الفتيات إلى سن 13 عامًا، وحصول المرأة المطلقة على حقّ حضانة أطفالها حتى سن عامين للذّكور، وسبعة للفتيات.

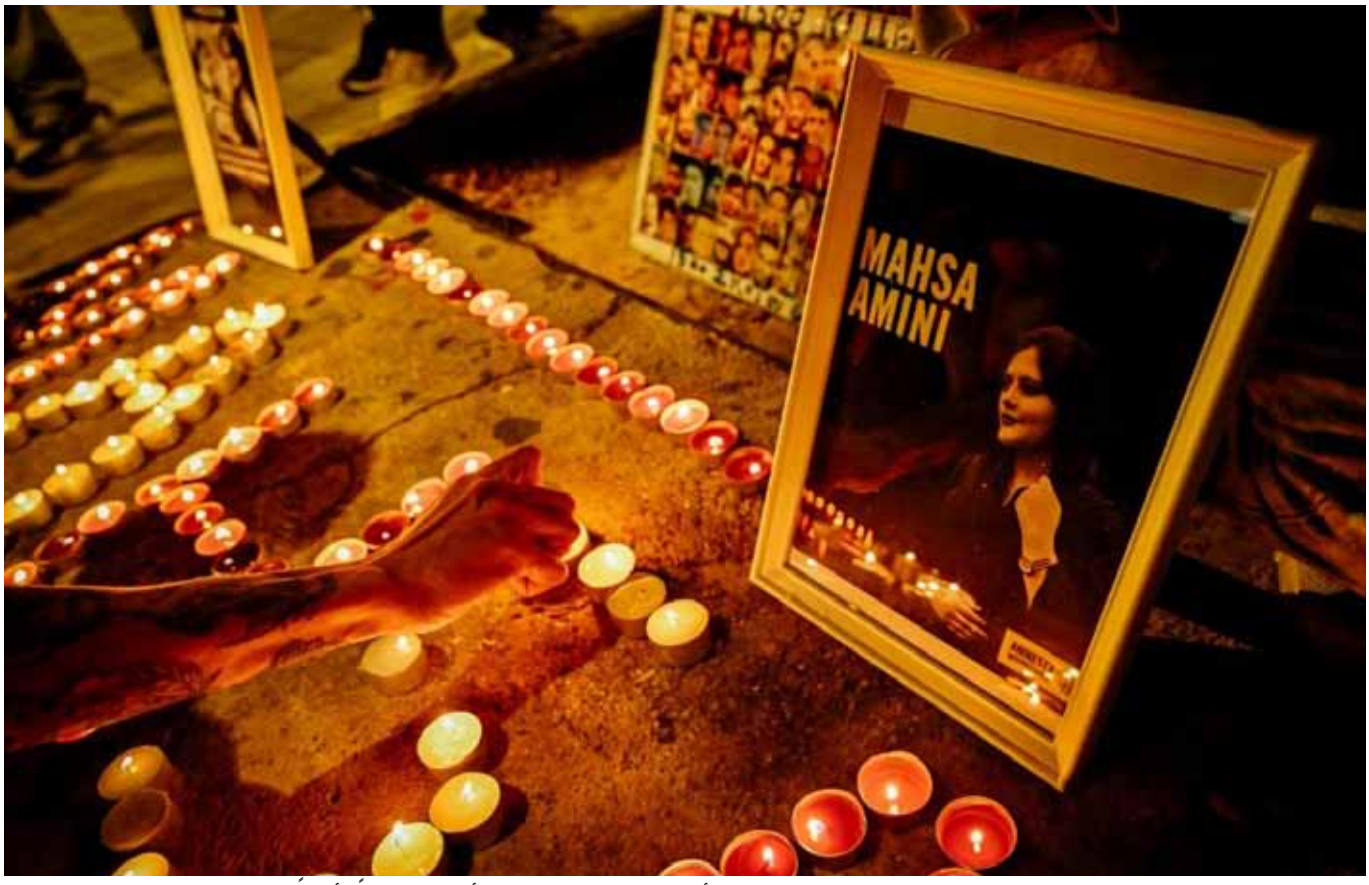

منذ تولي إبراهيم رئيسي ازداد التضييق ضد الإيرانيات وأصبحت دوريات شرطة الأخلاق مشهداً مألوفاً في شوارع طهران

الحياة «تحت المراقبة»

بعد نحو 20 عامًا من الاضطهاد المستمر، بدأت بوادر المشاركة النسائية في الحياة العامة تحت حكم الملالي عام 1997، حين فاز محمد خاتمي برئاسة الجمهورية، وعيّن امرأة كمساعدة له في مجال البيئة، وأخرى مستشارة له، وشهدت إيران ارتفاعًا في عدد نائبات الوزراء والمديرات في الدوائر الحكومية، وكانت هذه الفترة هي فترة الانفتاح الاجتماعي في إيران.

وإثر هذا الصعود النسبي للمرأة اجتماعيًا وسياسيًا في عهد خاتمي، تعرضت الحركة النسائية للتراجع مرة أخرى بتولي محمود أحمدي نجاد الحكم، فقد عادت المواجهات مع الناشطات والنساء في الشوارع بسبب قيام الحكومة بحملات للتصدي لـ «الحجاب السيئ» بين النساء.

وتقول آسيا أميني، وهي من الناشطات المدافعات عن حقوق المرأة في إيران: «لقد ساءت وضعية المرأة الإيرانية في عهد أحمدي نجاد، الكثير من الناشطين كن يقبعن في السجون، والباقيات يعشن تحت رحمة الخوف لأنهن يخضعن لمراقبة دائمة، حياتنا برمتها كانت تحت المراقبة، واعتقال أقاربنا، وقل نشاطنا رغم كل المحاولات التي قمنا بها. ولم يعد بإمكاننا إجراء اتصالاتنا سواء بالهاتف أو بالبريد الإلكتروني، كل شيء كان خاضعا للرقابة».

ومنذ تولي الرئيس الحالي إبراهيم رئيسي، الحكم، ازداد التضييق ضد الإيرانيات، وأصبحت دوريات «شرطة الأخلاق» مشهدًا مألوفًا في شوارع المدن الكبرى، حيث ركز رئيسي على نشر ما سماه «ثقافة العفاف» في المجتمع الإيراني.

وفي يوليو/تموز 2022، بدأ «مفتشون» من رجال الدين بزيارة المؤسسات الحكومية، للإبلاغ عن أي مخالفة في شأن الحجاب الإلزامي، وفي حال عدم الالتزام بذلك أكثر من مرة، ربما تصل العقوبة إلى الفصل من العمل بشكل نهائي.

ورغم كل هذا، إلا أن المرأة الإيرانية تحاول أن تغير الواقع بتصدرها المشهد عبر مشاركتها بكل قوتها في الاحتجاجات غير المسبوقة التي تشهدها البلاد منذ سبتمبر/أيلول 2022 حتى الآن؛ والتي أطلق عليها المراقبون اسم «ثورة النساء»، وهن مؤمنات أن خيار المواجهة وإسقاط النظام هو الحل لإنهاء المعاناة المستمرة منذ قرابة 44 عامًا.

ويؤكد المراقبون، أن الحجاب الإلزامي في إيران هو أحد القيود العديدة الموضوعة منذ أربعة عقود على النساء الإيرانيات، وهو بذلك أداة من أدوات السلطة في التحكم في الناس وعزل النساء عن المجال العام. وما زالت النساء الإيرانيات في حراك مستمر، والاحتجاجات المشتعلة لمقتل مهسا أميني هي حلقة في سلسلة من الكفاح من أجل تمكين النساء والمساواة، قد يكون الحجاب الإجباري أحد أهم دوافعها الأساسية، لكن إسقاط النظام هو الهدف الأساسي.■

■ المصادر:

1- النساء في إيران: قصة نضال أمام دولة ذكورية ومعاندة، موقع البيت الخليجي، 23 مارس/آذار 2021.

2- 3 محطات تاريخية في حياة المرأة الإيرانية، موقع أمد، 13 فبراير/شباط 2015.

3- الثورة المستمرة: الحركة النسوية في إيران، موقع حفريات، 2 أكتوبر/تشرين الأول 2022.

كتاب يكشف «العلاقة السرية» بين واشنطن وطهران

كيف حافظ الملالي على بقائهم 44 عامًا؟

أحمد النعماني

■ كيف حافظ نظام الملالي الحاكم في إيران على بقائه منذ 44 عامًا، تاريخ قيام الثورة، حتى الآن؟

هذا هو السؤال الذي يطرحه الكاتب الأمريكي لبناني الأصل وليد فارس، أستاذ العلوم السياسية، في كتابه الصادر بالإنجليزية مؤخرًا في نيويورك، تحت عنوان «إيران: الجمهورية الإمبريالية والسياسة الأمريكية».

ولا يطرح الكتاب هذا السؤال، وأسئلة كثيرة أخرى، عن «سر بقاء» النظام الإيراني، والأسباب التي مكنّته من الصمود في وجه الاحتجاجات الشعبية المستمرة، إلا لكي يضع يده على الأسباب التي أعجزت الولايات المتحدة، عن تغيير هذا النظام المعادي لها.

يسعى فارس، الذي شغل منصب مستشار في شؤون الإرهاب لدى إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، إلى الإجابة عن هذه الأسئلة، في مقدمة وعشرة فصول، منها ما تنبئ عناوينه بفحوى ما فيه، وهي: «جذور الخطر الإرهابي الإيراني»، «النظام الإيراني بعد 11/9»، «اتفاق أوباما»، «استغلال إيران لداعش»، «حقبة ترامب: احتواء النظام الإيراني»، «حقبة بايدن: رجوعًا إلى سياسات أوباما الإيرانية»، «استراتيجيات إيرانية وسياسات أمريكية»، و«اللوبي الإيراني».

■ طهران عرضت على واشنطن إيقاف برنامجها النووي مقابل إنهاء الولايات المتحدة تجميد 150 مليار دولار

الرقص مع إيران

السؤال الأكبر الذي يعالجه الكتاب، يتعلق أساسًا بما يعتبره المؤلف «انتصارات طهران» المستمرة، منذ وقوع هجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول 2001، على الرغم من إعلان إدارة الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش للنظام الإيراني وامتداداته، ضمن «محور الشر».

في هذا الصدد، يكشف فارس النقاب عن

■ وصول أوباما إلى البيت الأبيض عام 2009 أحدث تغييرًا هائلاً في السياسة الأمريكية تجاه إيران

«عرض إيراني» قدمته طهران سرًا إلى واشنطن، في بداية حكم الرئيس الحالي جو بايدن، يقضي بإبرام اتفاقية مع قيادات أمريكية من خلال «اللوبي الإيراني» الموجود في الولايات المتحدة.

وبموجب هذا الاتفاق تقبل طهران إيقاف برنامجها النووي العسكري، في مقابل إنهاء الولايات المتحدة تجميد 150 مليار دولار، مشيرًا إلى أن البيت الأبيض رفض هذا العرض رفضًا قاطعًا.

غير أن هذا الرفض، لا ينفي قيام إدارات أمريكية متعاقبة بـ «الرقص مع إيران»، وفق تعبير الكاتب، من خلال إقامة علاقات سرية معها طوال العقود الماضية، عبر «اللوبي الإيراني» في واشنطن.

إلى ذلك، يؤكد فارس أن إيران ورثت عن الاتحاد السوفيتي السابق غداة انهياره بعض بؤر الضغط في الولايات المتحدة من اليسار إلى أقصى اليمين، مكونة هذا «اللوبي الإيراني»، أو جماعة الضغط الموالية لطهران في الولايات المتحدة، والتي تمارس نشاطها في أمريكا منذ أعوام طويلة بشكل علني.

وأضيفت إلى ذلك اللوبي خلال السنوات الأخيرة، جماعة ضغط أخرى أقوى وأكثر نفوذًا، وهي التي يسميها فارس «لوبي الاتفاق النووي»، وهو لوبي مدعوم من شركات أمريكية كبرى لها مصالح مباشرة في الاتفاق الذي أبرمته الولايات المتحدة في ظل إدارة باراك أوباما، ثم تراجع عنه ترامب في سنوات حكمه الأربع، ليفرض على بايدن أن يبدأ من جديد محاولات إحياء ذلك الاتفاق عبر محادثات لم يُكتب لها النجاح في العاصمة النمساوية فيينا.

صفقة كبرى

من جهة ثانية، يذهب الكاتب إلى أن النظام الإيراني وشركاء له دأبوا طوال سنين، على استقطاب مثقفين وخبراء وساسة وموظفين أمريكيين، ممن كانوا يناصرون سياسة «احتواء إيران»، في مجال الدفاع عن الاتفاقية وفوائدها العملية.

قام النظام الإيراني، خاصة منذ حرب العراق، بحملة تواصل عبر الراديكاليين الأمريكيين، لإقناعهم بأن «الجمهورية الإسلامية» هي قوة ضرورية لمستقبل الولايات المتحدة لحملها على الانسحاب من المنطقة، فأقنعت جزءًا من اليسار الراديكالي بأن إيران ستكون البديل عن الاتحاد السوفياتي «لدعم التقدميين في وجه الإمبريالية».

وبعد احتلال العراق، اعتمدت طهران على خطة استراتيجية بعيدة الأمد تعتمد على «شراء» جزء من ماكينة التأثير والنفوذ في الولايات المتحدة عبر صفقة كبرى، تقضي بإنهاء المواجهة مع واشنطن والغرب، وترضي مصالح اقتصادية ومالية ستتحول إلى كتلة ضغط.

وكان من أهم استراتيجيات التنفيذ للقيادة الإيرانية، سعيها لاستيعاب جزء كبير من اليسار الأمريكي من ناحية، وجزء معين من أقصى اليمين، فتدخل عبرهما السياسات الراديكالية في أمريكا. فنقلت طهران هجومها من داخل المنطقة إلى داخل الولايات المتحدة لسنوات عديدة.

وأحدث وصول الرئيس باراك أوباما وفريقه إلى البيت الأبيض عام 2009، تغييرًا هائلًا في السياسة الأمريكية تجاه إيران، إذ وافقت إدارته على عرض طهران للتوصل إلى «صفقة»، فكان ذلك نصرًا كبيرًا لطهران.

أخذ تغيير السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بين إدارتي جورج بوش وأوباما، وقتًا طويلًا. وتعمقت هذه السياسة في البيروقراطيات إلى حد أن سياسة «الشراكة» مع إيران و«الإخوان» التي نفذتها إدارة أوباما لـ 8 سنوات، باتت «السياسة العميقة» للدولة الأمريكية.

التنازلات الأمريكية

توالت التنازلات الأمريكية لطهران منذ ذلك الحين، من التخلي عن «الثورة الخضراء» في 2009، إلى الانسحاب الأحادي من العراق في 2011، إلى السماح لجماعة «الحوثي» بالتمدد في اليمن، وعدم منع «حزب الله» من ضرب «ثورة الأرز» في لبنان، وعدم إسقاط نظام

الكاتب الأمريكي لبناني الأصل وليد فارس .

■ «لوبي الاتفاق النووي» يتكوّن من شركات أمريكية لها مصالح في الاتفاق الذي أبرمته إدارة أوباما

الأسد في سوريا، إلى توقيع الاتفاق النووي في 2015، والإسراع في تحويل المليارات للجمهورية (الإسلامية) منذ 2014.

وبذلك، حقق النظام الإيراني انتصارين: الأول تغيير السياسة الأمريكية لصالحه، فحمى نفسه من ضربات غربية، والانتصار الثاني الحصول على مليارات الدولارات مقابل «تعاونه لوقف البرنامج النووي». ومن أبرز النتائج لهذه المعادلة التي فرضتها عمليًا المعادلة الجديدة، فرض تباعد إدارة أوباما مع الشركاء العرب، لا سيما السعودية والإمارات والبحرين.

ويبيّن الكتاب، أن النفوذ الإيراني تطور في الأوساط الأكاديمية والإعلامية والحكومية، بما يفسر قوة السياسة التي بدأتها إدارة أوباما، في مهادنة إيران، أو على الأقل التغاضي عما تفعله من أمور ضد بعض جيرانها العرب.

يقول فارس، إن القرارات التي اتخذتها إدارة دونالد ترامب تجاه الشرق الأوسط، لا سيما تجاه إيران، كانت بالمقارنة مع سلفها، متقدمة، وفي الاتجاه الصحيح، ولا سيما الانسحاب من الاتفاق في 2018، ووضع «الباسدران» على لائحة الإرهاب في 2019، ومواجهة الميليشيات في عام 2020، فأحدث ذلك صدمة لدى طهران وحلفائها في واشنطن، بما فيها المصالح المرتبطة بالاتفاق النووي.

وأشعل ذلك معارضة شرسة ضد ترامب استمرت لأربعة أعوام، حتى إن هنالك اعتقادًا أن كتلة الضغط هذه تموقعت مع المعارضة ضد هذه الإدارة، وشاركت في إسقاط ترامب عبر الإعلام والتعبئة الانتخابية.

وما إن دخل فريق الرئيس الحالي جو بايدن إلى البيت الأبيض، حتى عادت «السياسة الأوبامية» بسرعة فيما يختص بإيران وحلفائها، إذ تم رفع جماعة «الحوثي» من لائحة الإرهاب خلال شهر واحد. وتوالت القرارات الأخرى، مشيرة إلى عودة التطبيع مع طهران، فبعد بضعة أشهر عادت الوفود الأمريكية إلى طاولة «مفاوضات فيينا» مع إيران.

ويختتم المؤلف، بالقول: «لقد سعيت في هذا الكتاب إلى أن أشرح جذور النفوذ الإيراني في الولايات المتحدة، وتطوره وتأثيره الحقيقي في حلقات المجتمع وعلى المؤسسات، وكيف أسهم هذه النفوذ في الحفاظ على بقاء نظام الملالي لمدة 44 عامًا، آملًا أن يطلع الكونجرس عبر جلسات استماع مستقبلية على تفصيلاته العديدة، لكي يتخذ موقفًا مغايرًا من النظام الإيراني».■

■ سياسة «الشراكة» مع إيران والإخوان التي نفذتها إدارة أوباما باتت «السياسة العميقة» للدولة الأمريكية

الاستقرار والأمن في المنطقة مرهون بإسقاط الدكتاتورية في إيران!

عبدالرحمن مهابادي*

■ مضى أكثر من خمسة أشهر على بداية تأجج انتفاضة الشعب الإيراني ضد الدكتاتورية الدينية الحاكمة لإيران ولا زالت الانتفاضة متواصلة، وبأبعادها وعمقها ونطاقها واستمراريتها تشكل هذا السؤال في أذهان الرأي العام مفاده: أي نوع من الأنظمة سيحكم هذه الدولة بعد الإطاحة بالدكتاتورية في إيران! وهو سؤال اجتاز كل العوائق متغلغلا إلى كل بيت وانشغل به عقل كل إنسان ليكون على مفترق طرق باحثا عن رؤيا في هذه المنطقة من العالم! ذلك لأنه مع كل حدث تاريخي مهم ينقسم التاريخ! ويصبح الأمر إما الوقوف مع الحقيقة التاريخية أو ضدها! وتاريخ البشرية مليئٌ بهذه الانقسامات، لكن البقاء والدوام سيكون لمن وقف في صف الحقيقة التاريخية.

ويحمل التاريخ هذه الحقيقة في صدره وهي أن «قصر النظر» ، «قصر العمر» هما أيضا بالاعتماد على هذه الحقيقة، ولنعد مرة أخرى إلى انتفاضة الشعب الإيراني لنرى أين وُضع الأفراد والتيارات والمجتمعات والحكومات في هذه المعادلة؟ وفي قلب هذه الحقيقة نكتشف أيضا أن للتاريخ حقيقة أخرى كامنةٌ في صدره وهي أن : «الشعب سينتصر على الدكتاتور»، وأن وزن وتأثير الآخرين في الرد على هذا مفترق طرق يكمن في تقديم أو تأخير «الزمن» في هذا الانتصار!

لقد قطع شعب إيران شوطا طويلا ومكلفا من أجل الوصول إلى «الحرية والاستقلال والحكم الوطني الشعبي الديمقراطي» وله الحق في عدم القبول بترك الأوضاع تعود إلى الوراء، وقد جربوا دكتاتورية «بهلوي» و «خميني» في المائة عام الماضية ولن يتسامحوا الآن مع أي دكتاتورية أخرى!

ويمكن اكتشاف هذه الحقيقة بوضوح في الانتفاضة الأخيرة للشعب الإيراني، والمشهد الحالي لانتفاضة الشعب الإيراني في الأشهر التي ستنتهي بسقوط الديكتاتورية الدينية أصبح مشهدا مذهلا للغاية، ولن يكون بعيدا عن توقع ظهور المزيد من المشاهد الأكثر روعة على هذا المسير! والآن تكالبت وتتكالب الدكتاتوريات الحاكمة الحالية لإيران والسابقة المخلوعة حتى يمنعوا انتفاضة الشعب الإيراني من الإنتقال إلى ثورة وتحول اجتماعي لإقامة حكم وطني شعبي ديمقراطي في إيران، ولكن هل سيكونون قادرين على ذلك؟

تعيش السلطات الحالية الحاكمة لإيران وبقايا الدكتاتورية السابقة في حالة من الرعب من مثل هكذا ثورة وتحاول بشتى الطرق إجبار الشعب الإيراني على الاختيار من بين خيارين للدكتاتورية؟ يحمل أحدهما ما يسمونها بالراية «القومية» والآخر يحمل ما يسمونها بالراية «الدينية الطائفية»، هذا في حين أن كلا النوعين من الدكتاتورية كانا ولا يزالان «ضد الإنسانية»، والسؤال التالي هنا هو: في أي جانب ستقف حكومات العالم وخاصة الدول المجاورة لإيران وعلى وجه الخصوص الدول العربية في ظل هذا الانقسام التاريخي الذي أشرنا إليه أعلاه؟ إلى جانب الدكتاتورية واضطراب المنطقة، أم إلى جانب الشعب واستقرار المنطقة؟!

لقد سئم الشعب الإيراني من الإدانات اللفظية لدكتاتورية ولاية الفقيه من قبل الآخرين، ولديهم المزيد من التوقعات من الحكومات وخاصة في الدول العربية، إنهم يريدون «خطوات عملية» من الحكومات لجعل هذه الإدانات أكثر «شفافية» مُرتقية إلى مسارات عملية أعلى.

لقد تعلم الشعب الإيراني من التجربة أن مدعي «الإصلاح» داخل النظام و «البديل المصطنع» خارج النظام هما «وجهان لعملة الخداع» وذلك من أجل «بقاء الدكتاتورية في إيران»، ومشاريع مثل الدعوة إلى«الإصلاح داخل النظام» أو« التهيئة والترويج لبقايا دكتاتورية الشاه المخلوع بثورة شعبية كبديل (!) لدكتاتورية ولاية الفقيه هي تحرك على طريق» بقاء الدكتاتورية في إيران «وهذا خطأ كبير! وطريق مرفوض ومسدود من وجهة نظر الشعب الإيراني، وإن الشعارات الحالية للشعب الإيراني بإستمرار «الإنتفاضة حتى إسقاط الدكتاتورية» لدليل على حقيقة أن أياً من هذه الخطط والمشاريع لن يكون له بالنهاية سوى الفشل، وأن مؤسسوها ومؤيدوها الذين اختاروا الجانب المُر من التاريخ سيذوقون قريبا طعم

الفشل المُر! ذلك لأن جوهر أي نظام دكتاتوري هو قمع وقتل الشعب وسلب حقوقه الطبيعية.

وبنظرة إلى تاريخ إيران والعالم نرى أن الدكتاتوريين يغيرون وجوههم ويسارعون لمساعدة بعضهم البعض في اللحظات التاريخية (على الرغم من وجوههم وشعاراتهم التي تبدو مختلفة ومتناقضة)، وكما حدث في عام 1979 حيث تركت «دكتاتورية الشاه» مكانها لدكتاتورية «ولاية الفقيه»ونشهد الآن أيضا موجةً من المتآمرين ضد انتفاضة الشعب الإيراني في آخر أيام دكتاتورية ولاية الفقيه، ولو لم تكن هناك مقاومة مشروعة وشعبية على الساحة لم تكن انتفاضة الشعب الإيراني لتتواصل فحسب بل كانت ستُسحق مرة أخرى وتُسرق قيادتها خاصة وأنه قد تم توظيف مجموعة من وسائل الإعلام الرجعية والاستعمارية حتى يحرفون انتفاضة الشعب الإيراني عن مسارها!

وعليه فإن الشعب الإيراني الآن بحاجة إلى الدعم في مواجهة الأوضاع الحالية، وحجر الزاوية في انتفاضته هو «المقاومة التي تشكلت في ميدان العمل، والتي لم تغلق الطريق أمام أي مؤامرات أو أيٍ من محاولات ركوب الأمواج والإنتهازية فحسب بل وباجتيازها معابر النيران والاختبارات التاريخية الكبرى تكون قد حددت المستقبل لصالح الشعب الإيراني أيضاً».

ولا يعد خافياً على أحد أن مصالح الشعب والمجتمع العربي وتحديدا دول الجوار لإيران تقتضي إسقاط الدكتاتورية والفاشية الدينية الحاكمة لإيران، لكن هذه المصالح ستؤدي إلى الاستقرار والأمن في المنطقة عندما تتماشى مع الانتفاضة ومصالح الشعب الإيراني، وأما الاستثمار في حصان خاسر سيُبقي المجتمع العربي والمجتمع الدولي أكثر فأكثر «تحت خط التهديد»، إن الشعب الإيراني لعازم على الإطاحة بالدكتاتورية الحاكمة لبلده ولن يقبل بأقل من ذلك. خيارهم الحتمي هو «لا لدكتاتورية الشاه ولا لدكتاتورية الفقيه».

وعليه فإن الأمر متروك للدول والحكومات لاختيار الجانب الحقيقي من التاريخ وعدم إضاعة الوقت وذلك بالوقوف إلى جانب الشعب والمقاومة الإيرانية ذلك لأن أي تأخير في هذا الأمر حتى ولو كان لبرهة زمنية على الأقل فإنه سيعرض مصير المنطقة للخطر! ولقد أثبتت التجربة أن الصمت واللامبالاة بشأن ما يحدث في إيران قد كان بنفع الدكتاتورية الدينية الحاكمة والتي هي مصدر الإرهاب في العالم والعامل الأساسي في تصدير الأصولية والتدخل في الشؤون الداخلية للدول وبالنتيجة زعزعة الاستقرار والأمن في المنطقة.

وفي هذا الصدد، وكما قالت السيدة مريم رجوي مؤخرا فإن التوقع من المجتمع العربي هو «تصنيف قوات الحرس كإرهابي» و «والإعلان عن حظر أي تعاملات سياسية وعسكرية واستخباراتية واقتصادية معه»، وكذلك «طرد نظام الملالي من مؤتمر التعاون الإسلامي» و « وإن قطع علاقات الدول العربية والإسلامية مع هذا النظام أمر ضروري، وبالتوازي مع هاتين الخطوتين المهمتين هناك خطوة مهمة أخرى وهي «الاعتراف رسميا بنضال الشعب الإيراني من أجل إسقاط دكتاتورية الملالي» والتأكيد على «أحقية ومشروعية معركة الشباب الثائر مع يسمى بـ الحرس الثوري وحقهم في الدفاع عن أنفسهم». ■

*** كاتب ومحلل سياسي، خبير في الشأن الإيراني.**

أعنف ضربة إسرائيلية خلال الأعوام الأخيرة

«رسائل سياسية» وراء هجوم أصفهان

هجوم بطائرات مسيرة في إيران

إسراء حبيب

■ القصف الذي استهدف منشآت سرية تابعة لوزارة الدفاع الإيرانية طال 4 مواقع عسكرية في وقت واحد

■ في أعنف هجوم من نوعه خلال الأعوام الأخيرة، تعرضت الأراضي الإيرانية، ليلة 29 يناير/كانون الثاني الماضي، لهجوم بطائرات مسيرة إسرائيلية، حيث ضربت طائرات «درون» انتحارية مصانع لمنتجات الدفاع وقواعد عسكرية ومستودعات للجيش في مدينة أصفهان.

وسائل الإعلام الإيرانية الرسمية، وشبه الرسمية، تعاملت بحذر شديد مع الهجوم، فلم تنشر سوى البيان الذي أصدرته وزارة الدفاع. ولكن كان لافتًا هذه المرة، بحسب وسائل إعلام غربية، أن طهران لم تتكتم على الهجوم كما كان يحدث في السابق.

وقالت وزارة الدفاع الإيرانية، في بيان مقتضب بثه التلفزيون الرسمي، إنه «تم تنفيذ هجوم فاشل باستخدام طائرات مسيرة على أحد مجمعات الصناعات الدفاعية التابعة للوزارة». وأضاف بيان الوزارة: «أصاب الدفاع الجوي واحدة من الطائرات المسيرة. ووقعت الطائرتان الأخريان في فخاخ دفاعية وانفجرتا. ولحسن الحظ لم يتسبب هذا الهجوم الفاشل في خسائر في الأرواح وألحق أضرارًا طفيفة بسقف المصنع».

من جانبه، قال مسؤول عسكري تابع للجيش الإيراني في المنطقة، إنه «بالنظر إلى موقع الضربة في وسط إيران وحجم الطائرات المسيرة، فمن المحتمل أن يكون الهجوم قد نُفذ من داخل حدود إيران».

ولم تحمّل طهران أي جهة مسؤولية ما وصفه وزير الخارجية الإيراني أمير حسين عبد اللهيان بـ «الهجوم الجبان الذي كان يستهدف إثارة «حالة من عدم الأمن» في إيران. لكن التلفزيون الإيراني بث تصريحات للنائب حسين ميرزاعي، قال فيها إن هناك «تكهنات قوية» بأن (إسرائيل) وراء ذلك.

وأظهر تسجيل مصور بثته وسائل إعلام رسمية إيرانية، وميضًا من الضوء في المصنع العسكري، الذي ذكرت «وكالة الجمهورية الإسلامية للأنباء» أنه مصنع ذخيرة. وأظهرت اللقطات عربات طوارئ وعربات إطفاء خارج المجمع.

الهجوم.. رسالة أمريكية

في المقابل، قال خبراء عسكريون أمريكيون إن الولايات المتحدة و(إسرائيل)، أمضتا أسبوعًا كاملًا في إجراء تدريبات عسكرية، حول مهاجمة أهداف مثل إيران، لذا فإن تنفيذ هذا الهجوم بعد هذه التدريبات، قد يكون بمثابة «رسالة أمريكية» بشأن جدية الموقف بالنسبة لإدارة جو بايدن.

وقدّر الخبراء، أن زيارة مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية وليام بيرنز إلى (إسرائيل)، قبل الهجوم مباشرة، كانت دليلًا على الحاجة إلى اجتماع خاص - وجهًا لوجه- بين قادة وكالة المخابرات المركزية وجهاز «الموساد».

وحظي هجوم أصفهان بتغطيات إعلامية دولية، فقد ذكرت صحيفة «وول ستريت جورنال» الأمريكية، نقلًا عن مسؤولين أمريكيين وأشخاص مطلعين، أن (إسرائيل) مسؤولة عن هجوم سري بطائرات مسيرة استهدف مجمعًا دفاعيًا في إيران. وأضافت الصحيفة أن «ذلك الهجوم يأتي وسط بحث الولايات المتحدة و(إسرائيل) عن سبل جديدة لاحتواء الطموحات النووية والعسكرية لإيران».

من جانبها، قالت صحيفة «برافدا» الروسية، إنه «إذا تأكد أن الولايات المتحدة و(إسرائيل) وراء الغارة الليلية، فإن إيران، بحكم الأمر الواقع، ستُضطر إلى تعزيز علاقاتها مع روسيا، بما في ذلك في المجال العسكري. لكن من السابق لأوانه القول إن هذا قد يؤدي إلى اندلاع حرب عالمية».

واعتبرت الصحيفة الروسية، أن «ضربات الطائرات المسيرة هي محاولة لاختبار حساسية البنية التحتية العسكرية الإيرانية. ومن المرجح أن تستمر هذه الهجمات. طهران، بالطبع، سوف ترد. لكن ليس بضربة لـ (إسرائيل)، إنما من خلال دعم الجماعات الموالية لها في اليمن والعراق ولبنان».

فيما نقل مراسل موقع «أكسيوس» الأمريكي عن مصدر عسكري إسرائيلي مطلع، أن القصف الذي استهدف منشأة تابعة لوزارة الدفاع الإيرانية كان «دقيقًا وناجحًا»، موضحًا أنه تم استهداف 4 مواقع مختلفة في المنشأة بدقة، وأن جميع الضربات حققت أهدافها بدقة.

ولا يختلف هجوم أصفهان تكتيكيًا عن

> «وول ستريت جورنال»: إسرائيل مسؤولة عن الهجوم بطائرات مسيرة استهدف مجمعًا دفاعيًا في أصفهان

الهجمات الإسرائيلية السابقة؛ لكنه يأتي في سياق دولي مغاير يميل إلى تشديد العقوبات على إيران، الأمر الذي يجعل هجوم أصفهان بمثابة رسالة سياسية من الغرب إلى القيادة الإيرانية، تفيد بأن مواصلة طهران تطوير برنامجها النووي وتمسكها بشروط متشددة لإحياء الاتفاق النووي، وكذلك سياستها المحلية وموقفها إزاء دعم روسيا، ستشكل العوامل الرئيسية لتحديد سيناريوهات التعامل الغربي مع إيران، والذي لن يقتصر على الخيار الدبلوماسي فقط.

اختراق الأمن الإيراني

يقول المحللون إن الغارة أظهرت حجم الاختراق الإسرائيلي للأمن الإيراني، وتحديدًا على المستوى الاستخباراتي. فبعض التحليلات رجحت أن تكون هذه المسيرات الانتحارية قد انطلقت من داخل الأراضي الإيرانية، ما يعني أن هناك جهات تساعد (إسرائيل) على العمل من الداخل.

وشنت (إسرائيل) عمليات عدة في داخل إيران، خلال السنوات الأخيرة، تضمنت تفجير منشآت عسكرية ونووية، وحتى اغتيال مسؤولين أمنيين وعلماء نوويين في طهران ومدن إيرانية أخرى. وكانت هذه العمليات نشطة خلال فترة ترؤس بنيامين نتنياهو حكومة الاحتلال، وتوقفت عند خروجه من السلطة، وها هي اليوم تعود بعد فوزه بالانتخابات الأخيرة، وتشكيله حكومة من اليمين المتشدد التي توعدت بعمليات ضد إيران وحلفائها ومنشآتها النووية.

وتكمن أهمية توقيت العملية، وفق المحللين، في أنها جاءت بعد أيام قليلة من انطلاق أكبر مناورات عسكرية بين (إسرائيل) والولايات المتحدة، تحاكي غارات ضد أهداف بعيدة المدى، اعتبرها العديد من المراقبين استعدادًا لعمل عسكري مستقبلي ضد منشآت إيران النووية.

وتعليقًا على ذلك، قال المحلل السياسي اللبناني رياض قهوجي، إن السؤال الذي يتبادر اليوم إلى ذهن الجميع هو: كيف سترد إيران على هذا الهجوم الإسرائيلي في عقر دارها؟ فـ (إسرائيل) لمّحت إلى مسؤولية (تل أبيب) عن الهجوم، ولكنها لم تتبنه رسميًا.

وبناء عليه، فإن إيران قد تُضطر للرد عبر هجمات بطائراتها المسيّرة ضد سفن تجارية إسرائيلية في الخليج العربي، أو البحر الأحمر. كما يمكنها أن تستخدم ميليشياتها في سوريا أو «حزب الله» في لبنان لتنفيذ عمليات عبر طائرات مسيّرة ضد أهداف في (إسرائيل)، أو على حدودها. ضربات كهذه سيتم الرد عليها بهجمات أخرى، ما سيزيد حتمًا من التصعيد العسكري بينهما، ويرفع من إمكان انزلاق منطقة الشرق الأوسط إلى حرب شاملة، عاجلًا أو آجلًا.

ويؤكد المراقبون، أن المعادلة الدولية اليوم فيما يخص إيران وسياساتها الإقليمية وبرنامجها النووي، لم تعد كما كانت قبل حرب أوكرانيا، وبالتالي فمن الخطأ الاستمرار في احتساب الأمور وكأن شيئًا لم يكن.

فضلًا عن ذلك، فإن التطورات الأخيرة على الساحة الدولية، والتي ربطتها السياسة الإيرانية بالملفات في الشرق الأوسط، خلقت فرصًا جديدة للجهات الإسرائيلية والأمريكية، التي تريد توجيه ضربة عسكرية كبيرة إلى إيران، ربما تؤدي في النهاية إلى سقوط نظام الملالي من سدة الحكم. ■

■ المصادر:

1- مسؤول: الجيش الأميركي لم يشارك بغارات "المسيّرات" على إيران، موقع سكاي نيوز عربية، 30 يناير/كانون الثاني 2023.

2- تقرير: إسرائيل تقف وراء الهجوم على مصنع عسكري إيراني، موقع "دويتشه فيله"، 19 يناير/كانون الثاني 2023.

3- الدرونات هاجمت إيران: مَن وراء الهجوم وما هدفه الحقيقي؟، موقع روسيا اليوم، 30 يناير/كانون الثاني 2023.

4- غارة المسيّرات الإسرائيلية داخل إيران: بداية لتصعيد عسكري ضمن ظروف دولية جديدة، موقع العربية، 1 فبراير/شباط 2023.

الحرب المؤجلة على إيران: أطر ومعوِّقات

د. عبد القادر نعناع*

■ يمر الشرق الأوسط بواحدة من أسوء مراحله التاريخية، التي ما تزال قيد التفاعل، حيث خلفت مجموعة من الدول العربية المنهارة (الفاشلة)، وأخرى تعاني من ضغط الهشاشة، فيما تتنافس قوى إقليمية ودولية وغير دولتية على حصة من مكاسب الانهيار (الفراغ) هذا. وما يزيد من سوء المشهد شرق الأوسطي، هي حالة السيولة التي يشهدها النظام الدولي (مرحلة انتقالية) والتي تجد في الشرق الأوسط مكاناً مناسباً للتعبير عنها. في ظل هذه الأطر، فإن الدولة الإيرانية دخلت مرحلة فشل لا يمكن العودة عنه، ولا يمكن إدارته من قبل النظام الحالي، في وقت لا يبدو أن مشروع إسقاط النظام القائم ممكن حتى الآن، فيما تتصاعد الدعوات الإقليمية لشن حرب واسعة على إيران، لأهداف عدة منها منعها من الحصول على التسليح النووي الذي يرجح أنها قد بلغته، هكذا حرب لا يمكن لها أن تقوم دون بيئة دولية دافعة نحوها من جهة، وبيئة تحالفية إقليمية قادرة على التصدي لقوة إقليمية بحجم إيران. تطرح هذه المقالة بعضاً من أفق المشهد شرق الأوسطي، ودارسة احتمالات الاستجابة لدعوات الحرب على إيران، ومعوقات قيام تلك الحرب.

بداية، فإن البيئة شرق الأوسطية، هي أكثر البيئات الفوضوية دولياً، ونقصد بذلك، غياب نسق إقليمي (Regional Order) قادر على ضبط مسارات العمل السياسي والعسكري، وتداعي القوى الإقليمية العربية التقليدية لصالح القوى الإقليمية غير العربية، ولأدوار القوى العربية متوسطة الحجم. هذه القوى لا يبدو أنها قادرة على إقامة توازن إقليمي مع إيران (كالذي كان بين العراق وإيران على سبيل المثال)، ولا تمتلك أهدافاً مشتركة تدفعها نحو التعاون في ضبط مسارات الشرق الأوسط (إلا في حالات نادرة)، وتعمل جميعها في بيئة خرائب أنتجتها فوضى الثورات العربية بعد عام 2011. أي أن لجميعها تطلعات بأن تحوز على حصة من المصالح التي خلفتها الفوضى، وعليه فهي تتنافس داخل الشرق الأوسط العربي تحديداً، عبر أدوات متعددة، لكنها لم تنتقل إلى حالة المواجهة بشكل مباشر حتى الآن. لذا، فإن الدعوات التي تدفع نحو حرب مع إيران، هي دعوات لنقل الحرب الباردة الإقليمية (إن جاز التعبير)، والتي هي شكل من أشكال المنافسة الإقليمية، إلى حرب ساخنة بين المتنافسين، وبمعنى آخر تحويل التنافس إلى نزاع مسلح مفتوح، يزيد من عبء الفوضى في الشرق الأوسط.

■ الوضع الإيراني مختلف تمامًا عن مفاعل تموز العراقي عام 1981 وعن مفاعل الكبر السوري عام 2007

الإشكال هنا، أن هذه الدعوات لا تنظر في حجم التشابك الإقليمي-الدولي في التنافس شرق الأوسطي، فالقوى المقصودة بالتنافس هي: الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون، روسيا، تركيا، إيران، إسرائيل، السعودية، دول عربية متوسطة الفعالية (الإمارات وقطر)، ويبدو أن الصين تلج هذا التنافس بشكل تدريجي، عدا عن الإرهاب الدولي. تدير هذه القوى جميعها، عملية التنافس فيما بينها في ظل نظام دولي في حالة سيولة (مرحلة انتقالية) غير محددة الملامح والنتائج بعد. يزيد من تعقيد المشهد الدولي، أن البيئة الدولية تشهد استعادة لواحدة من أخطر مظاهر الحرب الباردة (الحرب الروسية في أوكرانيا)، وإشعال حرب أخرى (في الشرق الأوسط هذه المرة)، تتشابك فيها قوى دولية عدة، يعني نقل الاضطراب في النظام الدولي إلى مرحلة أكثر تعقيداً، أو ما يشبه الدفع نحو بلورة تكتلين دوليين متنازعين في بيئات متعددة (وهذا يعني خلق بيئة مناسبة للدفع نحو حرب عالمية ثالثة). ما يعزز هذه المخاوف أن بوادر الانفكاك عن الولايات المتحدة بدأت تظهر في الشرق الأوسط (وإن كانت محدودة)، وفيما تتزايد حالة التشكيك بمصداقية الولايات المتحدة عالمياً، تعمل روسيا والصين على بناء تحالفات عالمية، وتحديداً في بيئات التنافس الدولي (أبرزها الشرق الأوسط).

فالبيئة الدولية الحالية، ليست أحادية تشاركية كاللحظة التاريخية لعام 1990 حين استطاعت الولايات المتحدة بناء تحالف دولي لتحرير الكويت، وليست أحادية انفرادية بالمطلق كاللحظة التاريخية لعامي 2001 و2003 حينما قامت الولايات المتحدة بغزو أفغانستان والعراق دون نظر في المواقف الدولية. نحن اليوم أشبه بمرحلة ثلاثينيات القرن العشرين الفوضوية، حيث لا يمكن للولايات المتحدة شن حرب بفردها ولا يمكن لها بناء تكتل دولي قادر وراغب بشن حرب على إيران.

وحتى لو افترضنا تجاوزاً، أن رئيساً أمريكياً كان يمتلك من الجرأة (التهور) ما يكفي لشن حرب على إيران في هذا التوقيت، فإن الولايات المتحدة بالغة الانشغال في حربها مع روسيا في أوكرانيا من جهة، وفي التحضير لمواجهة الصين من جهة ثانية (وخصوصاً أن عديداً من المفكرين الأمريكيين يرى أن احتمالات المواجهة ربما تقع بين عامي 2027-2032). عدا عن الاستنزاف العسكري والمالي الذي تعاني منه الولايات المتحدة (بعض أسلحتها المرسلة إلى أوكرانيا تجاوز صادراتها خلال عشرين عاماً الماضية). فيما تم تغيير العقيدة العسكرية الأمريكية من القدرة على الانخراط في حربين كبريين في آن واحد، إلى الانخراط في حرب كبيرة واحدة، والحرب مع إيران لن تكون سوى حرب كبيرة، في ظل حرب كبيرة أخرى (أوكرانيا)، والتحضير لحرب أكبر (مع الصين). وفي حال تجاوز جميع هذه المقدمات، فإن بايدن أمام استحقاق انتخابي في العام المقبل، يقيد من رغبته في الانخراط في مزيد من النزاعات الدولية.

ربما يتم طرح بدائل عن حرب أمريكية (دولية) على إيران، من خلال مجموعة من الأفكار التي تم تداولها خلال الأعوام القليلة الماضية (تحديداً منذ عام 2019، فترة رئاسة ترامب)، منها على سبيل المثال إنشاء حلف عربي (ناتو عربي)، بالتشارك مع إسرائيل؛ لمواجهة إيران. غير أن هذه الأفكار لم تكن من الواقعية بمكان حتى ترى النور. ولا يمكن الاعتماد فعلياً

على تحالف سعودي-إسرائيلي-إماراتي مع عدد من الدولة الصغيرة (الأردن والبحرين والكويت)، لمواجهة إيران. هكذا مواجهة تتطلب وجود مصر وتركيا باعتبارها قوى إقليمية فاعلة أو متضررة من هكذا حرب. مصر بدورها، لا تتفق –حتى الآن– مع هذه الدعوات التي ترى أنها توريط لها في حرب لا تعنيها من جهة، فيما تركيا هي أقرب إلى إيران منها إلى تكتل حرب مضاد لإيران، وتتشارك معها كثيراً من منافع الفراغ/الفوضى في الشرق الأوسط. بدورها لم تستطع السعودية القضاء على إحدى ميليشيات إيران (الحوثي)، وتعطي الإمارات بدورها أولوية للتوازن الإقليمي أكثر من رغبتها في الدفع نحو نزاع إقليمي مفتوح لا يعمل مدى تطور خطورته وضرره.

وتختلف أدوات كلا طرفي المواجهة، ففيما تعتمد السعودية وإسرائيل على الطرق التقليدية (السلاح الثقيل)، فإن منهج إيران العسكري في الشرق الأوسط أكثر تعقيداً بكثير، ففيما لم يستطع العراق هزيمة إيران في حرب السنوات الثمان بالطرق التقليدية، فإن العقوبات الدولية بدورها لم تؤد إلى إسقاط النظام الإيراني. فيما أنشأت إيران عشرات الميليشيات الشيعية الممتدة على كامل الشطر الشرقي من الشرق الأوسط (العمل عبر الوكلاء)، فهو أقل تكلفة وأكثر تدميراً للدول المستهدفة من المواجهة التقليدية. حيث تنتشر هذه الميليشيات من العراق إلى سورية ولبنان وفلسطين واليمن، وكانت إيران قادرة على تحريك جماعات شيعية مسلحة في البحرين، وربما تكون قادرة على تحريك مثلها في دول خليجية أخرى. هذه الميليشيات (الوكلاء)، هي كيانات مرتبطة عضوياً بإيران، أي أنها تعلم أن مصالحها وأمنها واستمرارها مرتبط بشكل حتمي باستمرار النظام الإيراني الحالي، وأن عقيدتها السياسية والدينية جزء من عقيدة نظام الملالي، لذا لا يمكن التعويل على انفكاك بين هؤلاء الوكلاء والدولة الأم (إيران).

أما خصوم إيران فيفتقرون لمثل هؤلاء الوكلاء، فإسرائيل لا تمتلك وغير قادرة على بناء وكلاء ضمن بيئة شرق أوسطية رافضة بشكل شبه كلي للعمل مع الإسرائيليين، أما السعودية فقد تخلت منذ عام 2017، وبشكل تدريجي عن وكلائها، أو تراجع دعمها لهم، ما أفسح المجال لتركيا لتحل محلها في كثير من المواقع التي انسحبت منها السعودية، أو لإيران لتطرد الوكلاء السابقين للسعودية (سورية ولبنان أوضح الأمثلة على ذلك)، فيما لا يقوم ارتباط عضوي وعقدي بين السعودية ومن تبقى من وكلائها، وهو أقرب إلى ارتباط مصلحي/مالي، يخدم شخصيات بعينها، وليس مشروعاً مكتمل الأركان.

رغم ذلك، في حال قررت إسرائيل والسعودية، فإنها ستحتاج إلى دعم أمريكي مفتوح على كل الخيارات. وفي حال كانت هذه الحرب محدودة بحيث تستهدف مواقع إيران النووية، فهذا لا يمكن ضبطه بالمطلق، فجزء من المواقع النووية الإيرانية معلوم وممكن الاستهداف، لكن جزءاً أكثر أهمية محصن بشدة، أو غير معلوم بالمطلق. فالوضع الإيراني مختلف تماماً عن مفاعل تموز العراقي عام 1981، وعن مفاعل الكبر السوري عام 2007. وجل ما تستطيع إسرائيل فعله –حتى الآن، في حال لم يكن هناك مخطط أمريكي واسع– هو النهج القائم على القرصنة والاستهداف المحدود وتصفية العلماء الإيرانيين. وهذا لن يقود إلى تدمير القدرة النووية أو التقليدية الإيرانية، بل ربما يعيقها إلى حد ما، ويدفعها إلى تطوير دفاعاتها. وفي حال تجاوز تلك المعوقات كلها، إلى عمل عسكري ضد المنشآت النووية الإيرانية إما عبر الطائرات أو الصواريخ الإسرائيلية أو السعودية، فإن رد الفعل الإيراني سيكون مفتوحاً على خيارات متعددة.

تشمل هذه الخيارات، استخدام الوكلاء، وهم فاعلون مؤثرون للغاية في أمن السعودية وإسرائيل (حزب الله اللبناني والحركات الإسلامية الفلسطينية والحوثيون في اليمن)، وربما تقوم إيران بعمليات عن بعد على غرار ما قمت به عام 2019 من استهداف حقول أبقيق السعودية، لكن بشكل أكثر توسعاً، وربما تدفع إيران إلى خيارات أكثر تطرفاً ضد دول الخليج وإسرائيل، وهو ما يعني حتماً انخراطاً دولياً (أمريكياً وروسياً وصينياً) في مقدمة لحرب أوسع.

لكن على هذه الأشكال من التصعيد، أن تأخذ بعين الاعتبار أن إيران ربما تكون قد تجاوزت مرحلة العتبة النووية، إلى مرحلة دولة نووية، وخصوصاً أن رئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أخبر مؤخراً البرلمان الأوروبي، أن إيران جمعت ما يكفي من اليورانيوم عالي التخصيب لـ "عدة أسلحة نووية". فيما هددت إيران بأن قيام الوكالة الدولية للطاقة الذرية بإحالة ملفها إلى مجلس الأمن الدولي، فإنها سترد على مثل هذا السيناريو بالانسحاب من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، معلنة بشكل فعال أنها ستصبح دولة نووية (Foreign Affairs، 6 فبراير).

بدورها، ذكرت وكالة Bloomberg، في 19 فبراير، نقلاً عن دبلوماسيين كبيرين لم تذكر هويتهما، أن مفتشين من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، اكتشفوا يورانيوم مخصب بدرجة نقاء 84 في المائة في إيران، ما يجعلها أقرب من أي وقت مضى إلى مستويات التسلح النووي.

يبقى التعويل على انهيار النظام داخلياً، أمر لا يمكن التنبؤ بموعده، وإن كنا نرى أن النظام لم يعد قادراً على إدارة الدولة، فإننا نعني بذلك الإدارة الرشيدة للدولة الإيرانية، بينما أثبت النظام بعد شهور من الاحتجاجات الواسعة أنه قادر على الاستمرار عبر منهج القمع الواسع (والقتل المستمر)، وهو منهج ليس بجديد على النظام الإيراني، وسيحتاج إلى برهة طويلة من الزمن قبل أن يدفع إلى انهيار النظام، ولنا أن نأخذ نظراءه في الإقليم، والذين إما أنهم ما يزالون في السلطة، أو أنهم سقطوا نتيجة تدخل خارجي فقط.

عدا عن أن سقوط النظام، لن يعني بشكل من الأشكال انتهاء إيران كدولة إقليمية ممتدة ونشطة عسكرياً ومسلحة نووياً، فالحرس الثوري يتحكم بكثير من مفاصل الدولة الإيرانية، وسيبقى كذلك، حتى لو تم استبدال نظام بآخر. وما ستقدمه الحرب الإقليمية هو مزيد من التشدد والقمع داخل إيران، وتغذية التيار المتطرف لتصعيد المواجهة إقليمياً. لكن في حال انهيار الدولة الإيرانية ككل (رغم أننا لا نرى هذا السيناريو في المدى المتوسط)، فإن ذلك لن يعني أيضاً استقراراً في الشرق الأوسط، فهكذا انهيار سيجلب معه شكلاً من أشكال الحرب الأهلية (ربما النمط اليوغسلافي أكثر وضوحاً)، يشتبك أمنياً مع الشرق الأوسط ووسط آسيا.

ختاماً، بناء على هذه الأطر، نعتقد أن سيناريو حرب ساخنة مع إيران، يبقى محدود الأفق في المستقبل المنظور، ويتطلب معطيات دولية وإقليمية غير متوافرة بعد، وفي حال الدفع نحو هذا السيناريو، فإن نتائج متعددة الأشكال، من ردود إيرانية محدودة (وهو أمر لا نعتقد أن إيران ستكتفي به)، إلى استخدام وكلاء إيران على امتداد الإقليم لاستهداف دول خليجية وإسرائيل ومصالح أمريكية في المنطقة، إلى أسوء الاحتمالات وهو سيناريو الانتحار الإيراني (وإن كان غير وارد حالياً) الذي يتضمن رداً مباشرة على إسرائيل ودول المنطقة، وربما بأسلحة غير تقليدية. هذه الحملة الإقليمية على إيران، تغذي التيار المتشدد فيها، وتزيد من حالة القمع داخل إيران، لكن تبقى مقاليد الأمور مضبوطة بيد الحرس الثوري، وفي حال خروجها من يده وفق متغيرات لاحقة، فإن سيناريو حرب أهلية على نمط يوغسلافيا يبدو وارداً في دولة قائمة على الإكراه المركزي الإثني (الشيعي الفارسي) لمحيط من الأقليات المضبوطة قهراً خلال القرن الفائت، في ظل بيئة شرق أوسطية فوضوية تدفع نحو العنف والتطرف. هذه المعوقات كلها، تجعلنا نعتقد أن خيار تأجيل الحرب الساخنة والمباشرة مع إيران، والبحث عن بدائل أخرى لضبط سلوك إيران الإقليمي، هو الخيار الأقل كلفة لكافة دول الإقليم.■

*** رئيس المكتب الاستشاري لشؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**

لإيوائها جماعة «مجاهدي خلق»

هجمات سيبرانية إيرانية تستهدف ألبانيا

هجمات سيبرانية متكررة على ألبانيا مصدرها إيران

إسراء حبيب

■ باتت ألبانيا، الدولة العضو في حلف الناتو، مسرحًا لهجمات سيبرانية متكررة مصدرها إيران بسبب إيوائها لجماعة «مجاهدي خلق» المنشقة عن النظام، بحسب صحيفة «نيويورك تايمز».

وقبل فترة وجيزة من أعياد الميلاد نهاية العام الماضي، صدم عملاء أحد أكبر بنوك البلاد بعد أن وصلتهم رسالة نصية قصيرة على هواتفهم مفادها: «تم حظر حسابك. رصيد حسابك صفر. شكرًا لك».

وتشير الرسائل، التي اتضح أنها مزيفة، إلى فتح جبهة جديدة معطلة فيما حددته السلطات الألبانية والولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي (الناتو) على أنه هجوم إلكتروني هائل نظمته إيران على أحد أضعف أعضاء التحالف العسكري، بحسب الصحيفة.

وقال رئيس الوزراء الألباني، إدي راما، في

■ رئيس الوزراء الألباني: إنه اعتداء على سيادة دولة من قبل دولة أخرى

مقابلة بالعاصمة تيرانا، «إنه اعتداء على سيادة دولة من قبل دولة أخرى»، واصفًا الهجمات بأنها «مماثلة تمامًا للعدوان العسكري التقليدي ولكن من خلال وسائل أخرى».

ووضعت الهجمات السيبرانية، ألبانيا، الدولة البلقانية التي يقل عدد سكانها عن ثلاثة ملايين نسمة، في عاصفة من عدم اليقين وأغرقتها في معارك جيوسياسية كبيرة تشمل إيران و(إسرائيل) والولايات المتحدة.

وفي سبتمبر/أيلول، أعلنت تيرانا قطع علاقاتها الدبلوماسية مع طهران متهمة إيران بتنفيذ هجمات إلكترونية كبيرة ضدها.

وآنذاك، تلقت السفارة الإيرانية لدى ألبانيا إخطارًا رسميًا يطلب من جميع الموظفين الدبلوماسيين والتقنيين والإداريين والأمنيين مغادرة الدولة في غضون 24 ساعة.

وذكرت «نيويورك تايمز» أن هذه الهجمات

السيبرانية المتكررة سببها إيواء ألبانيا لجماعة مجاهدي خلق المنشقة عن النظام الإيراني.

وتلعب السياسة المستقطبة بين طهران وواشنطن دورًا أيضًا، حيث كان الصقور الجمهوريون البارزون يدعمون مجاهدي خلق بقوة.

واستعانت الحكومة الألبانية في تحقيقاتها بعملاق التكنولوجيا الأمريكي، مايكروسوفت، التي عزت الهجوم «بثقة عالية» إلى «الجهات الفاعلة التي ترعاها الحكومة الإيرانية».

وحددت مايكروسوفت أن جماعة مجاهدي خلق هم المستهدفون من الهجمات.

وأضاف التقرير أن الحملة ضد ألبانيا كانت على الأرجح «انتقامًا للهجمات الإلكترونية التي ترى إيران أن (إسرائيل) نفذتها»، بالإضافة إلى وجود مجاهدي خلق في البلاد.

ودعمت منظمة مجاهدي خلق بادئ الأمر الثورة التي قادها، موسوي الخميني، في العام 1979 وأطاحت نظام الشاه، لكنها سرعان ما عارضت نهجه وسعت إلى الإطاحة بنظامه.

وتنظم الحركة باستمرار مؤتمرات في المجمع الذي شيدته قرب تيرانا ويؤوي نحو ثلاثة آلاف عضو من المعارضين الإيرانيين المنفيين.

وتحظى الجماعة بتأييد أعضاء محافظين في الحزب الجمهوري الأمريكي، بينهم نائب الرئيس السابق، مايك بنس، الذي زار المعارضين الإيرانيين في المجمع الجديد.

تسريب بيانات سرية

ولم يؤدِ الهجوم السيبراني على ألبانيا إلى تعطيل عمل الحكومة فقط وسعى إلى تقويض الثقة في المؤسسات المالية - وهو تهديد خطير في بلد انزلق إلى حرب أهلية عام 1997 بعد انهيار صناديق الاستثمار الاحتيالية - لكنه تضمن أيضًا تسريب كم هائل من المعلومات السرية.

في المقابل، اقتصر رد حلف الناتو على التعهد بـ «دعم ألبانيا في تعزيز قدراتها الدفاعية الإلكترونية» وإدانة «الأنشطة الإلكترونية الخبيثة المصممة لزعزعة استقرار وإلحاق الضرر بأمن حليف وتعطيل الحياة اليومية للمواطنين».

وبدأ الهجوم على ألبانيا عام 2021 عندما اخترق قراصنة حاسوبًا حكوميًا غير محمي ثم توسعوا من ذلك الجهاز إلى الشبكات التي تستخدمها المخابرات الألبانية والشرطة وحرس الحدود والوكالات الرسمية الأخرى.

وظل المتسللون متواجدون هناك لعدة أشهر دون علم السلطات، وقاموا بتنزيل كميات هائلة من البيانات ثم كسروا حاجز السرية الصيف الماضي عندما بدأوا في حذف الملفات من الخوادم، مما أدى إلى شل العديد من الخدمات الحكومية.

بعد ذلك، بدأوا في تسريب معلومات محددة كثير منها سري على قناة بتطبيق تلغرام تسمى «هوملاند جاستس» (Homeland Justice).

وتتضمن البيانات المسربة أسماء وعناوين أكثر من ألف مخبر شرطة سري وسجل البريد الإلكتروني لرئيس جهاز المخابرات ورئيس سابق ورئيس سابق للشرطة، والمعلومات المصرفية لأكثر من 30 ألف شخص.

ولا يزال قراصنة إيرانيون مشتبه بهم يتربصون بشبكات ألبانيا حتى نهاية شهر يناير/كانون الثاني على الأقل، وفقًا لجينتيان بروغني، وهو خبير الأمن السيبراني في تيرانا.

وأشار إلى أن القراصنة نشروا على الإنترنت وثيقة هوية حكومية صدرت في 29 يناير/كانون الثاني.

وقال بروغني في مقابلة الشهر الماضي: «قيل لنا إن المتسللين لم يعودوا داخل النظام، لكن يمكننا أن نرى أنهم ما زالوا هناك»، مضيفًا: «هذه فوضى كبيرة وأكثر خطورة مما يعتقده أي شخص».■

يورانيوم مخصب بنسبة 84%

إيران تعترف فماذا يعني ذلك؟

معدل تخصيب اليورانيوم السلمي يكون أقل من 15 إلى 20 في المئة

يوسف شرف الدين

■ عماد الرمال: القنبلة النووية تحتاج إلى نقاوة تخصيب بين 90 و95 في المئة بكمية 25 كيلوغرام

■ نقلت وكالة أسوشيتد برس اعتراف إيران، بأنها خصبت اليورانيوم حتى درجة نقاء 84 في المئة لأول مرة، وهو ما من شأنه أن يجعلها أقرب من أي وقت مضى إلى المواد المستخدمة في صنع الأسلحة النووية.

جاء الاعتراف الإيراني، حسب أسوشيتد برس، من قبل موقع إخباري مرتبط بأعلى المناصب الإيرانية ليجدد الضغط على الغرب للتصدي لبرنامج طهران النووي، الذي تم احتواؤه بموجب اتفاق عام 2015.

وفي حين يهدد رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتانياهو، الذي استعاد مؤخرًا رئاسة وزراء الاحتلال، بالقيام بعمل عسكري مشابه لما حدث عندما قصفت إسرائيل سابقا برامج نووية في العراق وسوريا، يشير المهندس والكاتب المتخصص في الطاقة النووية عماد الرمال حسب موقع «الحرة» الأمريكي إلى أن «التقارير الصحافية التي تتحدث عن رفع إيران لنسبة التخصيب إلى 84 في المئة تأتي في وقت تتزايد التوترات الداخلية في إيران بعد الضربة الغامضة التي تعرضت لها في منشآتها النووية».

ويقول الرمال إن «السخط الشعبي تزايد في الداخل الإيراني، فمن جهة تبحث إيران عن مواجهة خارجية لإشغال الرأي العام الداخلي، وأيضًا لرفع الضغوط على الدول الغربية وإرغامها على التفاوض».

ومن الناحية العليمة يشرح الرمال أن «الاتفاق المبرم مع وكالة الطاقة الدولية ينص على أن تخصيب اليورانيوم يبقى بنسبة 3.6 في المئة للاستخدامات السلمية فحسب. إلا أن إيران زادت تخصيب اليورانيوم إلى أكثر من 60 في المئة وبكمية 40 كيلوغرام».

وشدد على أن «ذلك يزيد التوترات الكبيرة

الحاصلة بين إيران والدول الغربية وإسرائيل في هذا المجال. ووصول إيران تخصيب بنسبة 84 في المئة، سوف يزيد من التوترات الكبيرة الحاصلة الآن».

ولفت إلى أن «القنبلة النووية تحتاج إلى نقاوة تخصيب بين 90 و95 في المئة، بكمية 25 كيلوغرام. وهي الكمية الكافية لصنع القنبلة النووية، لذلك فإن التقارير الصحافية الواردة عن تخصيب اليورانيوم بدرجة أكبر من 80 في المئة تزيد من التوترات الحالية، وتزيد من المواجهة بين إيران والدول الغربية. وبناء على صحة التقارير سيكون هناك مواجهة كبيرة بين إيران والدول الغربية، ودول المنطقة».

كيفية صنع القنبلة النووية

من الناحية العلمية، أشار الأستاذ المحاضر في الهندسة الكيميائية بجامعة سيدة اللويزة، إيلي الفغالي، في حديث لموقع «الحرة» إلى أن «معدل تخصيب اليورانيوم السلمي يكون أقل من 15 إلى 20 في المئة»، موضحا أن كل «تخصيب يزيد عن هذه النسبة يدخل إطار التصنيع الذي يمكن أن يستخدم عسكريا».

ويتابع الفغالي حديثه قائلا إن «التخصيب هو عملية تكبير النظير للعنصر الكيميائي اليورانيوم، وكل ما ارتفعت هذه النسبة أصبح هناك انشطار أكبر للعنصر، ويصبح هناك انفجار أكبر».

ويوضح الفغالي أن الفرق بين الإنتاج العسكري والعادي، هو أن «عملية الانشطار تحصل بطريقة محددة، أي يمكن تحديد كمية الانشطار الذي يحصل في العنصر من خلال صفائح غرافيت، ويتم التحكم في قذف النيوترون الذي يضرب اليورانيوم فيشطره وينتج عنه عمليات متتابعة وكثيرة».

وحسب الفغالي، فإنه بعد الوصول إلى نسبة 84 في المئة يطلب الوصول إلى نسبة القنبلة «زيادة عدد أجهزة الطرد المركزي».

وجاء الاعتراف الإيراني بالتخصيب إلى نسبة 84 بالمئة من موقع «نور نيوز» الإيراني، وهو موقع مرتبط بالمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، الذي يشرف عليه المرشد الأعلى علي خامنئي. وفرضت عقوبات على «نور نيوز» بشكل منفصل من قبل كندا بسبب «مشاركته في انتهاكات جسيمة وممنهجة لحقوق الإنسان وأنشطة تضليل مستدامة لتبرير قمع النظام الإيراني واضطهاد مواطنيه» وسط احتجاجات على مستوى البلاد هناك، وفق أسوشيتد برس.

وتأتي تعليقات «نور نيوز» بعد أيام من تعليقات مشوشة من جانب إيران لا تعترف مباشرة بتوجيه مفتشين من الوكالة الدولية للطاقة الذرية اتهام لها بأنها قامت بتخصيب اليورانيوم بنسبة تصل إلى 84 في المئة، حسب أسوشيتد برس.

وأوردت وكالة بلومبرغ نبأ الاتهام لأول مرة، الأحد وقالت إن المفتشين اكتشفوا جزيئات يورانيوم مخصبة بنسبة تصل إلى 84 بالمئة. ولم تنف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهي وكالة تابعة للأمم المتحدة ومقرها فيينا، تقرير بلومبرغ، واكتفت بالقول «إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تناقش مع إيران نتائج أنشطة التحقق الأخيرة للوكالة». وحث «نور نيوز» في تعليقاته، الخميس، الوكالة الدولية للطاقة الذرية على «عدم الوقوع فريسة لإغواء الدول الغربية» وأن تعلن أن برنامج إيران النووي سلمي تماما.

وسبق أن رصد مراقبون من هيئة الدولية للطاقة الذرية في إيران الأسبوع الماضي يورانيوم مخصب إلى مستويات أدنى بقليل من المطلوب لـ«صنع سلاح نووي»، وفقا لما ذكره اثنين من كبار الدبلوماسيين لوكالة بلومبرغ.

وتحاول الوكالة الدولية للطاقة الذرية توضيح كيفية تكديس إيران لليورانيوم المخصب إلى درجة نقاء 84 في المئة، وهو أعلى مستوى وجده المفتشون في البلاد حتى الآن، ويقل 6 في المئة فقط عن درجة النقاء المطلوبة لصناعة سلاح نووي.

وانتقدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية إيران على خلفية إجراء تعديل لم تعلن عنه في الربط بين مجموعتين من الأجهزة المتطورة التي تخصب اليورانيوم لنسبة نقاء تصل إلى 60 بالمئة، أي ما يقترب من النسبة اللازمة لتصنيع الأسلحة، في منشأة فوردو.

ومنذ أبريل/نيسان 2021، تخصب إيران اليورانيوم بنسبة تصل إلى 60 في المئة وقبل ثلاثة أشهر بدأت في تخصيب اليورانيوم إلى هذا المستوى في موقع فوردو، ويدخل اليورانيوم في صنع السلاح عند درجة تخصيب 90 في المئة تقريبًا، حسب «رويترز».■

الريال يواصل الترنح أمام الدولار

الإيرانيون يتوجهون للذهب والعملات الأجنبية لحماية مدخراتهم

تاجر عملات يمسك بيده دولاراً أميركياً والمبلغ الذي يتم دفعه عند تحويله إلى الريال الإيراني في محل صرافة في طهران سبتمبر الماضي (رويترز)

سحر عزوز

■ اتهم وزير الداخلية الإيراني أحمد وحيدي «الأعداء» بالوقوف وراء تدهور سعر الريال الإيراني أمام العملات الأجنبية خصوصًا الدولار الأمريكي، رغم إجراءات البنك المركزي التي تهدف إلى الحد من طلب المودعين، الذين يشعرون بقلق بشأن التضخم والآفاق الاقتصادية للبلاد، على العملات الأجنبية.

وتخطى سعر الدولار حاجز 600 ألف ريال، لكنه بعد ساعات قليلة سجل انخفاضًا، وتراجع إلى 560 ألف ريال، حسب موقع «بونباست دوت كوم» للصرف الأجنبي، وهو السعر الذي وصل إليه الدولار في الأسواق الإيرانية، بينما كان البرلمان يعقد جلسة مغلقة بحضور مسؤولين من الحكومة حول أزمة العملة.

ووصل سعر اليورو إلى 630 ألف ريال، فيما تخطى الجنية الإسترليني حاجز 700 ألف ريال.

وبعد ساعات من انتهاء جلسة الحكومة

■ وصل سعر اليورو إلى 630 ألف ريال، فيما تخطى الجنية الإسترليني حاجز 700 ألف ريال

قال موقع «بونباست دوت كوم» إنه جرى تداول الريال عند 575 ألف ريال في السوق الحرة غير الرسمية أمام الدولار مقابل 540 ألفًا، وأشار موقع «بازار 360 دوت كوم» إلى تداول الريال بسعر 575 ألفًا أمام الدولار.

وأبلغ وزير الاقتصاد إحسان خاندوزي نواب البرلمان أن قوات الأمن ألقت القبض على «العديد من المتلاعبين بسوق العملات الذين كان هدفهم الإخلال وتعطيل سوق العملة».

وانتقد نواب البرلمان «السياسات المتناقضة التي تطرح من المسؤولين في الحكومة» بشأن الدولار، حسبما أفاد المتحدث باسم رئاسة البرلمان نظام الدين موسوي.

ونقلت مواقع إخبارية إيرانية عن ممثل مدينة تبريز، النائب علي رضا بيغي، أن محمد مخبر، نائب الرئيس الإيراني قال في اجتماع السبت للنواب: «لا توجد لدينا طريقة أفضل

الإيرانيون يتوجهون إلى الذهب

لإدارة سوق العملة، هذا ما هو عليه الحال». وقال النائب إن ما قاله مخبر «تصريحات غير مسؤولة للغاية من مسؤول حكومي». وقال: «انطباعنا من الفريق الاقتصادي في الحكومة هو أنه لا توجد خطة للخروج من الوضع الحالي».

وكان نواب قد انتقدوا طلبًا من محافظ البنك المركزي محمد رضا فرزين بتوسيع صلاحياته في إدارة العملة. ومع ذلك، قال رئيس البرلمان محمد رضا قاليباف: «لقد توصلنا في هذا الاجتماع إلى نتائج جيدة. وإن شاء الله نتغلب على هذه المشكلة بالتنسيق باتخاذ إجراءات من الحكومة».

وأثارت تقلبات الدولار تذمرًا بين الإيرانيين الذين يخشون من موجة ارتفاع جديدة في أسعار السلع الأساسية. وتحول الدولار إلى قضية نقاش ساخن على شبكات التواصل الاجتماعي بين الإيرانيين.

ومع ارتفاع معدل التضخم السنوي إلى أكثر من 50 في المائة، يحاول الإيرانيون حماية قيمة مدخراتهم عن طريق شراء العملات الأجنبية أو الذهب.

ورفع البنك المركزي السبت حظراً على محلات الصرافة الخاصة التي تبيع العملات الصعبة؛ سعيًا لتهدئة السوق، وتخفيف الطلب على الدولار.

وفتح البنك في الأسبوع الماضي مركزًا للصرافة للسماح للإيرانيين العاديين بشراء العملات الأجنبية، لكن بعض محللي السوق قالوا إن هذه الخطوة لم تثبط الإقبال على الدولار بعد.

وعلى مدى الأشهر الستة الماضية فقدت العملة الإيرانية نحو 60 في المائة من قيمتها وفقًا لموقع «بونباست».

وذكرت «إذاعة فردا» الناطقة بالفارسية التي تمولها الخارجية الأمريكية أن سعر الدولار شهدت قفزات بنسبة 118 في المائة أمام الريال الإيراني منذ رأس السنة الإيرانية الماضية، التي صادفت 20 مارس/آذار الماضي.

وحسب «رويترز»، فقد الريال ما يقرب من 45 في المائة من قيمته منذ اندلاع الاحتجاجات على مستوى البلاد، في أعقاب وفاة شابة إيرانية كردية، خلال احتجاز الشرطة إياها في سبتمبر/أيلول.

وتخشى السلطات هذه الأيام من تجدد الاحتجاجات؛ بسبب تراجع سعر العملة الإيرانية، وتدهور الوضع المعيشي.

وقال وزير الداخلية، أحمد وحيدي في تصريح لصحيفة «همشهري»: «إننا نعد الأحداث الأخيرة التي شهدتها البلاد في قضية العملة، مؤامرة»، وأضاف: «نحن لا نرى أن الأسباب الاقتصادية فقط داخلة في التهاب سوق العملات، بل إنها مؤامرة ينتهجها العدو». وتابع: «عندما لم يتوصل العدو إلى نتائج في أعمال الشغب، تدخل في المشهد الاقتصادي وقضية العملة لكي يجعلها أساسًا لإثارة الاضطرابات في البلاد».

وقال وحيدي إن «التضخم من مشكلاتنا الاقتصادية المزمنة». وأصر على رواية حكومة إبراهيم رئيسي، بقوله: «عندما تَسَلَّمْنا الحكومة كان التضخم 59 في المائة، وانخفض كثيراً وتراجع إلى 40 في المائة».

وشكلت الاحتجاجات أحد أكبر التحديات للمؤسسة الحاكمة في إيران منذ الثورة الإسلامية عام 1979.

ويقول تجار عملة إن هبوط الريال ناجم إلى حد ما عن الاحتجاجات، وعزلة طهران المتزايدة في مواجهة العقوبات الغربية بسبب سجلها في مجال حقوق الإنسان، واستخدام روسيا طائرات مسيرة إيرانية الصنع في أوكرانيا.

وأدت إعادة فرض الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترمب العقوبات الأمريكية في 2018 إلى إلحاق الضرر باقتصاد إيران، من خلال الحد من صادراتها من النفط، والوصول إلى العملات الأجنبية.

وتوقفت المحادثات النووية بين إيران والقوى العالمية لكبح برنامج طهران النووي مقابل رفع العقوبات منذ سبتمبر/أيلول، ما أدى إلى تدهور التوقعات الاقتصادية بشأن مستقبل إيران. وكانت المفاوضات قد تعثرت في مارس/آذار الماضي.

وكانت الحكومة السابقة برئاسة حسن روحاني قد واجهت اتهامات برفع سعر الدولار في الأسواق؛ لتعويض نقص الموازنة، وتوفير نفقات الحكومة.■

في الذكرى الـ44 لثورة 1979

تشكيلات نقابية إيرانية تكشف قائمة مطالب وتدعم الاحتجاجات

■ أصدر 20 تشكيلاً نقابيًا ومدنيًا مستقلًا في إيران بيانًا مشتركًا يدعم احتجاجات «المرأة... الحياة... الحرية» التي أشعلت فتيلها وفاة الشابة الكردية مهسا أميني في سبتمبر/ أيلول الماضي، محددةً «أدنى المطالب» لمختلف شرائح المجتمع الذين شاركوا في المسيرات المناهضة للحكومة.

وقالت النقابات في بيان إنه «في الذكرى الـ44 لثورة 1979، انغمست البنية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للبلاد في دوامة من الأزمات والتفسخ بحيث لا يمكن تصور أي نهاية في إطار الهيكل السياسي الحالي». وأضافت النقابات والتشكيلات في بيانها أن «حركة الاحتجاج الأخيرة كانت تهدف إلى إنهاء قيام أي سلطة من الأعلى للأدنى، وأن تكون بداية ثورة اجتماعية وحديثة وإنسانية لخلاص الشعب الإيراني من أنواع الظلم والتمييز والعبودية والاستبداد والديكتاتورية». وأشاد بيان النقابات؛ الذي تناقلته وسائل إعلام ناطقة بالفارسية في الخارج، بما وصفها بـ«الاحتجاجات الجذرية»، وقال إنها «ضد معاداة المرأة والتمييز على أساس الجنس، وانعدام الأمن الاقتصادي اللامتناهي، واستعباد القوى العاملة، والفقر والبؤس والقمع الطبقي والقهر الوطني والديني».

ويحمل البيان توقيع مجموعات نقابة عمال «الشركات الوطنية»، ونقابات المعلمين، واتحاد نقابات الطلاب، ونقابة المتقاعدين، ومركز المدافعين عن حقوق الإنسان، واللجنة التنسيقية لعمال شركات النفط، والاتحاد الحر للعمال، واللجنة التنسيقية لنقابات المزارعين... وغيرها

ويحدد البيان 12 مطلبًا وصفها بأنها هي «الأدنى» في الحراك الاحتجاجي، وتتضمن المطالب إطلاق سراح غير مشروط وعاجلًا لجميع السجناء، وحرية العقيدة والتعبير والفكر والصحافة والأحزاب والتشكيلات النقابية، وإلغاءً عاجلًا لأي من العقوبات التي تصل إلى الإعدام، والإعلان الفوري عن المساواة الكاملة في الحقوق بين المرأة والرجل، وضمان

سلامة العمل، والأمن الوظيفي، وإزالة الأجهزة القمعية، وعدم تدخل الدين في القوانين.

كما يطالب البيان بإنهاء «التدمير البيئي»، وبـ«تطبيع العلاقات الخارجية» و«منع عمالة الأطفال وتأمين وضعهم المعيشي والتعليمي»، بالإضافة إلى «مصادرة أموال الضالعين في نهب أموال الشعب»؛ سواء أكانوا أفرادًا أم كيانات؛ حكومية وغير حكومية.

ويحض البيان عموم الإيرانيين على رفع «لواء» هذه المطالب، التي وصفها بأنها مطالب كل النقابات والشرائح الموقعة عليه، وقال إنه «الميثاق الذي يركز على الوحدة وترابط الحركات والمطالب الاجتماعية، ويركز على الكفاح من أجل إنهاء هذا الوضع غير الإنساني والمدمر الحالي».

وفي وقت تحاول فيه السلطات الإيرانية إعادة الهدوء للبلاد، تسعى أوساط معارضة إلى طرح بديل للنظام، مع تمسك المحتجين بمواصلة حراكهم ضد الهيئة الحاكمة، بأنماط مختلفة. ودعا الزعيم الإصلاحي، ميرحسين موسوي من مقر إقامته الجبرية، إلى صياغة دستور جديد وعرضه للاستفتاء، وإجراء انتخابات حرة بهدف تخطي «الجمهورية الإسلامية»، وعارضه الرئيس الإصلاحي الأسبق محمد خاتمي، الذي أصدر بيانًا يعارض إطاحة النظام.

في الخارج الإيراني، تناقش مختلف الأطراف في المعارضة الإيرانية طرح بدائل للنظام الحاكم. وينقسم الإيرانيون بين توجهات عدة؛ فمنهم من يريدون العودة إلى نظام الشاه، ومنهم من يريدون إقامة جمهورية علمانية مع إبعاد رجال الدين من السياسة. وتقول «وكالة أنباء نشطاء حقوق الإنسان (هرانا)» إن السلطات اعتقلت نحو 20 ألفًا فيما يتعلق بالاحتجاجات التي تتهم إيران أعداء أجانب بتأجيجها.

وتقول جماعات معنية بالدفاع عن حقوق الإنسان إن أكثر من 500 قُتلوا في حملة قمع السلطات للاحتجاجات؛ بينهم 70 قاصرًا. وذكر القضاء الإيراني أن 4 أعدموا شنقًا.■

إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية

تهتـم «شـؤون إيرانية» بتعريف قرائها بجديـد إصداراتنا العربية التي تهتم بالشـأن الإيراني. وتدعو قرائها لمراسلة المجلة أو المركز للحصول على إصدارات مركز الخليج من خلال الموقع الإلكتروني أو من خلال صفحات التواصل الاجتماعي.

■ **التقرير السنوي**
بلاد المشانق المُعلّقة
حالة حقوق الإنسان في إيران 2021
تحرير: شريف عبد الحميد
القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.أولى 2022، 220 صفحة

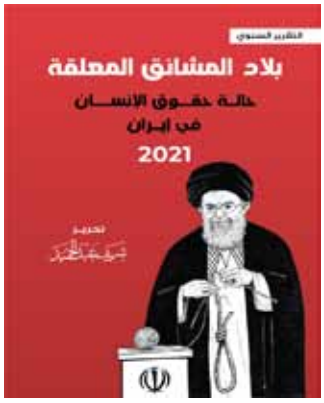

■ **الاجتياح الفارسي: دراسات في التدخلات الإيرانية في الدول العربية ما بعد عام 2011**
د. عبد القادر نعناع
القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.أولى 2022، 395 صفحة

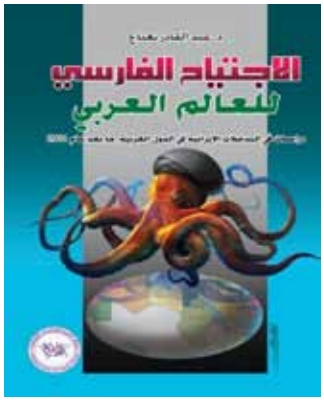

■ **إيران: انهيار في الداخل**
«دراسات في تفكك البنى الداخلية للدولة الإيرانية»
د. عبد القادر نعناع
القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.أولى 2022، 281 صفحة

■ **التقرير الاستراتيجي السنوي**
«الحالة الإيرانية 2021»
تحرير: شريف عبد الحميد
تقديم: د. جهاد عوده
القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.أولى 2022، 336 صفحة

■ **التقرير الاستراتيجي السنوي**
«الحالة الإيرانية 2019»
تحرير: شريف عبد الحميد
القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.ثانية 2022، 384 صفحة

■ **طابور إيران الخامس في الوطن العربي**
«متشيعون مدفوعو الأجر»
شريف عبد الحميد
القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.ثانية 2021، 292 صفحة

■ التقرير الاستراتيجي السنوي
الحالة الإيرانية 2020

تحرير: شريف عبد الحميد

القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية 2021، 340 صفحة

■ خامنئي كبير الأبالسة

شريف عبد الحميد

القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية 2021، 232 صفحة

■ جيش الظل الإيراني
إمبراطورية الميليشيات الشيعية

شريف عبد الحميد

القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية 2021، 259 صفحة

مقاطعة المنتجات الإيرانية باتت أبسط الواجبات..

«قاطع طهران لتقطع يد الإرهاب»

■ لا جدال أن كل من يشتري منتجا إيرانيا، فهو يدفع بذلك ثمن «الرصاص» الذي تقتل به إيران وأعوانها من عُصبة الشر إخواننا في سوريا والعراق واليمن. وكل من يتعامل في منتج إيراني، يصب مزيدا من الوقود على الحريق الطائفي الذي أشعله نظام «الملالي» في منطقة الشرق الأوسط برمتها، كما يدعم مساعي التخريب المستمرة التي تنفذها طهران ضد كل ما هو عربي، حقدا وغُلوا وعدوانا.

وبناء على ذلك، فإن مقاطعة المنتجات الإيرانية باتت أبسط الواجبات التي يمكن يقوم بها المواطنون العرب، من الخليج إلى المحيط، لكي يسهم في إضعاف آلة الحرب الطائفية التي تشنها طهران ضد دول المنطقة، لهذا علنا كمواطنين عرب ومسلمين أن نرفع شعار «تقاطع إيران لتقطع يد الإرهاب».

وفي إبريل 2015، دشن نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي وسماً (هاشتاغ) تحت اسم «حملة مقاطعة المنتجات الإيرانية». تضمن الوسم أكثر من 19 ألف مشاركة وتغريدة، شدد معظمها على أن طهران لا تصدر للمنطقة العربية إلا السموم الزُعاف، وأن مقاطعة المنتجات والسلع الإيرانية باتت أمرا واجبا على كل عربي مسلم.

وأكد النشطاء أن المواجهة الراهنة بين إيران على كافة الأصعدة، في كل المحافل، لم تعد حكرا على الأنظمة والحكومات فحسب، أو على السياسة والأمن والحدود فقط، حيث دخل الشعب العربي على خط المواجهة، وهو ما عكس حجم الغضب الكبير في الشارع العربي من ممارسات إيران، فالمغردون بحثوا عن مختلف المنتجات التي تصدرها إيران وشهّروا بها، ونشروا الرمز الدال على المنتج الإيراني، وبشّروا بأن انتشار هذه الحملة سيؤدي إلى انهيار الاقتصاد الإيراني،كما بدأوا يرصدون المنتجات الإيرانية التي تباع في الأسواق الخليجية، داعين المواطنين إلى تجنب هذه السلع والدعوة إلى مقاطعتها، مشيرين إلى

أن «الباركود» الخاص بهذه المنتجات يبدأ بالأرقام 626.

وقال أحد النشطاء على موقع «تويتر» إن إيران «دولة جاهزة للانهيار، ادعموا الحملة»، مؤكدا أن «الحرب الاقتصادية لا تقل أهمية عن الحرب العسكرية والإعلامية، لذلك وجب علينا مقاطعة المنتجات الإيرانية بجميع أنواعها».

وعن هذا الوسم الإلكتروني قال الأكاديمي والكاتب الكويتي عبد الله الشايجي إن «هذا الهاشتاغ تطور شعبي يؤكد عمق الحرب الباردة بيننا».

وإلى ذلك، طالب حساب «خطر إيران» على «تويتر» مواطني كل الدول العربية بمقاطعة جميع المنتجات الإيرانية. وذكر الحساب أن «البعض يكره إيران ويعلم عن عداوتها للإسلام، لكنه ضعيف أمام منتجاتها مقاطعة المنتجات الإيرانية قوية في الخليج ويجب تعميمها في المنطقة العربية».

منتجات «لا يشرّفنا بيعها»

بدأت حملة مقاطعة المنتجات الإيرانية تؤتي ثمارها ليس في داخل المملكة فحسب، بل في عدة دول خليجية منها الكويت، وتتوسع أكثر فأكثر، حيث انضمت إليها الكثير من الجمعيات التعاونية الكويتية، انطلاقا من دوافع وطنية وقومية، ولجهة أنه بقيمة هذه المنتجات والأرباح الناتجة عنها، يتم الإنفاق على أتباع إيران وذيولها في الكويت وجميع دول الخليج، وشراء الذمم في وسائل الإعلام المختلفة، ومنها الفضائيات والصحف والمراكز الإخبارية، وغير ذلك مما يشكل خطرًا على الوطن العربي برمته وأمنه ويجعله لقمة سهلة في يد إيران، فضلا عن الدافع الصحي لكون هذه المنتجات إمّا ملوث، أو محقون بمواد مسرطنة أو سيئ الصنع أو منتهي الصلاحية، وغير ذلك.

وطالب سالم الشعشوع، الناطق الرسمي باسم حركة إصلاح العمل التعاوني في الكويت، رؤساء وأعضاء مجالس إدارات الجمعيات التعاونية بمقاطعة المنتجات الإيرانية. وقال «الشعشوع» إن «مبيعات المنتجات الإيرانية تقدر بمئات الملايين من الدولارات، وأن الجمعيات التعاونية لها نصيب 85% من تجارة التجزئة في الكويت»، وتمنى أن «تنجح مقاطعة المنتجات الإيرانية 100%، لكي لا يتم محاربتنا بأموالنا».

فيما دعا فهد العذاب، رئيس مجلس إدارة «جمعية الرقة التعاونية»، التعاونيين الكويتيين إلى «المشاركة في حملة مقاطعة البضائع الإيرانية التي يتم تخصيص ريعها لقتل أهلنا اليمنيين والسوريين والعراقيين، وقصفهم وتدمير بيوتهم وذبح نسائهم وأطفالهم وشيوخهم على مرأى ومسمع من العالم المتآمر على الشعب المغلوب على أمره».

وقال «العذاب»: «إن ما تقوم به ظهران من دعم مكشوف بالسلاح والمال وتزويد حزب الشيطان الإيراني بصنوف الدعم لذبح المسلمين بالسكاكين تحت شعارات تكفيرية، لا تخرج إلا من أفواه زمرة باغية فاسدة العقيدة، هي أمور مستنكرة ومذمومة تستوجب منا أن نقف في وجه إيران بكل السبل، وعلى رأسها مقاطعة السلع الإيرانية».

وعلى المستوى التجاري الرسمي، قال المهندس عمر باحليوه، الأمين العام للجنة التجارة الدولية في مجلس الغرف التجارية السعودية: «ستؤثر المقاطعة على الصادرات الإيرانية التي تتم بالطريق غير المباشر، لأن إيران تعتمد على إعادة التصدير عن طريق الإمارات، وهذه غالبا طريقة دخول المنتجات الإيرانية، إضافة إلى تأثر حركة الاستيراد والتصدير الشخصي عبر التجار، لذا ستجد إيران أن منتجاتها قلّ تصديرها لدول الخليج، من خلال وقوف الصف الخليجي أولا والعربي ثانيا والإسلامي ثالثا، لذلك سيكون هناك تأثير بعيد المدى على التجارة البينية وعلى الاستثمارات داخل إيران أيضا، وبالتالي سيتأثر الاقتصاد الإيراني بشدة».

فيما أعلن يوسف محمد القفاري، الرئيس التنفيذي لشركة «أسواق العثيم» التجارية، عن أن الشركة ستقاطع المنتجات الإيرانية في استجابة لحملة شعبية واسعة على مواقع التواصل الاجتماعي في المملكة. وقال «القفاري» عبر حسابه الشخصي في موقع «تويتر»، إن «كل منتج يحتوى على باركود يبدأ بالرقم 626 لا يشرّف أسواق العثيم بيعه مهما كان ربحه».

وتتضمن قائمة السلع والمنتجات والوكالات التجارية الإيرانية التي كانت متداولة في المملكة قبل إطلاق حملة المقاطعة الشعبية، ما يلي:

أولا، المواد الغذائية:

- مؤسسة «المطرود لتموين الأغذية الوطنية» ومن أشهر المنتجات «خبز الشرائح -الدونات - كورن فليكس- كيك بريما»
- منتجات مصنع الري للعصائر، ومؤسسة الري للمواد الغذائية ومقر المصنع الرئيسي بالأحساء .
- مصانع الريان للألبان والعصائر
- مخابز وحلويات «العيد» في مدن «الدمام وسيهات والقطيف».
- مخابز أبو خمسين الآلية.
- مخابز الخرس بالأحساء.
- مصنع الجواد للمواد الغذائية.
- مياه «الشفاء» المعبأة.
- مياه «نجران» المعبأة. لصاحبها علي المسلم وهو شيعي إسماعيلي.
- ألبان وعصائر ومربى «نجران».
- مشروب «زمزم كولا».

ثانيا، الملبوسات:

- محلات «الصالح» للأقمشة والأزياء ب«الدمام والخبر والأحساء».
- عبايات «بوكنان».
- «بو حليقة» للعبايات.
- محلات «الرواد الصغار» لملابس الأطفال.
- «البن سعد» للأقمشة.
- «القطان» للمشالح.
- «البغلي» للمشالح.
- محلات «العوفي» لبيع جميع أنواع الملابس.

ثالثا، المفروشات والأثاث:

- مفروشات العصفور «طريق الخُبر- طريق الجبيل»
- مفروشات بو كنان.
- عبد الستار البراهيم لأعمال الديكور.
- الرميح للأثاث

رابعا، المصوغات والمجوهرات:

- محلات مجوهرات «غسان النمر - ياسر النمر للمجوهرات- حسن النمر».
- مؤسسة «ماسة النمر» للمجوهرات.
- مجوهرات «بوخمسين».
- «أريج» للمجوهرات.
- مجوهرات «الحرمين».
- محلات «المهنا».
- مؤسسة «لؤلؤة الناصر».
- مؤسسة «الأربش للمجوهرات».
- مجوهرات الأمير.
- مجوهرات الصبايا

الإصدار
من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية

عملت إيران بكل السبل منذ عقود طويلة، على تأسيس أذرع سياسية وعسكرية لها في عدد من بلدان العالم، ذات الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية بالنسبة لها، وخصوصًا الدول العربية المجاورة، لكي تكون أداة في تمرير وتنفيذ مخططات طهران الهادفة إلى السيطرة عبر «تصدير الثورة» إلى محيطه العربي الإقليمي أولًا، وكان الجيران العرب هم أول المستهدفين!

وغيّرت الميليشيات المسلحة الشيعية، المشهد الاجتماعي والسياسي والعسكري في الشرق الأوسط. واعتبارًا من عام 2019، باتت هذه الميليشيات التي تعمل في العراق ولبنان وسوريا، المحرك الرئيسي لمد النفوذ الإيراني إلى خارج الحدود، ضمن مخطط «إيران الكبرى».

ولا يُخفي الإيرانيون حقيقة مشروعهم الذي يرمي إلى بسط نفوذهم العلني من طهران إلى شواطئ البحر المتوسط عبر جغرافية متصلة من طهران مرورًا بالعراق وسورية وصولًا إلى البحر المتوسط؛ ونفوذ آخر أقل علانية يتجه نحو دول الخليج العربي بالانطلاق من العراق الذي تسيطر عليه قوى سياسية وأمنية موالية لإيران.

مقاطعة المنتجات الإيرانية باتت أبسط الواجبات

«قاطع طهران لتقطع يد الإرهاب»

لا جدال أن كل من يشتري منتجًا إيرانيًا، فهو يدفع بذلك ثمن «الرصاص» الذي تقتل به إيران وأعوانها من عُصبة الشر إخواننا في سوريا والعراق واليمن. وكل من يتعامل في منتج إيراني، يصب مزيداً من الوقود على الحريق الطائفي الذي أشعله نظام «الملالي» في منطقة الشرق الأوسط برمتها، كما يدعم مساعي التخريب المستمرة التي تنفذها طهران ضد كل ما هو عربي، حقدًا وغُلوًا وعدوانًا.

وبناءً على ذلك، فإن مقاطعة المنتجات الإيرانية باتت أبسط الواجبات التي يمكن أن يقوم بها المواطنون العرب، من الخليج إلى المحيط، لكي يسهم في إضعاف آلة الحرب الطائفية التي تشنها طهران ضد دول المنطقة، لهذا علّنا كمواطنين عرب ومسلمين أن نرفع شعار «تقاطع إيران لتقطع يد الإرهاب».